الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر الوادي معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

مُقَدِّماتُ مصادرِ السُّنَّة وعلومِها

مطبوعة موجهة للسنة أولى ماستر

تخصص الحديث وعلومه

السُّداسي الثَّاني

إعداد: د. نورالدين تومي

أستاذ الحديث وعلومه، معهد العلوم الإسلامية

السَّنة الدراسية:

(1437-1438هـ/2016-2017م)

المقدّمـــة

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

فإنَّ الله ﷻ قد نزَّل على نبيِّه محمَّدٍ ﷺ القرآن الكريم الذي هو معجزته الخالدة على مرِّ الأزمان، وجعله حُجَّةً على الخلق أجمعين، وقد تكفَّل اللهُ سبحانه بحفظ هذا الكتاب العظيم؛ وحِفْظُ كتاب الله ﷻ يشمل حفظ ألفاظه وحفظ معانيه، ولما كانت سُنَّةُ النَّبيِّ ﷺ هي الشَّارحة للقرآن والمبيِّنة لمعانيه كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤] كان حفظُ هذه السُّنَّة الكريمة حفظًا للقرآن العظيم، وإذا كان القرآن الكريم وهو كتاب الله العظيم وحبله المتين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزيل من حكيم حميد قد تكفَّل ربُّ العزَّة جلَّ وعلا بحفظه بنفسه، فحفظه لنا مجموعا في كتاب واحد هو المصْحَفُ المعروف، فإنَّ اللهﷻ قد سخَّر لحفظ سُنَّة النَّبيِّﷺ علماءَ جهابذة نقَّادا أفنوا فيها أعمارهم وبذلوا فيها كلَّ غال ونفيس، فحفظوا سُنَّةَ النَّبيِّﷺ ورحلوا في جمعها وصنَّفوا في ذلك المصنَّفات، وكذا نقدوها وغربلوها ونقَّوْها من كلِّ دخيل، فجمع جهابذةُ الحديث في التَّصنيف بين كتب السُّنَّة التي جمعت أحاديث النَّبيِّﷺ، وهي المعروفة بمصادر السنَّة، وبين علوم الحديث الأخرى كالعلل والجرح والتَّعديل الخادمة لتلك الكتب المتقدِّمة.

والنَّاظر والمتأمِّل في مصادر السُّنَّة وكتب الجرح والتَّعديل التِّي صنَّفها أصحابُها، يجدُ أنَّ هناك من الكتب من ليست لها مُقَدِّمات تُبَيِّن مناهج أصحابها وشرطهم فيها أو الكلام على ذلك العلم المصنَّف فيه، وهذا النَّوع هو أكثر كتب السُّنَّة والجرح والتَّعديل، فإنَّ من المعلوم أنَّ أكثر مصادر السُّنَّة كالموطأ والمسانيد والمصنَّفات وصحيح البخاري وسنن النَّسائي ومستدرك الحاكم ومعاجم الطبراني الثَّلاثة ليست لها مقدِّمات، كما يَجدُ في المقابل كُتُبًا أخرى كصحيح مسلم وسنيْ الدَّارمي وابن ماجه وكذا كتاب المجروحين لابن حبان والكامل لابن عدي والجرح والتعديل لابن أبي حاتم اشتملت على مقدِّمة بيَّنت شيئًا من أهمية ذلك العلم المصنَّف فيه، أو شيئًا عن شرط صاحبه ومنهجه فيه[1]، وأكثر تلك المقدِّمات اشتملت على عِلْمٍ عزير تَجْعَلُها جديرة بالدِّراسة

---

[1] – وأمَّا قول محمَّد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمَّة الستَّة(ص 85): "اعلم أنَّ البخاريَّ ومسلمًا ومن ذكرنا بعدهم – يعني أهل السنن– لم يُنْقَل عن أحدٍ منهم أنَّه قال: شرطتُ أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشَّرط الفلاني، وإنَّما يُعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كلِّ رجلٍ منهم"، فليس على عمومه، فإنَّ بعضَ الأئمَّة قد صرَّحوا

والتَّأمُّل والبحث.

ولأهميَّة تلك المقدِّمات سواء في مصادر السُّنَّة أو الجرح والتعديل أردتُ أن أَتَكَلَّم في هذه المذكِّرة على هذه المقدِّمات، مُبرزا محاورها وما احتوت عليه من مباحث في التَّمسُّك بالسُّنَّة، ومباحث علوم الحديث، وكذا بعض المعلومات المتعلِّقة بأهميَّة ذلك العلم ونشأته، وكذا الكلام على بعض شروط مصنِّفيها ومناهجهم فيها، وقد قسَّمت هذا البحث إلى مُقَدِّمة ومدخل وتسعة مباحث وخاتمة.

المقدِّمة وتكلمت فيها على عناصر وهيكلة البَّحث.

مدخل: وفيه الكلام على نشأة المقَدِّمات والتَّصنيف فيها.

المبحث الأوَّل: مُقدِّمة الجامع الصَّحيح للإمام مسلم.

المبحث الثَّاني: مُقدِّمة سنن الدارمي.

المبحث الثَّالث: مُقدِّمة سنن ابن ماجه.

المبحث الرَّابع: العلل الصَّغير للترمذي.

المبحث الخامس: مُقدِّمة الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم.

المبحث السَّادس: مقدِّمة ابن حبان لكتابه المجروحين.

المبحث السَّابع: مُقدِّمة ابن عدي لكتابه الكامل.

ولما كان في مُقَرَّر هذا المقياس خَللا من جهة أنَّه لم يَرِد فيه بعضُ الكتب الأخرى والمهِمَّة في هذا الباب، وتكميلا لهذا المقياس ونُصْحًا لطلبة العلم، أَضَفْتُ الكلام على رسالة أبي داود إلى أهل مكَّة فهي كالمقدِّمة لكتابه السُّنن، ومُقَدِّمة صحيح ابن حبان المعروف بالتَّقاسيم والأنواع، وجعلتهما في مبحثين إضافيين، تمَّ بهما التِّسعة.

المبحث الثَّامن: رسالة أبي داود إلى أهل مكة

المبحث التَّاسع: مُقدِّمة صحيح ابن حبان المعروف بالتَّقاسيم والأنواع

ببعض شروطهم في كتبهم، سواء كان ذلك في مقدِّمات كتب بعضهم كما عند مسلم وأبي داود والتَّرمذي، أو في ما نُقل عنهم في بعض المواضع، صحيح أنَّ أكثر شروط الأئمَّة في كتبهم عُرف بالسبر لها على ما قاله المقدسي، لكن ذلك في الغالب، ولذلك قال الحازمي في شروط الأئمَّة الخمَّسة(ص 164): "وأمَّا شرط مسلم فقد صرَّح به في خطبة كتابه"، يعني في مقدِّمة كتابه، ثمَّ ذكر كذلك أنَّ شرط أبي داود في "سننه" ذكر في رسالته لأهل مكة، وكذا بعض النُّقول المسندة عنه، وينظر شروط الأئمَّة الخمسة للحازمي(ص 164-169).

الخاتمة: وفيها أهم النَّتائج.

مدخل: في نشأة المُقَدِّمات والتَّصنيف فيها.

يُعْتَبَر الكلام على المقدِّمات الموجودة في بعض كتب السُّنَّة أو كتب الجرح والتَّعديل مُرْتَبِطًا بنشأة التَّصنيف في تلك العلوم، فمن المعلوم عند المشتغلين بعلوم الشَّريعة عُمومًا وبعلوم الحديث على وجه الخصوص أنَّ التَّصنيف في الحديث وعلومه مَرَّ بمراحل عديدة، وكان لظهور كُتُبُ السُّنَّةِ وكتب الجرح والتَّعديل والنَّقد والعلل علاقة وطيدة جدًّا بحاجة السُنَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف في أيِّ مرحلة من مراحل تاريخ هذه الأمَّة، فمن المعلوم أنَّ علماء الحديث قد بذلوا في سبيل جمع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ ونقدها وتمحيصها والذبِّ عنها جهودًا فاقت كلَّ الجهود المبذولة في العلوم الأخرى، وكانت كلُّ مرحلة من مراحل مجد الأُمَّة التَّليد قد احتاجت خدمةً لِسُنَّة النَّبيِّﷺ تختلف عن مرحلة أخرى، فكان ظهور تلك المصنَّفات الحديثية لحاجة السُّنَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف في تلك المرحلة، وبذلك نستطيع أنْ نُفَسِّر لماذا كان ظهور تلك المصنَّفات في الحديث مُتَتَاليا مُتَتَابعًا ومُتنوِّعا.

وإذا أردتَ التَّفصيل أكثر في هذا الأمر فلك أن تُصيغ السُّؤال الآتي: لماذا كان ظهور كتب الأبواب كالموطآت والمصنَّفات مثلا مُتَقَدِّما على كتب المسانيد، ولماذا كانت كتب المسانيد مُتَقَدِّمَة على كتب الصِّحاح، ولماذا كانت كتب الصِّحاح مُتَقَدِّمة على كتب السُّنَن؟ والجواب على هذا التَّساؤل أنَّ حَاجَةَ السُنَّة في مرحلة مُعَيَّنة من تاريخ أُمَّة الإسلام كانت لكتب الأبواب فظهر ذلك النَّوع من التَّصنيف، ولما احتاجت السُّنَّة للمسانيد ظهرت تلك الكتب، ولما كانت الحاجة ماسَّة لتنقية الأحاديث وجمعها في كتاب ظهرت كتب الصِّحاح، وهكذا.

فإذا أردت التَّفصيل والتَّدقيق أكثر، فإنَّ من المعلوم والمقطوع به أنَّ بعضَ الأحاديث قد كُتِبَتْ في عصر النَّبيِّﷺ[1]، ثمَّ كان عصر الصَّحابة، فظهرت بعض الصَّحائف؛ كالصَّحيفة الصَّادقة

---

[1] – ورد النَّهي عن كتابة الحديث عن النَّبيِّﷺ، فقد أخرج مسلم(رقم: 3004)، وأحمد(الأرقام: 11085 و11087 و 11092و11158 و 11344 و11536)، وغيرهما عن أبي سعيد الخدريرضي الله عنه أنَّ النَّبيَّﷺ قال: "لا تكتبوا عنِّي شيئًا غير القرآن، فمن كتب عنِّي شيئًا غيرَ القرآن، فَلْيَمْحُه"، لكن وردت أحاديث أخرى تدلُّ على أنَّ كتابة الحديث قد وقع في عهد النَّبيِّﷺ بل وقد أَمَرَ النَّبيُّﷺ نفسه بالكتابة في بعضها، منها حديث أبي هريرةرضي الله عنه: "ما من الصَّحابة أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنَّه يكتب وأنا لا أكتب"، ومنها حديث أبي هريرةرضي الله عنه كذلك قال: خطب رسولُ اللهﷺ في فتح مكة وذكر خطبة حجة الوداع وفيه قالﷺ: "اكتبوا لأبي شاة"، أخرجهما البخاري في صحيحه(رقم: 113 للحديث الأوَّل، و2434 و6880 للحديث الثَّاني)، ومنها ما أخرجه أحمد(رقم: 6510)، وغيره من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: كنت أكتب كلَّ شيءٍ أسمعه من

لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-التي رواها عنه سليمان بن قيس اليشكري[1]، وصحيفة سمرة بن جندبﷺ[2]، وكذا في عهد التَّابعين كصحيفة همَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرةﷺ[3] وكذا صحيفة الأعرج عنه، وصحيفة بشير بن نَهيك عنه كذلك[4].

لكن ورغم ظهور تلك الصَّحائف في عصر الصَّحابة وفي صدر عصر التَّابعين إلا أنَّ التَّصنيف على الأبواب لم يظهر بعدُ، بل ولم يظهر حتى مجرد الجمع، لماذا؟ لأنَّ السُّنَّة في ذلك الوقت ليست بِحَاجة إلى الجمع ولا التَّصنيف لأنَّها بِبَسَاطة محفوظةٌ في صدور الصَّحابة والتَّابعين، فهم وعاؤها المحفوظ الذي لا خوف عليه من الضياع[5]، لكن لما مات أغلبُ الصَّحابة بل تقريبا كلُّهم وكذا أكثرُ التَّابعين وقلَّ مع ذلك الحفظ، مع بداية طول الأسانيد وتشعُّبِها، خِيفَ على السُّنَّة من هذا الجانب أن تَتَأَثَّر أو أن يضيع شيءٌ منها، فكانت الحَاجَة وقتئذٍ ماسَّة جدًّا لجمع أحاديث النَّبيِّﷺ، وبالفعل فقد وفَّقَ اللهﷻ الخليفة الرَّاشد الخامس عمر بن عبد العزيز لمحاولة جمع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ على سبيل الاستقصاء وإن كان ناقصا، وقد بعث لابن خالته أبي بكر بن عمرو بن حزم وللإمام الزهري وأمرهما بِكَتْبِ أحاديث النَّبيِّﷺ، فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن دينار قال:

رسول اللهﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنَّك تكتب كلَّ شيءٍ تسمعه من رسول اللهﷺ، ورسولُ اللهﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضب والرِّضا، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول اللهﷺ؟ فقال: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منِّي إلا حق".

وهذه الأحاديث في ظاهرها تَتَعَارض مع حديث أبي سعيدﷺ المتقدِّم في النَّهيِّ عن كتابة الحديث، لكن لا تعارض في حقيقة الأمر بين تلك الأحاديث وحديث أبي سعيدﷺ، فالجمع بينهما ممكن للغاية -إذا صحَّ حديث أبي سعيد مرفوعا وإلا فالبخاري وأبو داود أعلَّاه بالوقف عن أبي سعيدﷺ-، صحيحٌ أنَّ العلماء قد اختلفوا في وجه الجمع بينهما، لكنَّهم اتَّفَقُوا على أنَّ كتابة بعض الأحاديث قد وقعت في عهد النَّبيِّﷺ، وينظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي(ص 28-93)، وتدوين السُّنَّة النَّبوية نشأته وتطوره من القرن الأوَّل إلى نهاية القرن التَّاسع الهجري لمحمَّد بن مطر الزهراني(ص 67 حاشية).

[1] - انظر: تهذيب التَّهذيب(215/4).

[2] - انظر: تهذيب التَّهذيب(236/4-237).

[3] - هي صحيفةٌ معروفةٌ مشهورة، رواها عن همَّام بن منبِّه معمرُ بن راشد الأزدي، ورواها عبد الرَّزاق الصنعاني عن معمر، ورواها أصحاب عبد الرزاق عنه، وهذه الصَّحيفة فيها 139 حديثا، أخرجها الإمام أحمد كاملةً متسلسلة في مسنده، وأخرج منها البخاري ومسلم بعض الأحاديث، وينظر: مسند الإمام أحمد(475/13-547)، وصحيفة همَّام بن منبه عن أبي هريرةﷺ بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، وبتحقيق علي حسن بن عبد الحميد.

[4] - ينظر: سنن الدارمي(ص 190 رقم 533)، وتقييد العلم للخطيب البغدادي(ص 101).

[5] - ينظر: الأضواء الكاشفة للمعلِّمي(ص 33-34).

"كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول اللهﷺ فاكتبه، فإنِّي **خِفْتُ دُروس العلم** وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبيِّﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإنَّ العلم لا يَهْلَك حتى يكونَ سرًّا"[1]، وأخرج هذا الأثر أبو نعيم الأصبهاني بلفظ: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول اللهﷺ فاجْمَعُوه"[2]، وعن ابن شهاب الزُّهري قال: "أمرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمع السُّنَن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كلِّ أرضٍ له عليها سلطان دفتراً"[3]، وروى الدَّارمي بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول اللهﷺ فاكْتُبُوه، فإنِّي قد **خِفْتُ** دروس العلم وذهاب أهله"[4].

وهذا الذي فعله عمر بن عبد العزيز مع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ مثل ما فعله أبو بكر الصديقرضي الله عنه بالقرآن، فكان سبب جمع عمر بن عبد العزيز للحديث هو الخوف عليه من الضياع بسبب موت حُفَّاظ الحديث، فكانت السُّنَّة في تلك المرحلة في أحوج ما تكون للجمع، فظهر هذا النَّوع من التَّأليف وهو الجمع المجرد بدون تصنيف ولا تبويب ولا ترتيب.

ومع أنَّ أحاديث النَّبيِّﷺ ليست كالقرآن فإنَّه ورغم محاولة جمع الإمام الزُّهري وأبي بكر ابن حزم لأحاديث النَّبيِّﷺ إلا أنَّ ذلك يُعَدُّ مستحيلا، فمن المحال أن تكون أحاديث النَّبيِّﷺ كلُّها في كتابٍ واحد، ومع ذلك فالدِّينُ محفوظٌ والسُّنَّةُ محفوظةٌ، فالإضافة إلى الجمع الذي جمعه الإمامان في تلك الدَّفاتر بَقِيَ هناك في هذه المرحلة من الأحاديث مما لم يمسُّه الجمع، ومع ذلك بَقَيَ من يحفظ الأحاديث في صدره، وكان ذلك الحفظ متفاوتا؛ فمنهم من يحفظ العدد اليسير من الأحاديث، وهناك من يحفظ المئات وهناك من يحفظ الآلاف من الحديث.

وبعد مرحلة جمع الإمامين للحديث مع ما هو محفوظٌ في الصُّدور عند علماء الحديث وأئمَّة الأمصار جاءت مرحلةٌ أخرى هي مرحلةُ التَّصنيف والتَّرتيب، فظهرت في طبقة تلاميذ الزُّهري من أمثال الإمام مالك ومعمر بن راشد وابن عيينة والثَّوري وابن المبارك والرَّبيع بن صَبِيح وغيرهم ما يُسَمَّى بِكُتُبِ الأبواب، فصنَّف كثيرٌ من علماء هذه المرحلة كتبًا مُصنَّفةً مُرَتَّبَةً على الأبواب، وكان هذا أوَّل ظهورٍ للتَّصنيف والتَّرتيب في تاريخ أمَّة الإسلام، وكان ذلك لحاجة السُّنَّة لهذا

---

[1] – صحيح البخاري(كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، رقم 99).

[2] – تاريخ أصبهان(366/1).

[3] – جامع بيان العلم وفضله(331/1 رقم 438).

[4] – سنن الدارمي(ص 189 رقم 527).

النَّوع من التَّأليف، فإنَّ في تلك المرحلة قد تمكنت كثير من البدع وانتشرت في الناس، وكذلك قد ظهرت مدرسة الرَّأي في العراق، ولا يخفى على طلاب العلم ما كان عليه أهل البدع من مخالفة أهل السنة في أصول الاستدلال، كما لا يخفى على طلاب العلم الصِّراع الذي كان بين مدرسة الرَّأي بالعراق ومدرسة الحديث والآثار بالحجاز في تلك المرحلة، ولما وطَغَتْ قليلا مدرسة الرأي بادي الرأي وكان كلامهم في الفقه قد انتشر حتى خارج العراق، احتاج أهلُ الحديث للكتب المرَتَّبة على الأبواب الفِقْهية لكي يرجع إليها من يحتاج التَّفَقُّه من أهل الحديث والرَّأي فظهرت تلك الكتب[1]، كالموطأ لمالك، والجامع لسفيان الثوري، والجامع لمعمر بن راشد كذلك، وكتب ابن المبارك وحمَّاد بن سلمة، ومُصَنَّف عبد الرزاق، وغيرها من المصنَّفات، كلُّها كان لها التَّرتيب نفسه والمقصد ذاته وإن اختلفت التَّسميات، وهو جمع الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة في الفقه ليتفقه من أراد من أهل الحديث.

وبُعَيدَ هذه المرحلة بقليل ظهرت كتب المسَّانيد، ويمكن أن نحدد تاريخا تقريبيا للتَّصنيف على المسانيد بموت إسماعيل بن عُليَّة الذي كان سنة (193هـ)، فقد ادَّعى يحيى بن عبد الحميد الحمَّاني أنَّه سمع حديثا من الإمام أحمد عند باب ابن عُليَّة، ولما سئل أحمد عن هذا أنكره وتكلَّم في الحِمَّاني وذكر أنَّهم لم يكونوا يتذاكرون المسند في زمن ابنُ عليَّة، قال عبد الله بن أحمد:" قلت لأبي: ابن الحِمَّاني حدَّث عنك عن إسحاق الأزرق، عن شريك، عن بيان، عن قيس، عن المغيرة بن شعبةرضي الله عنه عن النَّبيِّﷺ:"أبردوا بالصَّلاة"، فقال: كَذَبَ، ما حدَّثْتُه به، فقلت: إنَّهم حكوا عنه أنَّه قال: سمعته منه في المذاكرة على باب إسماعيل بن عُليَّة، فقال: كذَبَ إنَّما سمعته بعد ذلك من إسحاق الأزرق وأنا لم أعلم تلك الأيام أَن هذا الحديث غريب حتى سألوني عنه بعد ذلك هؤلاء الشَّباب أو قال هؤلاء الأحداث، قال أبي: وقت التقينا على باب ابن عُليَّة إنَّما كُنَّا نتذاكر الفقه والأبواب **لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند** كنا نتذاكر الصغار وأحاديث الفقه والأبواب"[2]، فالإمام أحمد يقول أنَّه في وقت ابن عُليَّة لم يكونوا يتذاكرون الأحاديث المسندة المرتَّبة على أسماء الصَّحابة، وهذا يعني أنَّ الاهتمام بالمسند كان بُعيد ذلك بقليل، وهو نهاية القرن الثَّاني.

لقد كان مقصد المصنِّفين على المسَّانيد في تلك المرحلة هو استقصاء الأحاديث المرفوعة فقط

---

[1] – ينظر: تقدمة المعرفة لابن أبي حاتم(ص 3-5)، والمدرسة الفقهية للمحدثين لعبد المجيد محمود(ص 78-97).

[2] – العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله(40/3)، والجرح والتعديل(169/9).

وعدم خلطها بالموقوف والمقطوع كما في المرحلة السَّابقة، وجمع تلك الأحاديث في موسوعات بغض النَّظر عن الصِّحة والضَّعف وبغض النَّظر على التَّبويب، وإنَّما كان حاجة السُّنَّة في تلك المرحلة جمع القدر الأكبر من الأحاديث المرفوعة في كتب مستقلة، فظهرت كتب المسانيد، يقول الحافظ ابن حجر:"...إلى أن رأى بعضُ الأئمَّة أن يُفْرِدَ حديث النَّبيِّﷺ خاصَّة، وذلك على رأس المائتين، فصنَّف عُبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنَّف مسدَّد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنَّف أسد بن موسى مسنداً، وصنَّف نُعيم بن حماد الخُزاعي نزيل مصر مسندا، ثُمَّ اقتفى الأئمَّةُ بعد ذلك أثرهم، فقلَّ إمامٌ من الحفاظِ إلا وصنّف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنّف على الأبواب والمسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة"[1]، والملاحظ على هذه المرحلة كثرة كتب المسانيد وكثرة العلماء الذين صنَّفوا على المسانيد، فما من عالمٍ من المشاهير تقريبا إلا وقد صنَّف مسندا كما سبق في قول ابن حجر، يقول بكر بن خلف: "قال عبد الرَّحمن بن مهدي حين طلبوا المسند: ما أحسن هذا، إلا أنِّي أخاف أن يحملهم هذا أن يكتبوا عن غير الثِّقات"، وقول بكر بن خلف:" حين طلبوا المسند"، تشعر أن هذا الطلب كان حثيثا وقوِّيا لدرجة أنَّ الإمام ابن مهدي خشي من التَّفريط في الأخذ عن الرُّواة لِشِدَّة الاهتمام بكتابة المسند.

انتهت مرحلة المسانيد وقد فُرِغ والحمد لله من جمع أكثر الأحاديث المرفوعة، وقد تقدَّم أنَّها أعني كتب المسانيد لم يلتزم أصحابها الصِّحة بل جمعت الصَّحيح والضَّعيف والمنكر والشَّاذ، بل وحتى الموضوع، فكانت الأحاديث ليست صافية، احتاجت المرحلة التي بعدها إلى من يُغربل هذه الأحاديث ويُنَقِّيها ويُخرج لنا الصَّحيح صافيا نقيًّا، فجاء دور المصَنِّفين في الصَّحيح، وهذا الإمام إسحاق بن راهوية وهو أحد علماء الحديث الكبار وأحد أصحاب المسانيد يُصَوِّر لنا كيف جاءت مرحلة كتب الصِّحاح، فهو أحد المصنِّفين في المسانيد وكان ذات يوم في حلقته فأشار على طلابه أن يجمع أحدهم الحديث الصَّحيح، فقال:" لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سُنَّة رسولِ اللهﷺ"[2]، وكان الإمام البخاري أحد تلاميذه في المجلس فوقع ذلك في قلبه، فعزم على تصنيف الجامع الصَّحيح، ففعل وتبعه على ذلك تلميذه مسلم، فكان بذلك سبب ظهور

---

[1] – هدي السَّاري(ص 4-5).

[2] – المصدر نفسه(ص 5).

التَّصنيف على الصِّحاح لحاجة الأمَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف.

وفي هذه المرحلة نفسها بدء ظهور التَّصنيف في "السنن" وقد صنَّف في هذه المرحلة الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي(ت 255هـ) كتابا سمَّاه: "المسند الجامع"، والنَّاظر في كتاب الدارمي يلحظ أمرين؛ أولهما: أنَّه مُرَتَّبٌ على الأبواب، فتسميته بالمسند يراد به الأحاديث المتَّصلة المرفوعة وليس معناه التَّصنيف على مسانيد الصَّحابة والتي تقدَّمت في المرحلة قبلها[1]، والأمر الثَّاني: كثرة الأحاديث الموقوفة عن الصَّحابة والمقطوعة عن التَّابعين، وهذا ما يجعله يُشبه كتب المصنَّفات والموطآت، وبذلك نستطيع أن نجعل كتاب الدَّارمي امتدادا لمرحلة المصنَّفات.

وتُعتبر هذه المرحلة من أهمِّ مراحل التَّأليف في السُّنَّة، حيث تميَّزت بالجديد في التَّصنيف من حيث المضمون وهو التَّأليف في الصَّحيح وبداية التَّصنيف في السُّنَن، ومن حيث التَّنويع وهو الابتداء بمقدِّمةٍ للكتاب، ويُعتبر "المسند الجامع" للإمام الدارمي أوَّل كتاب من كتب السُّنَّة وعلومها يقدَّم له بمقدِّمة فيما نعلم، ثمَّ بعده تلميذُه الإمام مسلم، والسَّبب في هذه الأوَّلية والله أعلم أنَّ ما تقدَّم من الكتب المصنَّفة كالموطأ والمصنفيْن والمسانيد ومعهم صحيح البخاري لم تكن لها مقدِّمات لعدم حاجة النَّاس والسُّنَّة في ذلك الوقت فيما أحسب لمقدِّمات لتلك الكتب، فكان النَّاسُ يحتاجون كُتُبًا مُبَوَّبة يستفيدون منها أو موسوعات للأحاديث المرفوعة، لكن لما انتشرت البدع وفشا الجهل بكثير من مسائل الحديث والنَّقد اضطر المصنِّفون أن يُبَيِّنُوا بعضَ المسائل المتَعَلِّقة بالسُّنَّة والحديث وعلومهما فذكروا ذلك في مقدِّمات كتبِهم، ويظهر ذلك واضحًا وجَلِيًّا في الجامع الصَّحيح لمسلم، والنَّاظر في سبب تأليفه كما سيأتي ذكره يظهر له صحة ما قلناه.

هذا وبَعْدَ صحيح مسلم ظهرت كثيرٌ من الكتب لها مُقَدِّماتٍ مُتَّصِلة كسنن ابن ماجه أو منفصلة كرسالة أبي داود لأهل مكة في وصف كتابه "السنن"، وقد تكون أحيانا بعض تلك

---

[1] – عدَّ ابن الصلاح في علوم الحديث(ص 28) كتاب الدارمي من المسانيد، وتعقَّبه غيرُ واحد من أهل العلم أنَّه ليس من المسانيد بالمعنى المتبادر إلى الذهن وهو الكتاب المرتب على أسماء الصَّحابة، قال العراقي كما في التقييد والإيضاح(ص 56): "أنَّ عدَّه مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كلِّ صحابي وحده وهمٌ منه، فإنَّه مرتبٌ على الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سمَّى البخاري "المسند الجامع الصَّحيح" وإن كان مرتبًّا على الأبواب لكون أحاديثه مسنده، إلا أنَّ مسند الدَّارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة والله أعلم ".

المعلومات التي غالبا ما تكون في المقدِّمة في آخر الكتاب كما في صنيع التَّرمذي حيث جعل ما يتعلَّقُ ببعض المعلومات عن الكتاب ومنهجه فيه والكلام على بعض مسائل الحديث في آخر الكتاب ويصلح أن نطلق عليه: "آخرة الكتاب"، كما ظهرت بعد مرحلة هذه المصنفات بعضُ المقدِّمات لكتب الجرح والتَّعديل كما فعل ابنُ أبي حاتم في كتاب "الجرح والتعديل"، وبعده ابنُ حبان في كتاب "المجروحين"، وابنُ عدي في مُقَدِّمة كتابه "الكامل في ضعفاء الرِّجال".

وفي ختام هذا المدخل يُحسن التَّنبيه إلى وجود إخلالٍ في مُقَرَّر هذا المقياس، حيث لم يُقَرَّر الكلام على مُقَدِّمَتَين مُهمّتين لكابين من كتب السُّنة؛ أحدهما: "السنن" لأبي داود السجستاني، وهذا الكتاب وإن لم تكن عنده مُقَدِّمة مُتَّصلة به، فإنَّ رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف كتابه "السُّنن" تُعْتَبَر كالمقدِّمة المنفصلة لكتابه، والكتاب الثَّاني: صحيح ابن حبان، فقد قدَّم الإمام ابن حبان لكتابه "التَّقاسيم والأنواع" بمقدِّمة نفيسة ومُهِمَّة، ومن المعلوم أنَّ كتاب ابن حبان على الوجه الذي رتَّبه عليه مؤلِّفُه في عداد المفقود إلا أنَّ ابن بِلْبَان احتفظ لنا بمقدِّمة ابن حبان كاملة لما رتَّب كتابه على الأبواب، ولذلك ولِسَدَّ الإخلال المشار إليه وإكمالا للمقرَّر في هذا المقياس أَضَفْنَا الكلام على رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف كتابه "السنن"، ومُقَدِّمة صحيح ابن حبان المعروف بالتَّقاسيم والأنواع.

المبحث الأوَّل: مُقَدِّمة صحيح الإمام مسلم

قدَّم الإمام مسلم بين يَدَيْ كتابِه "الجامع الصَّحيح" بمقدِّمة نفيسة، ذكر فيها كثيرًا من مباحث علوم الحديث وبسط القول في بعضها، بل وتكلَّم على بعضها بنفسٍ طويلٍ جدًّا كمسألة الاحتجاج بالإسناد المعنعن، بالإضافة إلى التَّصريح ببعض شرطه في هذا الكتاب، وكذا التَّصريح بسبب تأليف كتابا في الصَّحيح.

ويمكن تقسيم مباحث مُقَدمة الجامع الصَّحيح للإمام مسلم إلى ثمانية أقسام أصول:

الأوَّل: الباعث على تأليف الكتاب

ذكر الإمام مسلم في المقدِّمة سببين لتأليف كتابه؛ أحدهما: سؤال بعض تلامذته أنْ يجمع كتابًا في الأحاديث الصَّحيحة، قال الإمام مسلم: "أمَّا بعد، فإنَّك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنَّك هَمَمْتَ بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول اللهﷺ في سنن الدِّين وأحكامه، وما كان منها في الثَّواب والعقاب، والتَّرغيب والتَّرهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردتَ أرشدك اللهُ أن توقف على جملتها مؤلَّفةً محصاة، وسألتني أن أُلَخِّصها لك في التَّأليف بلا تَكرار يَكْثُر، فإنَّ ذلك زعمتَ ممَّا يشغلك عمَّا له قصدت من التَّفهُّمِ فيها، والاستنباط منها، وللذِّي سألتَ أكرمك الله حين رجعت إلى تدبُّره، وما تؤول به الحال إن شاء الله عاقبُة محمودة ومنفعة موجودة..."[1].

والسَّب الثَّاني الذي نصَّ عليه مسلمٌ في مقدِّمته هو انتشار الأحاديث الضَّعيفة والواهية والمنكرة بين عوام النَّاس وقِلَّة من يُمَيِّزُها عن الأحاديث الصَّحيحة، فكان من تمام النُّصح إجابة ذلك السائل لسُؤْلِه، يقول مسلمٌ: "وبعدُ يرحمك الله، فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثيرٍ ممَّن نصبَ نفسَه محدِّثا، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضَّعيفة، والرِّوايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصَّحيحة المشهورة ممَّا نقله الثِّقات المعروفون بالصِّدق والأمانة بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أنَّ كثيرا مما يقذفون به إلى الأغْبِياء من النَّاس هو مستنكر، ومنقول عن قوم غير مرضيين ممَّن ذمَّ الرِّواية عنهم أئمَّةُ أهل الحديث مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجَّاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطَّان، وعبد الرَّحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمَّة، لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التَّمييز والتَّحصيل، ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم

---

[1] – مقدمة الصحيح(ص 61).

الأخبار المنكرة بالأسانيد الضِّعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يَعرفون عيوبَها، خَفَّ على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت"[1].

الثاني: تقسيم الأحاديث والأخبار المرويَّة عن النَّبيِّ ﷺ، وروَّاة هذه الأحاديث إلى ثلاثة أقسام، القسم الأوَّل: أهل الاستقامة والإتقان في الحديث، والثَّاني: أهل الصِّدق والسِّتر الذين هم أقلُّ درجة من أصحاب الطَّبقة الأولى، والثَّالث: المتَّهمُون والذين الغالب على حديثهم المنكر، يقول مسلم: "ثمَّ إنَّا إنْ شاء اللهُ مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنَّا نعمد إلى جملةِ ما أُسنِد من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسِّمها على ثلاثة أقسام، وثلاثِ طبقات من النَّاس على غير تَكرار، إلا أن يأتي موضع لا يُستغنى فيه عن تَرداد حديثٍ فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لِعِلَّة تكون هناك...، فأمَّا القسم الأوَّل، فإنَّا نتوخى أَنْ نُقَدِّمَ الأخبار التي هي أسلمُ من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدِّثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تَقَصَّيْنَا أخبار هذا الصِّنف من النَّاس، أَتْبَعْنَاها أخبارًا يقعُ في أسانيدها بعضُ من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصِّنف المقدم قبلهم، على أنَّهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصِّدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حُمَّال الآثار، ونُقَّال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والسِّتر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممَّن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرِّواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأنَّ هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سَنِيَّة، ألا ترى أنَّك إذا وازنت هؤلاء الثَّلاثة الذين سمَّيناهم؛ عطاءً ويزيد وليثًا بمنصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه، وجدتهم مباينين لهم لا يدانونهم، لا شكَّ عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صِحَّة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم، وأنَّهم لم يَعْرِفُوا مثل ذلك من عطاء ويزيد وليث، وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيوب السختياني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحُمراني، وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما، إلا أنَّ البَوْنَ بينهما وبين هذين بعيدٌ في كمال

---

[1] – مقدمة الصحيح(ص 63).

الفضل وصحة النَّقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم، وإنَّما مثلنا هؤلاء في التَّسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غُبِّيَ عليه طريقُ أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرَّجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطى كلَّ ذي حقٍّ فيه حقَّه وينزل منزلته، وقد ذُكِر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنَّها قالت: "أَمَرَنا رسولُ اللهﷺ أن نُنْزِلَ النَّاسَ منازلهم"، مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾[يوسف: ٧٦]، فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه، نؤلِّف ما سألتَ من الأخبار عن رسول اللهﷺ، فأمَّا ما كان منها عن قومٍ هم عند أهل الحديث مُتَّهَمُون أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشَّامي، ومحمَّد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النَّخعي، وأشباههم ممَّن اتُّهِم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضًا عن حديثهم..."[1].

ثمَّ استطرد الإمامُ مسلم بعد ذكر القسم الثَّالث من الأحاديث التي لا يعرِّج عليها إلى الكلام على الحديث المنكر، فقال: "وعلامة المنكر في حديث المحدِّث إذا ما عرضتَ روايتَه للحديث على روايةِ غيرِه من أهل الحفظ والرِّضا، خالفت روايتُه روايتَهم أو لم تكد تُوافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجورَ الحديثِ غيرَ مقبوله ولا مستعمله، فمن هذا الضَّرب من المحدِّثين؛ عبد الله بن محرَّر، ويحيى بن أبي أُنَيسة، والجرَّاح بن المنهال أبو العطوف، وعبَّاد بن كثير، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرِّج على حديثهم ولا نتشاغل به"[2]، ثمَّ تكلَّم على سبب عدم اشتغاله بحديثهم وأشار إلى حكم الحديث الفرد وبعض ضوابِطِ قبوله، فقال:" لأنَّ حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرَّد به المحدِّث من الحديث أن يكون قد شارك الثِّقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثمَّ زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قُبلت زيادتُه، فأمَّا من تراه يَعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفَّاظ

---

[1] – مقدمة صحيح مسلم(ص 61-62).

[2] – المصدر نفسه(ص 62).

المتقِنين لحديثه وحديثِ غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشتركٌ قد نَقل أصحابُهما عنهما حديثَهما على الاتِّفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العددَ من الحديث ممَّا لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما وليس ممَّن قد شاركهم في الصَّحيح ممَّا عندهم، فغيرُ جائزٍ قَبول حديث هذا الضَّرب من النَّاس والله أعلم"[1].

الثَّالث: الإشارة إلى ذكر بعض الأحاديث المعلَّلة في مواضع من الكتاب.

يقول رحمه الله: "قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعضَ ما يتوجَّهُ به من أراد سبيل القوم ووفق لها، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضعٍ من الكتاب عند ذكر الأخبار المعلَّلة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشَّرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى"[2].

وقد اختلف العلماء في معنى عبارة مسلم هذه، هل ذكر الإمام مسلم الأحاديث المعلَّلة في كتابه أو لا؟ فذهبَ الحاكمُ وتلميذُه البيهقي إلى أنَّ الإمامَ مسلمًا أراد أن يؤلِّف كتابًا في بيان الأخبار المعلَّلة فاخترمته المنِيَّة قبل فعل ذلك، وذهب القاضي عياض إلا أنَّ الإمامَ مسلما ذكر الأخبار المعلَّلة في كتابه الجامع، لكن يفعل ذلك أحيانا، بدليل واقع الكتاب من جهة، وبصريح قول مسلم:" وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة" من جهةٍ أخرى، فقوله:" من الكتاب" صريحٌ في أنَّ مرادَه كتابُه الصَّحيح، والله أعلم[3].

الرَّابع: وجوب الرِّواية عن الثِّقات وترك الرِّواية عن الكذَّابين والتَّحذير من الكذب عن النَّبيِّ ﷺ وتغليظ العقوبة في حقِّهِ.

يقول الإمام مسلم مقرِّرا وجوب الرِّواية عن الثِّقات وتركِها عن غيرهم: "واعلم وفَّقك اللهُ تعالى أنَّ الواجب على كلِّ أحدٍ عرَف التَّمييز بين صحيح الرِّوايات وسقيمها، وثقات النَّاقلين لها من المتَّهمين، أن لا يروي منها إلا ما عُرف صحَّةُ مخارِجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التُّهم والمعاندين من أهل البدع"[4]، ثمَّ ذكر رحمه اللهﷻ الأدلَّة من الكتاب

---

[1] – مقدمة صحيح مسلم(ص 63).

[2] – المصدر نفسه(ص 63).

[3] – ينظر لهذه المسألة وكلام أهل العلم عليها: شرح مسلم للنَّووي(1/23-24)، وكتاب: "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح" لحمزة الميليباري، ورد وتعقب الشيخ ربيع بن هادي المدخلي عليه في كتابه: "منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصَّحيح ودحض شبهاتٍ حوله".

[4] – مقدمة صحيح مسلم(ص 63).

والسُّنَّة على ردِّ خبر الفاسق وأن لا يقبل إلا رواية وخبر العدل، ثمَّ بعد ذلك حذَّر رحمه اللهﷻ من الكذب عن النَّبيِّﷺ مبيِّنا أنَّ الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، وخرَّج حديث:"من كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار"، من عِدَّةِ طرق وبِعِدَّة ألفاظ، فأخرجه من طريق عليرضي الله عنه عن النَّبيِّﷺ بلفظ: "لا تكذبوا عليَّ، فإنَّه من يكذب علي يلج النَّار"، وأخرجه من طريق أنس بن مالكرضي الله عنه عن النَّبيِّﷺ بلفظ: "من تعمَّد عليَّ كذبًا، فليتبوأ مقعده من النَّار"، وأخرجه من طريق أبي هريرةرضي الله عنه عن النَّبيِّﷺ بلفظ: "من كذب عليَّ متعمِّدا، فليتبوأ مقعده من النَّار"، وأخرجه من طريق المغيرة بن شعبةرضي الله عنه عن النَّبيِّﷺ بلفظ: "إنَّ كَذِبًا عليَّ ليس كَكَذِبٍ على أحد، فمن كذب عليَّ متعمِّدا، فليتبوأ مقعده من النَّار"[1].

الخامس: النَّهي عن التَّحديث بكلِّ ما سمع.

وزيادةٌ في الاحتياط للرِّواية ذكر الإمامُ مسلم بعد تخريجه لأحاديث الوعيد في الكذب عن النَّبيِّﷺ بعضَ الأحاديث والآثار في النَّهي أن يُحدِّث الرَّجلُ بكلِّ ما سمع، فليس معنى عدم تعمُّد الكذب عن النَّبيِّﷺ أن يَتَوَسَّع المرءُ في التَّحديث عنﷺ بكلِّ ما سمعه ومن كلِّ من يُحَدِّثه، بل الواجب عليه التَّثبُّت والاحتياط عند سماع الحديث وعند نقله، فأخرج الإمام مسلم لبيان ذلك حديث أبي هريرةرضي الله عنه عن النَّبيِّﷺ: "كفى بالمرء كذبا أن يحدِّث بكلِّ ما سمع"، وأثرَ عمر بن الخطابرضي الله عنه وعبد الله بن مسعودرضي الله عنه: "بحسب المرء من الكذب أن يحدِّث بكلِّ ما سمع"، وأثر مالك بن أنس رحمه الله: "اعلم أنَّه ليس يسلم رجل حدَّث بكلِّ ما سمع، ولا يكون إماماً أبدًا وهو يحدِّثُ بكلِّ ما سمع"، ونحوه أثر عبد الرَّحمن بن مهدي[2].

السَّادس: النَّهي عن الرِّواية عن الضُّعفاء والاحتياط في تحمُّلها، زيادة على ذكره الإمام مسلم باختصار في المحور الرَّابع عن وجوب الرِّواية عن الثِّقات وترك الرِّواية عن الكذَّابين، تكلَّم بعد ذلك بشيءٍ من التَّوسُّع على النَّهي عن الرِّواية عن الضُّعفاء والكذَّابين، وأشار إلى أوَّل ظهور الكذب عن النَّبيِّﷺ وعن عليٍّرضي الله عنه وآل البيت، فأخرج جملةً من الأحاديث والآثار في بيان ذلك، منها قصَّة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مع بُشير بن كعب العدوي، فعن مجاهد قال: جاء بُشيرٌ العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدِّث، ويقول: قال رسول اللهﷺ، قال رسول اللهﷺ، فجعل

---

[1] – مقدمة صحيح مسلم(ص 64).

[2] – المصدر نفسه(ص 64-65).

ابنُ عباس لا يَأْذَنُ لحديثه، ولا ينظرُ إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدِّثُك عن رسول اللهﷺ، ولا تسمع، فقال ابن عباس:" إنَّا كنَّا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول اللهﷺ، ابتدرته أبصارُنا، وأَصْغَيْنَا إليه بآذاننا، فلما ركب النَّاسُ الصَّعبَ والذلولَ، لم نأخذ من النَّاس إلا ما نعرف"[1]، وأخرج أثر ابن عباس فيما زِيدَ عن عليٍّرضي الله عنه، فعن ابن أبي مُلَيْكة، قال: كتبتُ إلى ابن عباس أسأله أن يكتبَ لي كتابا، ويُخْفِي عنِّي، فقال: "ولَّد ناصح، أنا أختار له الأمور اختيارا، وأخفي عنه"، قال: فدعا بقضاءِ عليٍّ، فجعل يكتب منه أشياء، ويمرُّ به الشَّيء، فيقول: "والله ما قضى بهذا عليٌّ إلا أن يكون ضلَّ"[2]، وأخرج كذلك أثر الأعمش، عن أبي إسحاق السَّبيعي، قال: " لما أَحْدَثُوا تلك الأشياء بعد عليٍّرضي الله عنه، قال رجلٌ من أصحاب عليرضي الله عنه: قَاتَلَهُم الله، أيَّ علمٍ أفسدوا"[3].

السَّابع: أهمية الإسناد وأنَّه من الدِّين، والكلام على جرح الرُّواة وبيان حالهم وأنَّه ليس من الغيبة المحرَّمة بل هو ذبٌّ عن الشَّريعة، تكلَّم الإمام مسلم على أهميَّة الإسناد وأنَّه من الدِّين بل ما نُقِلَ لنا هذا الدِّين إلا بواسطته وهو مما اختصَّت به أمَّة النَّبيِّﷺ، وخرَّج كثيرا من الآثار عن الأئمَّة في بيان ذلك، فابتدأ بذكر كلام محمَّد بن سيرين أنَّ هذا العلم دين فينبغي لكلِّ واحدٍ أن يَنْظُر عمَّن يأخذ العلم فإنَّه دين المرء، فعن هشام بن حسَّان، عن محمَّد بن سيرين، قال: "إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم"[4]، ثمَّ ذكر أثرًا لابن سيرين كذلك في أهمية الإسناد وبداية السُّؤال عنه، فعن عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال:" لم يكونوا يَسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالَكم، فيُنْظَر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثُهم"[5]، ثمَّ ذكر الأثر المشهور عن عبد الله بن المبارك وهو قوله: "الإسناد من الدِّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[6]، وكذلك خرَّج أثره الآخر: "بيننا

---

[1] – مقدمة صحيح مسلم(ص 66).

[2] – المصدر نفسه(ص 66).

[3] – المصدر نفسه(ص 66).

[4] – المصدر نفسه(ص 66).

[5] – المصدر نفسه(ص 66).

[6] – المصدر نفسه(ص 67).

وبين القوم القوائم" يعني الإسناد[1].

ولما كان الإسناد هو سلسلة الرِّجال الموصلة إلى المتن، ذكر الإمام مسلم جملةً لا بأس بها من أقوال الأئمَّة في مشروعية الكلام في الرُّواة ووجوب الكشف عن معايبهم، وأنَّ ذلك ليس من الغيبة المحرَّمة، بل هو من الأمور الواجبة لأن بها يكون حفظ الدين، وقد أطال مسلم في نقل كلام الأئمَّة في الرُّواة وأتى بأمثلةٍ كثيرةٍ عن أئمَّةِ الجرح والتَّعديل في جرح الرُّواة[2].

الثَّامن: صحَّة الاحتجاج بالإسناد المعنعن.

وفي آخر هذه المقدِّمة تكلَّم الإمام مسلم على صِحَّة الاحتجاج بالحديث المعنعن، وهو من أشهر المسائل التي تكلَّم عليها ودافع عنها الإمام مسلم في مقدِّمته، بل هي أهمُّ مسائل المقدِّمة على الإطلاق، حيث نافح مسلم على صحة الحديث إذا روي بإسناد معنعن بشرط عدم التَّدليس من الرَّاوي ومعاصرته لشيخه وإمكانية اللقاء به، بل نقل إجماع أهل الحديث على حُجِّية ذلك، وأنَّ ذلك هو مذهب أهل الحديث قاطبة، بل وطعن الإمام مسلم في من ردَّ ذلك ووصف قوله بكونه مخترعا محدثا لم يسبق قائله إليه، يقول مسلم: "وهذا القول يرحمك الله في الطَّعن في الأسانيد قولٌ مخترعٌ، مستحدثٌ غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أنَّ القول الشَّائع المتَّفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والرِّوايات قديما وحديثا، أنَّ كلَّ رجلٍ ثقة روى عن مثله حديثا، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسَّماع منه لكونهما جميعا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنَّهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرِّواية ثابتة والحُجَّة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بيِّنة أنَّ هذا الرَّاوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئا"[3]، ورغم أنَّ كثيرًا من العلماء نَصُّوا على أنَّ الإمام مسلمًا قصد بهذا القول شيخَه البخاري وعليَّ بن المديني إلا أنَّ ذلك مستبعدٌ جدًّا، وليس هذا موضع التَّكلُّم على هذه المسألة، إلا أنَّ بسبب ما ذكره مسلم في هذه القضية وما رجَّحه بعضُهم أنَّه قصد شيخه البخاري وعلي بن المديني، تكلَّم أهل العلم في كتب المصطلح وشروح الحديث وغيرها على هذه المسألة، واختلفت أنظارُهم فيها،

---

[1] – مقدمة صحيح مسلم(ص 67).

[2] – المصدر نفسه(ص 67-73).

[3] – المصدر نفسه(ص 74).

وانتصر كلُّ واحدٍ لما يراه صوابا[1]، وأُفْرِدَتْ بالتَّصنيف قديما وحديثا[2].

[1] – إكمال المعلم للقاضي عياض(1/164-165)، وشرح مسلم للنَّووي(1/32 و127-129)، وشرح العلل لابن رجب(2/586-599).

[2] – ممن أفردها بالتصنيف من القدامى ابن رشيد الفهري السبتي في كتابه: "السَّنن الأبينُ والمورِدُ الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السَّند المعنعن"، ومن المعاصرين حاتم العوني في كتاب: "إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين"، وخالد الدريس في كتاب: "موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسَّماع في السند المعنعن بين المتعاصرين".

المبحث الثَّاني: مقدِّمة سنن الدَّارمي

قدَّم الإمام الدَّارمي لكتابه "المسند" بمقدِّمةٍ طويلة في فضائل النَّبيِّﷺ واتِّباع سُنَّته والحثَّ على التَّمسُّك بها والتَّحذير من البدع والمحدثات والرَّأي المذموم المخالف لدلالة السُّنن الثَّابتة عن النَّبيِّﷺ وفضل العلم وأهله، وإذا كانت مقدِّمة الإمام مسلم كما تقدَّم ذكره آنفًا مُهِمَّة، بل هي من أهمِّ مقدِّمات السُّنَّة لما احتوته من المواضيع التي سبقت الإشارة إليها آنفا، فإنَّ مقدمة الدَّارمي لا تقل أهميَّة عن مُقدِّمة مسلم، فهي من أفضل مقدِّمات كتب السنة إن لم تكن أفضلها مع مقدِّمة مسلم، وهذه الأفضلية ترجع إلى سببين؛ **الأوَّل**: مكانة مؤلفها، فالدَّارمي وهو عبد الله بن عبد الرحمن السَّمرقندي كان أحد الأئمَّة الحفَّاظ الكبار من أقران أحمد بن حنبل وابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وطبقتهم، وهو أحد شيوخ الإمام مسلم وأبي داود والترمذي وقد رووا عنه في كتبهم، بل قد روى عنه البخاري خارج الصَّحيح وأبو حاتم وأبو زرعة وصالح بن محمَّد جزرة وغيرهم من الأئمَّة، وقد اشتهر واستفاض النَّقل عن الأئمَّة في الثَّناء عليه وإمامته في هذا الفن، يقول إسحاق بن داود السَّمرقندي: "قَدِمَ قريبٌ لي من الشَّاش، فقال: أتيتُ أحمد بن حنبل، فجعلتُ أَصِفُ له أبا المنذر، وجعلت أمدحُه، فقال ابنُ حنبل: لا أعرف هذا فقد طالت غيبة إخواننا عنَّا، لكن أين أنت عن عبد الله بن عبد الرحمن، عليك بذاك السيِّد، عليك بذاك السيِّد، عليك بذاك السيِّد عبد الله بن عبد الرَّحمن"[1]، ويقول محمَّد بن عبد الله بن نمير: "غلبنا عبدُ الله بن عبد الرحمن بالحفظ والورع"[2]، وقال محمَّد بن بشار بُندار: "حُفَّاظُ الدنيا أربعة؛ أبو زرعة بالرَّيّ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمَّد بن إسماعيل ببخاري"[3]، وقال أبو حاتم: "عبد الله بن عبد الرحمن إمامُ أهلِ زمانه"[4]، **والسَّبب الثَّاني في أفضلية مقدِّمة الدَّارمي**: ما حوته هذه المقدِّمة من المسائل المهمَّة في السُّنَّة والأمر بالحثِّ عليها والتَّمسُّك بها والتَّحذير من البدع والمحدثات وفضل العلم وأهله، إذ تُعتبر أكبر مُقدِّمات السُّنَّة وأكثرها أبوابا وأحاديثا وآثارا، فقد بلغ عدد أحاديث وآثار هذه المقدِّمة ما يقارب السبعمائة بين

---

[1] – تاريخ بغداد(31/10)، وتهذيب الكمال(214/15).

[2] – تاريخ بغداد(32/10)، وتهذيب الكمال(214/15).

[3] – تهذيب الكمال(215/15).

[4] – تهذيب الكمال(215/15)، وينظر كذلك: تاريخ بغداد(30/10-34)، وتهذيب الكمال(214/15-217)، وشرح علل الترمذي لابن رجب(497/1-499).

حديث وأثر، ولا شكَّ أنَّ هذا العدد ضخمٌ للغاية، وهو يقارب أحاديث بعض كتب السُّنَّة كالموطأ ومسند الحميدي، وهذه المزيَّة وهي كثرة الأحاديث والآثار في تلك الأبواب يجعل هذه المقدِّمة تَفْضُل بقيَّة المقدِّمات، صحيح أنَّ مقدِّمة ابن ماجه اشتركت مع مقدِّمة الدَّارمي في كثير من الأبواب، كالأمر باتِّباع السُّنَّة والحثَّ على التَّمسُّك بها والتَّحذير من البدع والمحدثات والرَّأي المذموم، إلا أنَّ مقدِّمة الدَّارمي أكثر أحاديث وآثار في هذا الجانب، والسَّبب الأخير هذا هو الذي يجعل مقدِّمة الدَّارمي تفضل كذلك مقدِّمة مسلم، فإنَّه ليس في مقدِّمة مسلم ذلك الكم من الأحاديث والآثار، وإنَّما كما عرفت سابقا ذكر مسلم بعضَ شرطه في كتابه وبعضَ مسائل علوم الحديث، والدَّارمي لم يذكر شيئًا من الشُّروط أو مسائل علوم الحديث كما فعل مسلم، فكلٌّ من المقدِّمتين لها مزيَّةٌ من وجه تجعلها أفضل من أختها من ذلك الوجه.

وقد تقدَّم أنَّ كتابَ الدَّارمي من كتب السُّنن، موضوعه هو أحاديث الأحكام مرتَّبة على الأبواب، وقد قدَّم بتلك المقدِّمة بين يدي هذا الكتاب الفقهي، والنَّاظر لما احتوت عليه تلك المقدِّمة كما سيأتي فإنَّه يلحظ أنَّ الإمام الدَّارمي أراد بأبوابها أن يُؤَصِّل لطالب العلم عموما ولطالب الفقه خصوصا المنهج الصَّحيح للتَّعلم والتَّفقُّه، وما ينبغي أن يكون عليه عند تعلِّم العلم من وجوب الإخلاص واتِّباع السُّنَّة واجتناب البدع وغيرها من الأمور التي سيأتي ذكرها بعد قليل.

وبالنَّظر إلى الأبواب التي ذكرها الإمام الدَّارمي في مقدِّمة كتابه نستطيع أن نرجع مضمونها إلى ثلاثة أقسام رئيسة؛ القسم الأوَّل: أهمية الرِّسالة وإرسال الرُّسل، والقسم الثَّاني: فضائل النَّبيِّ ﷺ ومناقبه وصفاته ومعجزاته، والقسم الثَّالث: كتاب العلم، وكأنِّي بالإمام الدَّارمي أراد بهذه الأقسام أن يُبيِّن فضل العلم الذي جاء به النَّبيُّ ﷺ من عند ربِّه ﷻ، فذكر في القسم الأوَّل حال النَّاس بدون رسالة وبدون رسول كيف هي؟ ثمَّ بعد ذلك التَّمهيد تكلَّم على صاحب الرِّسالة وهو نبيُّنا محمَّدٍ ﷺ وما امتنَّ الله ﷻ علينا بإرساله وما يجبُ على المسلم عموما وعلى طالب العلم خصوصا من وجوب توقيره وتبجيله وتحكيم شرعه واتِّباع سنته، ثمَّ بعد هذا دخل في القسم الثَّالث وهو أكبر هذه الأقسام وأطولها وهو المقصود فيما يظهر من هذه المقدِّمة، وهو كتاب العلم، وقد ذكر تحته كثيرًا من الأبواب تحت كلِّ باب جملةً من الأحاديث والآثار، هذا الكلام على هذه الأقسام من حيث العموم، وإليك الآن التَّفصيل.

أمَّا القسم الأوَّل فهو: أهمية الرِّسالة وإرسال الرُّسل وأوَّل هذا الأمر، وهو الباب الأوَّل

والثَّاني والثَّالث من المقدِّمة، فأمَّا الباب الأوَّل فترجم له بـ: باب ما كان عليه النَّاس قبل مبعث النَّبيِّﷺ من الجهل والضلالة[1]، وأمَّا الثَّاني فترجم له بـ: باب صفة النَّبيِّﷺ في الكتب قبل مبعثه[2]، والباب الثَّالث ترجم له بـ: باب كيف كان أوَّل شأن النَّبيِّﷺ[3].

وكأنَّ هذا القسم بأبوابه هو تمهيدٌ بين يدي المقدِّمة والكتاب جميعًا في بيان حاجة النَّاس للرسالة، وأنَّهم لا يمكنهم الاستغناء عن الرُّسل الذين يُخرجونهم من الظلمات إلى النور بالعلم الذي يأتون به من عند اللهﷻ.

والقسم الثَّاني: فضائل النَّبيِّﷺ ومناقبه وصفاته ومعجزاته، وهو الباب الرَّابع والخامس والسَّادس والسَّابع والثَّامن والتَّاسع والعاشر والحادي عشر والثَّاني عشر والثَّالث عشر والرَّابع عشر والخامس عشر، أمَّا الباب الرَّابع فترجم له بـ: باب ما أكرم الله تعالى به نبيهﷺ من إيمان الشجر به والبهائم والجن[4]، وأما الباب الخامس فعنونه بـ: باب ما أكرم الله النبيﷺ من تفجير الماء من بين أصابعه[5]، وعنون للباب السادس بـ: باب ما أكرم النبيﷺ من حنين المنبر[6]، وأما الباب السابع فترجم له بـ: باب ما أكرم به النبيﷺ في بركة طعامه[7]، وترجم للباب الثامن بـ: باب ما أعطي النبيﷺ من الفضل[8]، والباب التاسع عنونه بـ: باب ما أكرم النبيﷺ بنزول الطعام من السماء[9]، وترجم للباب العاشر بـ: باب في حسن النبيﷺ[10]، وعنون الباب الحادي عشر بـ: باب ما أكرم اللهﷻ به نبيَّهﷺ من كلام الموتى[11]، وأمَّا الباب الثاني عشر فترجم له بـ: باب في

---

[1] – مقدمة سنن الدارمي(153/1).

[2] – المصدر نفسه(159/1).

[3] –المصدر نفسه(163/1).

[4] – المصدر نفسه(166/1).

[5] – المصدر نفسه(173/1).

[6] – المصدر نفسه(177/1).

[7] – المصدر نفسه(184/1).

[8] – المصدر نفسه(193/1).

[9] – المصدر نفسه(200/1).

[10] – المصدر نفسه(202/1).

[11] – المصدر نفسه(207/1).

سخاء النَّبيِّﷺ[1]، وترجم للثَّالث عشر بـ:، باب في تواضع النَّبيِّﷺ[2]، وأمَّا الباب الرابع عشر فترجم له بـ: باب في وفاة النَّبيِّﷺ[3]، وترجم للباب الخامس عشر وهو الأخير في هذا القسم بـ: باب ما أكرم الله تعالى نبيَّهﷺ بعد موته[4].

والقسم الثَّالث هو: كتاب العلم، وهو المقصود فيما يظهر بهذه المقدِّمة، والقسم الأوَّل والثَّاني تمهيدٌ له، وهذا القسم كما تقدَّم أكبر تلك الأقسام بل جل المقدِّمة في مسائل العلم، ولكثرة أبواب كتاب العلم قسمَّتُ هذا القسم إلى محاور، يمكن حصرها في سبعةِ محاور:

المحور الأوَّل: اتِّباع السُّنَّة وفضل إحياء السُّنن، وهو الباب السادس عشر والرابع والأربعون والسادس والأربعون والتَّاسع والأربعون والرابع والخمسون .

المحور الثَّاني: التَّحذير من الفتيا والقول عن النَّبيِّﷺ بلا علم، وهو الباب السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرون والثاني والعشرون والثامن والعشرون والتاسع والثلاثون.

المحور الثَّالث: ذم الرأي والأخذ به، والمقصود بالرَّأي هنا الرَّأي المذموم المخالف للأحاديث والآثار، وتحت هذا المحور بابٌ واحد هو الباب الثَّالث والعشرون، وقد ترجم له بـ: باب في كراهية أخذ الرأي، وهذا المحور رغم أنَّ فيه بابا واحدا فقط إلا أنَّه قد ذكر تحته كثيرا من الأحاديث والآثار.

المحور الرَّابع: فضل العلم والعلماء ووجوب توقير العلم والعلماء والتَّقيُّد بفهمهم والأخذ عنهم ومصيبة قبضهم وذهابهم، وهو الباب السادس والعشرون، والثاني والثلاثون، والثالث والثلاثون، والرابع والثلاثون، والسادس والثلاثون، والسابع والثلاثون، والأربعون، والواحد والأربعون، والخامس والخمسون، والسادس والخمسون.

المحور الخامس: العمل بالعلم ووجوب الإخلاص في طلبه، وهو الباب السَّابع والعشرون، والتَّاسع والعشرون، والخامس والأربعون.

المحور السَّادس: التَّحذير من الأهواء والبدع والخصومات، وهو الباب الثلاثون،

---

[1] – مقدمة سنن الدارمي(211/1).

[2] – المصدر نفسه(213/1).

[3] – المصدر نفسه(213/1).

[4] – المصدر نفسه(227/1).

والخامس والثلاثون.

المحور السَّابع: كتابة الحديث والتَّثَبُّت في نقله، وهو الباب الخامس والعشرون، والباب الواحد والثلاثون، والثامن والثلاثون، والباب الثاني والأربعون، والثالث والأربعون، والسابع والأربعون، والثامن والأربعون، والخمسون، والواحد والخمسون، والثاني والخمسون والثالث والخمسون.

وختم الإمام الدَّارمي هذه المقدِّمة بالبَّاب السَّابع والخمسون وقد عنونه بـ: رسالة عبَّاد بن عبَّاد الخوَّاص الشَّامي، وهي رسالةٌ جامعةٌ في مسائل العلم والعمل[1].

[1] – مقدمة سنن الدارمي(506/1).

المبحث الثَّالث: مقدِّمة سنن ابن ماجه

قدَّم الإمام ابن ماجة بمقدِّمة لكتابه "السُّنن"، وهي كالمدخل والتَّمهيد لكتابه، وتعتبر مقدِّمة ابن ماجة من أهمِّ المقدِّمات، وكان مضمونها من حيث الإجمال الحثُّ على اتباع السُّنَّة وتحكيمها وتقديمها على آراء الرِّجال، والرَّدُّ على الفرق المبتدعة التي خالفت أهل السنة في الأصول، وكذا فضل العلم وأهله، وقد تقدَّم الكلام على مقدِّمة مسلم والدَّارمي وما تميَّزت به كلُّ مقدمة منهما، ومقدِّمة الإمام ابن ماجه تُشْبِه إلى حدٍّ كبير مقدِّمة الدَّارمي إلا أنَّها تميَّزت عليها وعلى غيرها بتلك الأبواب في الرَّدِّ على الفرق المبتدعة التي خالفت أهل السنة في الاستدلال وفي أصول الدين، فإنَّ الإمام ابن ماجه قد ذكر الفرق الخمسة الضَّالة التي هي أصول فرق الإسلام الضَّالة؛ الروافض والخوارج والقدرية والمرجئة والجهميَّة، صرَّح في بعض الأبواب كقوله: "باب فيما أنكرت الجهمية"، و"باب في ذكر الخوارج"، وبوَّب في بعضها بما يَرُدُّ ضمنًا على فرقٍ أخرى كـ: "باب فضائل الصَّحابة"، فإنَّه ردٌّ على الرَّوافض، وكـ: "باب في الإيمان"، وقد قرَّر فيه مسائل الإيمان على مذهب أهل السنة، وهو ردٌّ على المرجئة، وسيأتي التَّفصيل في ذلك في المحور الرَّابع من المحاور التي تضمنتها هذه المقدِّمة إن شاء الله.

هذا وقد بلغ عدد أحاديث مقدِّمة ابن ماجه ستةٌ وستون ومائتا حديث، وبالنَّظر إلى الأبواب التي ذكرها الإمام ابن ماجة في مقدِّمة كتابه نستطيع أن نُرجع مضمونها إلى ثمانيَّة محاور رئيسة:

المحور الأوَّل: اتباع سنَّة النَّبيِّ ﷺ وسنَّةِ الخلفاء الرَّاشدين، وهو الباب الأوَّل والثَّاني والسَّادس، فالباب الأوَّل ترجم له بـ: باب اتِّباع سُنَّة رسول الله ﷺ[1]، وعنون للباب الثاني بـ: باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ، والتَّغليظ على من عارضه[2]، وأمَّا الباب السَّادس فترجم له بـ: باب اتِّباع سُنَّةِ الخلفاء الرَّاشدين المهديين[3]، ذكر في الباب الأول والثاني الأحاديث والآثار في اتِّباع سنَّة النَّبيِّ ﷺ والتغليظ على من خالفها أو عارضها بشيء من الآراء والأقيسة، وأخرج تحت الباب السَّادس حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه بطرق ثلاثة في الحث على اتباع سنة النبي ﷺ وسنة الخلفاء الرَّاشدين[4].

---

[1] – مقدمة سنن ابن ماجه(3/1).

[2] – المصدر نفسه(9/1).

[3] – المصدر نفسه(28/1).

[4] – المصدر نفسه(28/1-30).

المحور الثَّاني: التوقِّي في رواية الحديث وتعظيم القول عن النَّبيِّ ﷺ، وهو الباب الثَّالث والرَّابع والخامس، فالباب الثالث ترجم له بـ: باب التوقِّي في الحديث عن رسول الله ﷺ[1]، وترجم للباب الرَّابع بـ: باب التَّغليظ في تَعَمُّد الكذب على رسول الله ﷺ[2]، وأمَّا الخامس فعنون له بـ: باب من حدَّث عن رسول الله ﷺ حديثا وهو يرى أنه كذب[3]، ثم ذكر كعادته تحت كل باب الأحاديث والآثار الدالة على ذلك.

المحور الثَّالث: النَّهي عن البدع والمحدثات والرأي المذموم والقياس الفاسد، وهو الباب السَّابع والثَّامن، أمَّا الباب السَّابع فترجم له بـ: باب اجتناب البدع والجدل[4]، ذكر فيه أحاديث وآثار في اجتناب البدع والمجادلة في الدين، منها أثرٌ عظيم المعنى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأمَّا الباب الثَّامن فعنونه بـ: باب اجتناب الرَّأي والقياس[5]، ومراده بالرَّأي هنا الرَّأي المذموم لأنَّ من الرأي ما هو محمود، وكذا مراده بالقياس هنا القياس الفاسد المصادم للنُّصوص الشَّرعية أو الأقيسة التي لا تدلُّ عليها النُّصوص.

المحور الرَّابع: العقيدة، ويمكن حصر مسائل العقيدة في خمسة أمور:

الأوَّل: مباحث الإيمان وهو الباب التاسع، وقد عنون له بـ: باب في الإيمان[6]، ذكر تحته الأحاديث الدَّالة على أنَّ الإيمان اعتقادٌ بالقلب وقولٌ باللسان وعملٌ بالجوارح، وأنَّ الأعمال داخلة في مسمَّى الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص، وتبويب ابن ماجة بهذا الباب مع ذكر تلك الأحاديث والأثار هو عَرْضٌ مجملٌ لمعتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان، وفيه ردٌّ صريح على كلِّ فرق المرجئة.

الثَّاني: القدر وهو الباب العاشر، وقد ترجم له بـ: باب في القدر[7]، وهذا الباب يشبه سابقه حيث ذكر الأحاديث والآثار الدَّالة على أنَّ كلَّ شيءٍ بقدر، وأنَّ الله عزَّ وجلَّ كتب مقادير الخلق قبل

---

[1] – مقدمة سنن ابن ماجه(17/1).

[2] – المصدر نفسه(21/1).

[3] – المصدر نفسه(25/1).

[4] – المصدر نفسه(30/1).

[5] – المصدر نفسه(36/1).

[6] – المصدر نفسه(39/1).

[7] – المصدر نفسه(54/1).

أن يخلق السَّموات والأرض بخمسين ألف سنة، وأنَّ أعمال العباد مخلوقة، وأنَّ للهﷻ مشيئة وللعبد مشيئة وأنَّ مشيئة العبد تابعة لمشيئة اللهﷻ، وهذا الباب ردٌّ على فرقة القدرية.

الثَّالث: الرَّدُّ على الخوارج، وهذا قد خصَّص له بابا هو الباب الثَّاني عشر، وعنون له بـ: باب في ذكر الخوارج[1]، ذكر تحته الأحاديث المرفوعة في وصف الخوارج وذمِّهم.

الرَّابع: الرَّدُّ على الجهمية، وهذا كذلك قد خصَّص له بابا هو الباب الثَّالث عشر، ترجم له بـ: باب فيما أنكرت الجهميَّة[2]، وفي هذا الباب أكثر الإمام ابن ماجه من ذكر الأحاديث الدالة والمثبتة لصفات الباريﷻ، والتي أنكرتها الجهمية، مثل الرؤية والسَّمع والبصر والرحمة والغضب واليدين والعلو والكلام.

الخامس: فضائل أصحاب النَّبيِّﷺ، وهو الباب الحادي عشر، وعنون له بـ: باب في فضائل أصحاب رسول اللهﷺ[3]، ذكر الإمام ابن ماجة في هذا الباب فضائلَ جماعةٍ من الصَّحابة؛ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير وطلحة وسعد بن أبي وقَّاص، وفضائل العشرة، وأبي عبيدة بن الجراح وعبد الله بن مسعود والعباس بن عبد المطلب والحسن والحسين وعمار بن ياسر وسلمان وأبي ذر والمقداد وبلال وسعد بن معاذ وجرير بن عبد الله البجلي وابن عباس، وفضائل أهل بدر، وفضائل الأنصار-رضي الله عنهم أجمعين-، وهو ردٌّ على الرَّوافض.

وهذا المحور من محاور مقدِّمة ابن ماجة هو تقريرٌ مختصرٌ لعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في مسائل الإيمان والقدر والصِّفات، وقد ردَّ بأبوابه على فرق الرَّوافض والخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية، وهذه الفرق هي أصل فرق الإسلام الضَّالة كما تقدَّمت الإشارة إليه.

المحور الخامس: فضل إحياء السنن، وهو الباب الرَّابع عشر والخامس عشر، فترجم للباب الرَّابع عشر بـ: باب من سنَّ سُنَّةً حسنةً أو سيئة[4]، وعَنْونَ للباب الخامس عشر بـ: باب من أحيا سُنَّةً قد أُميتت[5].

المحور السَّادس: فضل العلم والعلماء والحث على طلب العلم ونشره وتبليغه، وهو

---

[1] – مقدمة سنن ابن ماجه(115/1).

[2] – المصدر نفسه(122/1).

[3] – المصدر نفسه(69/1).

[4] – المصدر نفسه(140/1).

[5] – المصدر نفسه(143/1).

الباب السَّادس عشر والسَّابع عشر والثَّامن عشر والتَّاسع عشر والعشرين والواحد والعشرين، والثَّاني والعشرين، فهذه سبعة أبواب كلها مترجمة في فضل العلم وأهله، ابتدأها بـ: باب فضل من تعلَّم القرآن وعلمه[1]، وهو الباب السَّادس عشر، وختمها بـ: باب الوصاة بطلبة العلم[2]، وهو الباب الثَّاني والعشرين، وقد ذكر ابن ماجه تحت كلِّ باب جملة من الأحاديث والآثار الطيبة في ذلك.

المحور السَّابع: العمل بالعلم، وهو الباب الثالث والعشرين، وقد ترجم له بـ: باب الانتفاع بالعلم والعمل به[3]، وذكر تحته الأحاديث الدَّالة على العلم الذي ينفع وهو الذي يكون لوجه اللهﷻ، ثم ذكر الأحاديث الدالة على وجوب الإخلاص في طلب العلم والتَّحذير من الرياء فيه وطلبه لغير اللهﷻ.

المحور الثامن: النَّهي عن كتم العلم وعقوبة من فعله، وهو الباب الرَّابع والعشرين وهو الأخير، وقد ترجم له بـ: باب من سئل عن علم فكتمه[4].

---

[1] – مقدمة سنن ابن ماجه(144/1).

[2] – المصدر نفسه(166/1).

[3] – المصدر نفسه(168/1).

[4] – المصدر نفسه(175/1).

المبحث الرَّابع: العلل الصغير للترمذي

صنَّف الإمام الترمذي كتابه "الجامع" ورتَّبه على الأبواب، وجعل في آخره كتاب "العلل الصغير"، ورغم أنَّ كتابَ التَّرمذي متأخِّرٌ عمَّن تقدَّمه إلا أنَّ كتاب "العلل" ورغم صغر حجمه حوى مسائل عظيمة الشَّأن في علوم الحديث ومباحث العلل لا توجد في المقدِّمات الأخرى خصوصا في مباحث العلل، وقد وفَّق الحافظ ابن رجب رحمة الله لما شرحه تبعًا لشرح أصل الكتاب، ولا يزال شرح علل ابن رجب آية في باب التَّأصيل لعلم العلل.

ويمكن تقسيم المباحث التي ذكرها الإمام الترمذي في "العلل الصغير" إلى مقدِّمة وخمسة محاور:

المقدِّمة: وتكلَّم فيها على بعض الأمور المهمة في كتابه، حيث ابتدأ كتابه "العلل" بذكر أنَّ كلَّ الأحاديث التي أخرجها في جامعه معمول بها ما خلا حديثين[1]، ثم ذكره سنده في نقل أقوال أئمَّة الفقه إلى أصحابها وهم مالك وابن المبارك والشَّافعي وأحمد وإسحاق بن راهوية[2]، وبهذا يؤصِّل الترمذي منهجًا في التَّعامل مع أقوال الفقهاء وهو صحة نسبة القول إلى صاحبه، ثم ذكر موارده في ذكر علل الأحاديث، وهو ما أخذه كتب التواريخ والسؤلات وما ناظر به البخاري وأبي زرعة والدارمي[3]، ثمَّ ذكر الإمام الترمذي الحامل له على تأليف كتابه على هذا المنهج الذي لم يسبق إليه، وهو ذكر أقوال الفقهاء وبيان علل الأحاديث، رجاء منفعة النَّاس بذلك، وهو في ذلك يتأسَّى بالأئمَّةِ قبلَه ممَّن ألفوا الكتب التي نفع الله بها النَّاس، قال الترمذي: "وَإِنَّمَا حملنَا على مَا بَيَّنا فِي هَذَا الْكتاب من قَول الْفُقَهَاء وَعلل الحَدِيث لأَنَّا سُئلنا عَن هَذَا فَلم نفعله زَمَانا، ثمَّ فَعَلْنَاهُ لما رجونا فِيهِ من مَنْفَعَة النَّاس، لأَنَّا قد وجدنَا غير وَاحِد من الْأَئِمَّة تكلفوا من التصنيف مَا لم يسْبقُوا إِلَيْهِ مِنْهُم... صنفوا فَجعل الله فِي ذَلِك مَنْفَعَة كَثِيرَة، فترجو لَهُم بذلك الثَّوَاب الجزيل عِنْد الله لما نفع الله بِهِ الْمُسلمين فبهم الْقدْوَة فِيمَا صنفوا"[4]، وهو بالجملة الأخيرة يُعَرِّض بمن ينكر التأليف.

المحور الأوَّل: مشروعية الكلام في الرِّجال والطَّعن فيهم ذبًّا عن حياض الدِّين وصيانة

---

[1] – العلل الصغير المطبوع في آخر الجامع(230/6).

[2] – المصدر نفسه(231/6-232).

[3] – المصدر نفسه(232/6).

[4] – المصدر نفسه(233/6).

للشَّريعة، وأنَّ ذلك ليس من الغيبة بل هو نصيحة للمسلمين، وأهمية الإسناد.

يقول الإمام الترمذي: "وقد عاب بعضُ من لا يَفهم على أهل الحديث الكلام في الرِّجال، وقد وجدنا غيرَ واحدٍ من الأئمَّة من التَّابعين قد تكلَّموا في الرجال منهم؛ الحسن البصري وطاووس، تكلَّما في معبدٍ الجهني، وتكلَّم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلَّم إبراهيم النَّخعي وعامر الشَّعبي، في الحارث الأعور، وهكذا رُوِيَ عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحي بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدى، وغيرهم من أهل العلم، أنَّهم تكلموا في الرِّجال وضعَّفوا، وإنَّما حملهم على ذلك عندنا، والله أعلم النَّصيحة للمسلمين، لا يُظَنُّ بهم أنَّهم أرادوا الَّطعن على النَّاس والغيبة، إنَّما أرادوا عندنا أن يُبَيِّنُوا ضعفَ هؤلاء لكي يُعرفوا"[1]، ثمَّ أسند كثيرا من الأقوال عن الأئمة في كلامهم في الرُّواة[2].

المحور الثَّاني: أهمية الحفظ وتضعيف الرَّاوي من جهة الحفظ ولو كان من الجِلَّة.

يقول الإمام الترمذي: "وقد تكلَّم بعضُ أهلِ الحديث في قومٍ من أَجِلَّةِ أهل العلم وضعَّفوهم من قبل حفظهم ووثقهم آخرون من الأئمة بجلالتهم وصدقهم وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رووا، وقد تكلَّم يحي بن سعيد القطان في محمَّد بن عمرو ثمَّ روى عنه..."[3].

المحور الثَّالث: تفاضل وتفاوت أهل الْعلم فِي الْحِفْظ وبيان أنه لم يسلم من الخطأ أحد ولو كان من أحفظ الناس، وقد قسَّم الرواة عند الكلام على هذا المحور إلى أربعة أقسام[4]:

1 – الثِّقات الحفَّاظ الذين يندر ويقلُّ الخطأ في حديثهم.

2 –الثِّقات الذين يكثر الغلط والخطأ في حديثهم.

3 –قوم من جِلَّةِ أهلِ العلم غلب عليهم الخطأ والوهم وهم الذين لا يحتج بحديثهم إذا انفردوا.

4 – الرُّواة المتَّهمون وأصحاب الغفلة الذين لا يحتج بحديثهم.

ولما ذكر الإمام الترمذي أقسام هؤلاء الرُّواة وأنَّهم يتفاوتون في الحفظ والإتقان ذكر من يُحتجُّ

---

[1] – العلل الصغير المطبوع في آخر الجامع(233/6).

[2] – المصدر نفسه(234/6-238).

[3] – المصدر نفسه(239/6-240).

[4] – المصدر نفسه(241/6-247).

به مطلقا مع التَّنبيه إلى الأخطاء القليلة التي يقعون فيها، وبين من لا يُحتُّج به مطلقا، وبين من لا يُحتجُّ به إذا انفرد، ولا شك أنَّ هذا من صميم علم العلل، بل هذا هو مبنى علم العلل[1].

المحور الرَّابع: اختلاف النُّقَّاد في تضعيف الرُّواة وأنَّه من باب الاجتهاد، وهذا من الأمور الدَّقيقة التي نبَّه عليها الإمام الترمذي في كتابه.

يقول الإمام الترمذي: "وقد اختلف الأئمَّةُ من أهل العلم في تضعيف الرِّجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم..."[2].

المحور الخامس: الكلام على بعض مسائل علوم الحديث

أوَّلا: جواز الرواية بالمعنى[3].

ثانيا: صحة بعض طرق التحمل والأداء غير السَّماع، مثل: القراءة على الشَّيخ والمناولة والإجازة والكتابة[4].

ثالثا: حكم الحديث المرسل[5].

رابعا: الحديث الحسن عند الترمذي[6].

خامسا: الكلام على الحديث الغريب متنا وإسنادا[7].

سادسا: حكم الزيادة التي تقع في المتون[8].

---

[1] – العلل الصغير المطبوع في آخر الجامع(242/6).

[2] – المصدر نفسه(252/6).

[3] – المصدر نفسه(242/6-244).

[4] – المصدر نفسه(247/6-250).

[5] – المصدر نفسه(249/6-252).

[6] – المصدر نفسه(254/6).

[7] – المصدر نفسه(255/6 و256-258).

[8] – المصدر نفسه(255/6-256).

هذا وقد تقدَّم الكلام على مقدِّمة "صحيح مسلم" و"سنن الدَّارمي" و"سنن ابن ماجه" و"العلل الصغير للتَّرمذي"، والكتب المتقدِّمة هي من مصادر السُّنَّة التي عنيت بجمع الأحاديث عن النَّبيِّﷺ، وإذا كانت تلك المقدِّمات قد حوت شيئًا من مباحث علوم الحديث وبعض شروط أصحابها وكذا اشتملت على كثيرٍ من الأحاديث والآثار في الحثِّ على التَّمسُّك بالسُّنَّة والتَّحذير لمن خالفها وكذا بعض مسائل العقيدة، فإنَّ مقدِّمة ابن أبي حاتم لكتابه "الجرح والتَّعديل" وابن حبان لكتابه "المجروحين" وابن عدي لكتابه "الكامل"، كلُّها مقدِّمات لكتبٍ في الجرح والتعديل، ومن المعلوم أنَّ الجرح والتَّعديل من علوم الحديث المهمَّة التي حفظ اللهﷻ بها سنَّة النَّبيِّﷺ، وتُعتبر هذه الكتب الثَّلاثة من أهمِّ كتب الجرح والتَّعديل، وذلك لأمرين؛ الأوَّل: أنَّها من أوائل ما صُنِّفَ في هذا العلم، والثَّاني: ما اشتملت عليه هذه الكتب من تراجم رواة الأحاديث، فإنَّه لا يفوت هذه الكتب من التراجم إلا النزر اليسير ولا تكاد تجدُّ راويًا ليس موجودا في أحد هذه الكتب.

ولذلك فإنَّ الحاجة ماسَّة إلى معرفة مناهج أصحاب هذه الكتب وشيءٍ من المسائل المتعلِّقة بعلم الجرح والتعديل من حيث مشروعية الكلام في الرُّواة وتاريخ ذلك وما يتعلق ببيان أحوال الرُّواة ومراتبهم ووجوب الرواية عن الثقات والتحذير من التحديث عن المتروكين والكذابين، وكذلك الاطلاع على تراجم الجهابذة النُّقاد والوقوف على شيءٍ من معرفتهم لهذا الشأن، وأحسب أنَّ في مقدِّمات تلك الكتب ما يُعين على معرفة ذلك، بل والوقوف على فوائد أخرى غير ما ذُكر.

المبحث الخامس: مقدِّمة الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم(ت 327هـ).

صنَّف الإمام عبد الرَّحمن بن أبي حاتم كتابه الكبير "الجرح والتَّعديل"، وهو موسوعةٌ ضخمةٌ في تراجم رواة الأحاديث وبيان مراتبهم جرحا وتعديلا، وقد بذل الإمامُ ابن أبي حاتم جهدا كبيرا جدًّا في تصنيف هذا الكتاب وتَحْلِيَتِه بتلك المادة العلمية الضَّخمة، إذ كان قصد ابن أبي حاتم أن يَذكر كلَّ من روى الحديث ممن غرفهم ووقف عليهم من لدن الصَّحابة إلى زمن من روى الحديث في وقته، وذكر كلَّ ما وقف عليه من أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في ذلك الرَّاوي، بل وذَكَر كثيرًا من الرُّواة بأسمائهم وأخلاهم من ذكر أقوال الأئمَّة فيهم لأنَّه لم يجد أيَّ كلام لأيِّ ناقدٍ فيهم، وهذا الذي يُعرف بتبيض ابن أبي حاتم في كتابه لبعض الرُّواة، وهذا يؤكِّد ما ذكرنا من أنَّ قصد ابن أبي حاتم استقصاء جميع ما وقف عليه من نقلة الأخبار ورواة الأحاديث، واستقصاء كذلك أقوال من يعتمد قوله من أئمَّة الجرح والتعديل في الرَّاوي ما استطاع إلى ذلك سبيلا[1].

---

[1] – كان الإمام البخاري قد صنَّف كتابه "التَّاريخ الكبير" قبل الإمام ابن أبي حاتم، وهو أعجوبةٌ من الأعاجيب، وكان قصد البخاري من تأليف كتابه ذِكْر كلِّ من روي عنه الحديث ممن عرفهم ووقف على شخصه، فرتَّب من وقف عليهم على حروف المعجم وقسَّمهم إلى ثلاثة أقسام؛ قسمٌ للرِّجال وقسمٌ للنِّساء وثالث للكنى، وكان من منهج البخاري أن يذكر في الرَّاوي على سبيل الاختصار اسمه ونسبه ولقبه وكنيته وبعض شيوخه وبعض تلاميذه، هذه مادة البخاري تقريبا في كتابه، أمَّا الحكم على الرُّواة جرحا وتعديلا فإنَّ كتاب البخاري خالٍ من ذلك في الغالب، وقد يذكر في حالات بعض ذلك، ويذكر كذلك أحيانا بعض أحاديث الرَّاوي، ويشير خصوصا إلى بعض الأحاديث التي اشتهر بها الرَّاوي أو ما أنكرت عليه أو الأحاديث التي لا تصح.

روى الإمام الذَّهبي عن أبي أحمد الحاكم كما في تذكرة الحفَّاظ(124/3):" كنت بالرَّي وهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب "الجرح والتَّعديل"، فقلت لابن عبدويه الورَّاق: هذه ضحكة، أراكم تقرؤون كتاب "التاريخ" للبخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، إنَّ أبا زرعة وأبا حاتم لما حُمِل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا عِلمٌ لا يُستغنى عنه، ولا يُحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا"، وقال الخطيب البغدادي كما في موضِّح أوهام الجمع والتفريق(15/1):" ومن العجب أن ابن أبي خاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتابه في الجرح والتعديل وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودون عنهما الجواب في ذلك".

ذكرت القولين السابقين لننظر في مسألة اشتهرت عند كثير من طلبة العلم، وقد أثيرت قديما وحديثا، وهي هل ابن أبي حاتم فعلا أخذ كتاب البخاري واستودعه كتابه الجرح والتعديل؟ فيكون بذلك ابن أبي حاتم ما عمل شيئًا كما في حكاية أبي أحمد الحاكم إلا أنَّه أتى إلى كتاب البخاري وزاد عليه شيئا يسيرا من كلام أبيه وأبي زرعة، وقد أغار على كتاب البخاري كما في عبارة الخطيب وهي عبارة شديدة، لكن في حقيقة الأمر وواقع الكتابين أنَّ الكلام المتقدِّم ليس صحيحًا البته،

يقول ابن أبي حاتم: "وقصدنا بحكايتنا الجرح والتَّعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخِّرا بعد متقدِّمٍ إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحكِ عن قومٍ قد تكلَّموا في ذلك لقلَّة معرفتهم به، ونسبنا كلَّ حكايةٍ إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمَّة في المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كلِّ واحدٍ منهم وألحقنا بكلِّ مسئولٍ عنه ما لاق به وأَشْبَهَه من جوابهم، على أنَّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مُهملة من الجرح والتَّعديل كتبناها **ليشتمل الكتاب على كلِّ من رُويَ عنه العلم** رجاء وجود الجرح والتَّعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى"[1].

ولما صنَّف ابن أبي حاتم كتابه "الجرح والتعديل" صنَّف كتابًا مستقلا سمَّاه: "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتَّعديل" وهذا الأخير يُعتبر كالمقدِّمة لكتاب "الجرح والتعديل"، وذلك بيِّنٌ كما يدلُّ عليه اسم الكتاب: "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل" أي مقدِّمة التَّعريف بكتاب الجرح والتَّعديل، وكان أغلب مادة هذه المقدِّمة ما تتعلق بطبقات الجهابذة النُّقاد وتراجمهم وبيان معرفتهم لهذا الشَّأن وإظهار شيءٍ من زهدهم وعملهم.

كما نجد الإمام ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتَّعديل" قبل أن يبدأ في تراجم الرُّواة وترتيبهم وبيان مراتبهم جرحا وتعديلا قدَّم بمقدِّمة لهذا الكتاب ذكر فيها كثيرًا من الأمور المتعلِّقة بمسائل علم الجرح والتعديل.

وبذلك نستطيع أن نُبيِّن لطلبة العلم –وهذا قد خفي على كثيرٍ منهم– أنَّ كتاب "الجرح والتَّعديل" لابن أبي حاتم له مقدِّمتان؛ إحداهما الكبيرة المنفصلة عن الكتاب، وهي المسمَّاة:"تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل"، والثَّانية هي الصَّغيرة المتَّصلة بكتاب "الجرح والتعديل".

صحيح أنَّ الإمام ابنَ أبي حاتم قد استفاد في هيكلة كتابه وبعض المادة العلمية في الرَّاوي وخصوصا الشيوخ والتلاميذ من كتاب البخاري وهذا ما يدل عليه جواب ابن عبدويه الورَّاق لأبي أحمد الحاكم في الحكاية الآنفة الذكر، إلا أنَّ النَّاظر في كتاب أبي حاتم يجد أنَّه يزيد على كتاب البخاري في كثيرٍ من الأمور، وقد استقصى رفعت فوزي تلك الفروق وتلك الزوائد في كتابه: "ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث"، وذكر أنَّ كتاب ابن أبي حاتم يزيد في مضمونه وأصالته على كتاب البخاري وعدَّد ذلك في ثلاثة عشر نقطة، ينظر كتاب: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث لرفعت فوزي عبد المطلب(ص 185- 191)، وتحقيق المعلمي لكتاب تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل(ص: ي-يا من المقدمة)، وأسس الحكم على الراوي لعزيز محمَّد الدايني(ص 125-171).

[1]- الجرح والتعديل(38/1).

والملاحظ أنَّ بين المقدِّمتين فرقًا جوهريا، وهو أنَّه ركَّز في المقدِّمة المنفصلة كما تقدَّم على تراجم الأئمَّة النُّقَّاد وبيان معرفتهم واطِّلاهم على دقائق هذا العلم كما ذكر شيئًا من أحوالهم في العبادة الزهد وغير ذلك، حيث مثَّل ذلك أغلب مادَّة الكتاب وليس فيه غير ذلك إلا شيئًا يسيرًا، حيث عرَّج في عشر صحائف فقط من بين ثلاثمائة وخمسة وسبعين(375) صحيفة وهي عدد صفحات الكتاب على مرتبة النَّبيِّﷺ، ومعرفة السُّنن وأئمتها والتَّمييز بين الرُّواة وطبقات الرُّواة من الصَّحابة والتَّابعين وأتباع التابعين، كلُّ ذلك ذكره على سبيل العموم والاختصار، وأخيرا ذكر مراتب الرُّواة، بينما ركَّز في المقدِّمة المتَّصلة على مسائل تتعلق بالجرح والتعديل والرُّواة، من حيث طبقاتُهم ومراتبُهم، بما يجعل ما ذكر في هذه المقدِّمة ألصق بمسائل علم الجرح والتعديل ممَّا ذكر في المقدِّمة المنفصلة، على أنَّ المقدِّمتين اشتركتا نوعًا ما في مسألة مراتب الرُّواة وألفاظ الجرح والتعديل، فنجد ما ذكره ابن أبي حاتم في المقدِّمة المنفصلة فيما يخص مراتب الرُّواة من حيث العموم شرحه بذكر ألفاظ الجرح والتَّعديل في المقدِّمة المتَّصلة، وأمَّا بقيَّة الأمور فإنَّ المقدِّمتين تختلفان في محتواهما.

ولذلك فلا بدَّ من أخذ ما احتوت عليه كلتا المقدِّمتين، فنقول وبالله التوفيق:

المقدِّمة الأولى: "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتَّعديل":

و"هو كتابٌ بمنزلة الأساس أو التَّمهيد لكتاب الجرح والتَّعديل"[1]، وبالنَّظر إلى محتويات كتاب "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل" نجد أنَّها تنقسم إلى ستَّةِ محاور:

المحور الأوَّل: مرتبة النَّبيِّﷺ، أشار باختصار في صحيفتين إلى مرتبة ومنزلة النَّبيِّﷺ.

الثَّاني: معرفة السُّنن وأئمَّتِها، ذكر كذلك باختصار السبيل إلى معرفة معاني كتاب اللهﷻ، وذلك بالسُّنن الصَّحيحة عن النَّبيِّﷺ، والآثار عن صحابتهرضي الله عنهم، الذين شهدوا التَّنزيل، ثمَّ ذكر أنَّ معرفة السُّنن والآثار الصَّحيحة تكون بنقد النُّقَّاد الجهابذة، وذكر اتِّفاق أهل العلم على ذلك.

المحور الثَّالث: التَّمييز بين الرُّواة، حيث ذكر أنَّه لما كان الدِّين هو ما جاءنا عن اللهﷻ وعن رسولهﷺ وكان ذلك عن طريق الرُّواة استلزم ذلك وجوب معرفة حالهم جرحا وتعديلا والتَّمييز بينهم.

المحور الرَّابع: طبقات الرُّواة ونقلة الأخبار، حيث ذكر الحاجة إلى بيان طبقات الرُّواة

---

[1] _ المعلمي تحقيق تقدمة المعرفة(ص: ط).

للعلم، وذلك بيان مقادير حالهم وتباين درجاتهم، ليُعْرَف الجهابذة النُّقَّاد، وأهل الثقة والصدوقين، والضُّعفاء والمستورين، ثمَّ فصَّل قليلا بذكر طبقة الصَّحابة ثمَّ طبقة التَّابعين ثمَّ طبقة أتباع التَّابعين.

المحور الخامس: مراتب الرُّواة، ذكر في هذا المحور الذي يشترك مع المقدِّمة المنفصلة كما تقدَّم مراتبَ رواة الأحاديث، وقد قسَّمهم إلى خمسة مراتب:

الأولى: الثَّبت الحافظ الورع المتقن الجِهبذ النَّاقد للحديث، فهذا الذي لا يُختلف فيه، ويُعتمد على جرحه وتعديله، ويُحتَجُّ بحديثه وكلامه في الرِّجال.

الثَّانية: العدل في نفسه، الثَّبت في روايته، الصَّدوق في نقله، الوَرِع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدلُ الذي يُحتجُّ بحديثه ويُوَثَّقُ في نفسه.

الثَّالثة: الصَّدوق الوَرِع الثَّبت الذي يَهِمُ أحياناً وقد قبله الجهابذة النُّقَّاد، فهذا يُحتجُّ بحديثه.

الرَّابعة: الصَّدوق الوَرِع المغفَّل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسَّهو، فهذا يُكتبُ من حديثه التَّرغيب والتَّرهيب والزُّهد والآداب، ولا يُحتجُّ بحديثِه في الحلال والحرام.

الخامسة: الرَّاوي الذي ألصق نفسه بأهل الحديث ودلَّسها بينهم ممن ليس من أهل الصِّدق والأمانة وَمَنْ قد ظهر للنُّقَّاد العلماء بالرِّجال أُولي المعرفة منهم الكذبَ، فهذا يُتركُ حديثُه ويُطرح روايتُه[1].

وكلُّ هذه المحاور لا تتجاوز عشر صحائف من أصل الكتاب الذي تجاوز الثلاثمائة وسبعين صحيفة كما تقدَّم.

المحور السَّادس: تراجم الأئمَّة الجهابذة النُّقَّاد الذين جعلهم اللهﷻ عَلَمًا للإسلام وقدوةً في الدِّين ونقَّادًا لنقلة الآثار، حيث ذكر في هذا المحور الذي يُمثِّلُ أغلب مادة الكتاب ولأجله صنَّف ابن أبي حاتم هذه المقدِّمة تراجمَ الأئمَّة النُّقَّاد الجهابذة الذين وصلوا إلى درجة النَّقد والذين يُرجع إليهم في الحكم على الرُّواة والرِّوايات، وقد ابتدأ تراجم هؤلاء الأئمَّة بالإمام مالك وأنهاه بترجمة أبيه وأبي زرعة مرورا بمشاهير أئمَّة النَّقد، فذكر ترجمة مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وسفيان الثَّوري وشعبة بن الحجاج وحمَّاد بن زيد والأوزاعي ووكيع بن الجرَّاح ويحي بن سعيد القطَّان وعبد الرَّحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وأبي إسحاق الفزاري وأبي مُسهر عبد الأعلى بن مسهر الدِّمشقي وأحمد بن حنبل ويحي بن معين وعليِّ بن المديني ومحمَّد بن عبد الله

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 10).

بن نمير وأبي زرعة وأبي حاتم الرَّازيين.

وكان عرض ترجمة كلِّ إمامٍ من هؤلاء الأئمَّة يركز فيه على عناصر مُهِمَّةٍ ومشتركة تقريبا بين كلِّ ترجمة، فيذكر:

أوَّلا: علم الناقد وفقهه، وهذا أمرٌ مشتركٌ قد ذكره في ترجم كلِّ جهبذ ناقد، وهو أوَّل ما يبتدأ به في التَّرجمة، يقول مثلا في ترجمة مالك:" ما ذكر من علم مالك بن أنس وفقهه"[1]، ويقول في ترجمة ابن عيينة:" ما ذكر من علم سفيان بن عيينة وفقهه"[2]، ويقول في ترجمة الثوري:" ما ذكر من علم سفيان الثوري وفقهه"[3]، ويقول في ترجمة أحمد:" ما ذكر من علم أحمد بن محمد بن حنبل وفقهه"[4]، وهكذا بقية التَّراجم[5].

هذا من حيث العموم، وقد يخص بعض أنواع العلوم بالذكر في تراجم بعض الأئمَّة، كالعلم بالقرآن، والحساب، يقول مثلا في ترجمة مالك: "باب ما ذكر مما فتح الله على مالك بن أنس نزعه من القرآن"[6]، ويقول في ترجمة الثَّوري: "باب ما ذكر من علم الثوري بتفسير القرآن"[7]، ويقول كذلك في ترجمة الثوري: "باب ما ذكر من معرفة سفيان الثوري بالحساب"[8].

ثانيا: معرفة النَّاقد الجهبذ بالحديث والآثار ورواته، وهذا كذلك أمر مشترك في أغلب تراجم الأئمَّة، يقول مثلا في ترجمة مالك: " باب ما ذكر من معرفة مالك برواة الآثار وناقلتهم"، ويقول في ترجمة ابن عيينة: " باب ما ذكر من معرفة بن عيينة بالعلم وكلامه في رواة العلم وناقليه"،

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 11).

[2] – المصدر نفسه(ص 32).

[3] – المصدر نفسه(ص 55).

[4] – المصدر نفسه(ص 292).

[5] – قد يزيد ابنُ أبي حاتم أو يُنقص بعضَ الألفاظ عن جملة: " ما ذكر من علم فلان وفقهه" في تراجم بعض الأئمَّة، كقوله في ترجمة شعبة(ص 126): " ما ذكر من علم شعبة بن الحجاج"، وقوله في ترجمة أبي إسحاق الفزاري(ص 281): " ما ذكر من علم أبي إسحاق الفزاري رحمة الله عليه"، وكذلك قال في ترجمة أبي مسهر، وقوله في ترجمة ابن معين(ص 314): " ما ذكر من علم يحي بن معين رحمه الله بناقلة الآثار ورواة الأخبار وعلل الحديث"، وقوله في ترجمة ابن المديني(ص 319): " ما ذكر من علم علي بن المديني ومعرفته بناقلة الآثار"، وقريب منها ما ذكر في ترجمة حمَّاد بن زيد ويحي القطَّان وابن مهدي وابن نمير وأبي حاتم.

[6] – تقدمة المعرفة(ص 18).

[7] – المصدر نفسه(ص 116).

[8] – المصدر نفسه(ص 125).

ويقول في ترجمة الثوري: " باب ما ذكر من معرفة سفيان الثوري برواة الأخبار وناقلة الآثار وكلامه فيهم"، ويقول في ترجمة شعبة: " باب ما ذكر من معرفة شعبة بعلل الحديث صحيحه وسقيمه وما فسر من ذلك"، ويقول في ترجمة أحمد: " باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلل الحديث بصحيحه وسقيمه وتعديله ناقلة الاخبار وكلامه فيهم"، ويقول في ترجمة أبي زرعة: " باب ما ذكر من معرفة ابي زرعة بعلل الحديث وبصحيحه من سقيمه"، وهكذا أغلب التَّراجم.

ثالثا: معرفة النَّاقد والعالم بعلل الحديث، وهذا الأمر أخصُّ ممَّا قبله وأدقُّ منه، ولذلك ذكره في ترجمة جماعةٍ من الأئمَّة فقط وليس كلهم، وهم شعبة والقطان وابن مهدي وأحمد وابن معين وابن نمير وأبي زرعة، فقال مثلا في ترجمة القطان: " باب ما ذكر من كلام يحيى بن سعيد في علل الحديث"، وقال قريبا من هذه العبارة في تراجم الأئمَّة الآنف ذكرهم[1].

رابعًا: حفظ النَّاقد الجهبذ، وهذا الأمر يذكره كذلك في أغلب التراجم، يقول مثلا في ترجمة ابن عيينة: "باب ما ذكر من حفظ بن عيينة وإتقانه وثقته في نفسه"[2]، ويقول في ترجمة شعبة: "باب ما ذكر من حفظ شعبة للحديث وإتقانه"[3]، ويقول في ترجمة الأوزاعي: "باب ما ذكر من إتقان الأوزاعي وحفظه وتثبته في الحديث"[4]، وكذلك قال العبارة نفسها في ترجمة ابن مهدي وقريب منها في ترجمة ابن المبارك[5]، ويقول في ترجمة حماد بن زيد: " باب ما ذكر من حفظ حماد بن زيد"[6]، وكذلك قال العبارة نفسها في ترجمة: وكيع والقطان وأحمد وأبي حاتم وأبي

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 235)، ومع أنَّ ابن أبي حاتم لم يذكر هذه العبارة في تراجم بعض الأئمَّة إلا أنَّه ذكر ما يدلُّ عليها، فقد قال في ترجمة أبيه أبي حاتم مثلا(ص 349): "باب ما ذكر من معرفة أبي رحمه الله بصحة الحديث وسقيمه"، ومعنى هذه العبارة لازم لمعنى العبارة الأولى، فالعالم بعلل الأحاديث هو الذي يعرف صحة الحديث من سقمه، ولذلك جمع الأمرين في ترجمة شعبة فقال(ص 157): "باب ما ذكر من معرفة شعبة بعلل الحديث صحيحه وسقيمه"، وفي ترجمة أحمد فقال(ص 302): "باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلل الحديث بصحيحه وسقيمه" والعبارة نفسها تقريبا قالها في ترجمة أبي زرعة.

[2] – تقدمة المعرفة(ص 51).

[3] – المصدر نفسه(ص 160).

[4] – المصدر نفسه(ص 204).

[5] – المصدر نفسه(ص 235 و275).

[6] – المصدر نفسه(ص 177).

زرعة[1].

خامسا: العبادة والزُّهد والورع، وهذا هو المقصود من العلم، وقد ذكر هذا الأمر في كثيرٍ من التَّراجم، فذكره في ترجمة مالك والثَّوري وشعبة والأوزاعي ووكيع ويحيى القطَّان وابن المبارك وأبي إسحاق الفزاري وأحمد وابن معين وأبي زرعة، وعبارة ابن أبي حاتم في حقِّ هؤلاء الأئمَّة متقاربة، وقد يذكر العبارة نفسها في أكثر من ترجمة، وكل العبارات مؤدَّاها واحد وهو الإشادةُ بعمل الإمام بالعلم وعبادته وزهده وورعه، فيذكر ذلك على سبيل العموم، فقال مثلا في ترجمة مالك: "باب ما ذكر من صلاح مالك بن أنس وعفافه وورعه"[2]، وقال في ترجمة الثوري: "باب ما ذكر من زهد سفيان الثوري وورعه"[3]، وقال العبارة نفسها في يحيى القطان وأحمد بن حنبل[4]، وقال في ترجمة شعبة: "ما ذكر من عبادة شعبة وزهده وورعه"[5]، وكذلك قال في ترجمة الأوزاعي إلا أنه لم يذكر الورع، وقال في ترجمة وكيع: "ما ذكر من فضل وكيع وزهده وورعه"[6]، وقال في ترجمة ابن المبارك: "باب ما ذكر من ورع ابن المبارك وزهده"[7]، وقريب منه عبارته في أبي إسحاق الفزاري إلا أنَّه ذكر مكان زهده فضله، وقال في ترجمة ابن معين: "باب ما ذكر من ورع يحيى بن معين رحمه الله"[8]، وقال في ترجمة أبي زرعة: "باب ما ذكر من زهد أبي زرعة وظَلْفِ نفسه عن الدنيا"[9].

وكذلك يذكر في بعض التَّراجم تبويبًا على عباداتٍ بعينها، فيخص بعض عبادات الأئمَّة بالتَّبويب، كقراءة القرآن، والإخلاص والنية الصالحة، وبر الوالدين، والخشوع، فقد ذكر مثلا في

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 221 و248 و295 و331 و357)، وقد لا يذكر ابن أبي حاتم هذا الأمر في بعض التراجم، فلم يذكر في ترجمة مالك وأبي إسحاق الفزاري وأبي مسهر، ومع ذلك قد يذكر بعض الأمور التي تدل عليه كقوله في ترجمة مالك(ص 13): "باب ما ذكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار"، وقوله في ترجمة أبي إسحاق الفزاري(ص 282): "باب ما ذكر من إتقان ابي إسحاق الفزاري وتثبته".

[2] – تقدمة المعرفة(ص 25).

[3] – المصدر نفسه(ص 85).

[4] – المصدر نفسه(ص 250 و304).

[5] – المصدر نفسه(ص 172).

[6] – المصدر نفسه(ص 221).

[7] – المصدر نفسه(ص 279).

[8] – المصدر نفسه(ص 317).

[9] – المصدر نفسه(ص 348).

ترجمة مالك: "باب ما ذكر من تعاهد مالك في منزلة للقرآن"[1]، وقال في ترجمة الثوري: "باب ما ذكر من إقران الثوري بين تلاوة القرآن وحفظ حديث رسول اللهﷺ"[2]، وقال في ترجمة الثوري كذلك: "باب ما ذكر من بر سفيان لأبيه"[3]، ويقول في ترجمة الأوزاعي: "باب ما ذكر من خشوع الأوزاعي وطول سكوته"[4]، ويقول في ترجمة أحمد: "باب ما ذكر من حسن نية أحمد بن حنبل في نشر العلم"[5].

سادسا: جلالة الجِهبذ النَّاقد عند العلماء، ذكر ابن أبي حاتم في تراجم بعض الأئمَّة جلالة ذلك الإمام عند العلماء من أقرانه أو شيوخه أو بعض الأمراء أو عموم المسلمين، وقد ذكر هذا الأمر في ترجمت مالك وابن عيينة والثوري وشعبة والأوزاعي وابن المبارك وأبي إسحاق الفزاري وأحمد وابن معين وأبي زرعة، قال مثلا في ترجمة مالك: "باب ما ذكر من جلالة مالك عند نظرائه"[6]، وقال فيه كذلك: "باب ما ذكر من جلالة مالك بمدينة الرسول وقدمه في العلم"[7]، وقال مثلا في ترجمة الأوزاعي: "باب ما ذكر من جلالة الأوزاعي وتعظيم العلماء له"[8]، وقال مثلا في ترجمة ابن معين: "باب ما ذكر من جلالة يحي بن معين عند أهل العلم"[9]، وذكر تقريبا العبارة نفسها في حقِّ بقية الأئمَّة الذين سبق ذكرهم آنفا.

سابعا: الإمامة في العلم والسنة والحديث، ذكر ابن أبي حاتم في تراجم بعض الأئمة بابا في إمامة ذلك الإمام في العلم والدين والسنَّة والحديث، وقد ذكر ذلك في ترجمة مالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك وحمَّاد بن زيد وأبي إسحاق الفزاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة، قال مثلا في ترجمة مالك: "باب ما ذكر من إمامة مالك بن أنس في العلم"[10]، وقال في ترجمة الثوري:

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 18).
[2] – المصدر نفسه(ص 116).
[3] – المصدر نفسه(ص 125).
[4] – المصدر نفسه(ص 217).
[5] – المصدر نفسه(ص 303).
[6] – المصدر نفسه(ص 31).
[7] – المصدر نفسه(ص 26).
[8] – المصدر نفسه(ص 207).
[9] – المصدر نفسه(ص 314).
[10] – المصدر نفسه(ص 30).

ما ذكر من إمامة الثوري في السنة والحديث"[1]، والعبارة نفسها ذكرها في ترجمة حمَّاد بن زيد[2]، وقال في ترجمة الأوزاعي: "باب ما ذكر في إمامة الأوزاعي"[3]، وكذا قال في ترجمة أبي إسحاق الفزاري[4]، وقال في ترجمة أحمد: "باب ما ذكر من إمامة أحمد بن حنبل لأهل زمانه"[5]، وقريب من هذه العبارة قالها في ترجمة ابن المبارك وأبي زرعة[6]، والملاحظ أنَّ هذا الأمر لم يذكره إلا في ترجمة هؤلاء وهم أئمَّة في الدين والسنة والحديث حقًّا.

ثامنا: استحاق الرَّجل السُّنَّة بمحبَّةِ الإمام، معناه أنَّ المرء إذا أحبَّ ذلك الإمام فهو من أهل السُّنَّة وصاحب سنَّة، وذلك أنَّ ذلك الإمام قد أصبح عَلَمًا على السُّنَّة فمحبَّتُه هي محبَّةٌ للسُّنَّة، وقد ذكر هذا الأمر في ترجمة مالك وحمَّاد بن زيد والأوزاعي وأبي إسحاق الفزاري وأحمد بن حنبل، فقال في ترجمة مالك: "باب ما ذكر من استحقاق مُحِبِّي مالك بن أنس السُّنَّة"[7]، وأسند عن عبد الرَّحمن بن مهدي قولَه: "إذا رأيتَ حجازيًّا يحبُّ مالك بن أنس فهو صاحب سنة"[8]، وكذلك ذكر التَّبويب نفسه في ترجمة حمَّاد وأبي إسحاق الفزاري[9]، وأسند عن عبد الرَّحمن بن مهدي القول ذاته إلا أنه قال في الأوزاعي وأبي إسحاق الفزاري: "إذا رأيت شاميا يحب الأوزاعي وأبا إسحاق الفزاري فهو صاحب سنة"[10]، وفي حماد بن زيد: "إذا رأيت بصريا يحب حمَّاد بن زيد فهو صاحب سُنَّة"[11]، وقال في ترجمة أحمد بن حنبل: "باب استحقاق الرَّجل السنة بمحبة أحمد بن حنبل"[12]، وأسند عن قتيبة بن سعيد قوله: "إذا رأيت الرَّجل يحب أحمد بن حنبل

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 118).
[2] – المصدر نفسه(ص 176).
[3] – المصدر نفسه(ص 203).
[4] – المصدر نفسه(ص 282).
[5] – المصدر نفسه(ص 295).
[6] – المصدر نفسه(ص 265)، و(ص 334).
[7] – المصدر نفسه(ص 25).
[8] – المصدر نفسه(ص 25).
[9] – المصدر نفسه(ص 183)، و(ص 284).
[10] – المصدر نفسه(ص 217)، و(ص 285).
[11] – المصدر نفسه(ص 183).
[12] – المصدر نفسه(ص 308).

فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة"[1]، وقول أبي حاتم الرَّازي: "إذا رأيتم الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنَّه صاحبُ سنَّة"[2].

تاسعًا: بعض أخلاق الأئمَّة وآدابهم، كالتَّواضع والعقل والعفَّة والسَّخاء والكرم، ذكر ابن أبي حاتم في تراجم عدد من الأئمَّة ما كانوا عليه من الخلق العظيم، وقد خصَّ بالذكر بعض الأخلاق الفاضلة في تراجم بعضهم كالتَّواضع والعقل والعفَّة والسَّخاء والكرم، يقول مثلا في ترجمة مالك: "باب ما ذكر من عقل مالك من أنس وأدبه"[3]، وقال في ترجمة ابن عيينة: "باب في تواضع ابن عيينة وذمِّه نفسه"[4]، وقال في ترجمة الثوري: "باب ما ذكر من آداب سفيان الثَّوري وتواضعه"[5]، وقال في ترجمة الأوزاعي: "باب ما ذكر من تواضع الأوزاعي"[6]، وقال في ترجمة ابن المبارك: "باب ما ذكر من تواضع ابن المبارك رحمه الله"[7]، وقال في ترجمة حماد بن زيد: "باب ما ذكر من عقل حماد بن زيد"[8]، والتَّرجمة نفسها ذكرها في ترجمة أحمد بن حنبل[9].

عاشرا: مقاساة الأئمة في طلب العلم، يذكر ابن أبي حاتم مقاساة ومعاناة بعض الأئمَّة في طلب العلم، وقد بوَّب بذلك في ترجمة مالك والقطَّان وأبي حاتم، فقال في ترجمة مالك: "باب ما ذكر من مقاساة مالك في طلب العلم"[10]، وقال في ترجمة القطان: "باب ما ذكر من وصف طلب يحيى بن سعيد للعلم وصبره عليه"[11]، وقال في ترجمة أبي حاتم: "باب ما لقي أبي من في طلب العلم من الشدة"[12].

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 308).
[2] – المصدر نفسه(ص 308).
[3] – المصدر نفسه(ص 27).
[4] – المصدر نفسه(ص 51).
[5] – المصدر نفسه(ص 117).
[6] – المصدر نفسه(ص 216).
[7] – المصدر نفسه(ص 278).
[8] – المصدر نفسه(ص 182).
[9] – المصدر نفسه(ص 296).
[10] – المصدر نفسه(ص 27).
[11] – المصدر نفسه(ص 249).
[12] – المصدر نفسه(ص 363).

كما قد يدخل في هذا العنصر ذكر رحلة الإمام في طلب العلم وهذا نوعٌ من المقاساة، فالمقاساة عامَّة تكون بالرحلة وبغيرها من الصُّعوبات، والرِّحلة خاصَّة وهي نوعٌ منها، وقد ذكر ذلك في ترجمة أبيه وأبي زرعة، يقول في ترجمة أبي زرعة: "باب ما ذكر من رحلة أبي زرعة في طلب العلم"[1]، ويقول في ترجمة أبيه: "ما ذكر من رحلة أبي في طلب العلم"[2].

حادي عشر: الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ومنه مناصحة السلطان والأمراء وولاة الأمر، يذكر ابنُ أبي حاتم في ترجمة بعض الأئمَّة قيامهم بواجب النُّصح للسُّلطان، وهذا الأمر يدخل في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وقد ذكر ذلك في ترجمة مالك وابن عيينة والثوري والأوزاعي، قال في ترجمة مالك: "باب ما ذكر من كلام مالك بن أنس عند السلطان بالحق"[3]، وقال في ترجمة ابن عيينة: "باب ما ذكر من مناصحة ابن عيينة للسُّلطان في أمر المسلمين"[4]، وقال في ترجمة الثوري: "باب ما ذكر من دخول الثوري على السلطان ومناصحته إياه في أمر الأمة"[5]، وقال في ترجمته أيضا: "باب ما ذكر من أمر سفيان بالمعروف ونهيه عن المنكر"[6]، وقال في ترجمة الأوزاعي: "ما ذكر من قول الأوزاعي بالحق عند السلطان وتركه تهيبهم في حين كلامه بالحق"[7].

هذه تقريبًا هي العناصر المشتركة في تراجم الأئمَّة، فبعضها كانت في كلِّ التَّراجم كالعنصر الأوَّل مثلا، وبعضها في أكثر التَّراجم كالعنصر الثَّاني والرَّابع والخَّامس والسادس والسابع، وقد تكون بعض العناصر في ترجمة جماعة من الأئمَّة كالعنصر الثالث والتاسع والعاشر والحادي عشر.

هذا ونجد الإمامَ ابنَ أبي حاتم في تراجم بعض الأئمَّة يذكر أشياءً لا يذكرها في تراجم آخرين، كما ذكر في ترجمة مالك اتِّباع مالك لآثار النَّبيِّﷺ، فقال في ترجمة مالك: "باب ما ذكر

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 339).

[2] – المصدر نفسه(ص 359).

[3] – المصدر نفسه(ص 29).

[4] – المصدر نفسه(ص 53).

[5] – المصدر نفسه(ص 105).

[6] – المصدر نفسه(ص 124).

[7] – المصدر نفسه(ص 211).

من اتباع مالك لآثار رسول اللهﷺ"[1]، وهذا الأمر لا نجده في بقية التَّراجم[2]، وذكر في ترجمة ابن عيينة: "باب ما ذكر من معرفة بن عيينة بعمَّاتِ النَّبيِّﷺ وجدَّاته وتسميَّتِه لهنَّ"[3]، ولا يوجد هذا الأمر في التراجم الأخرى، وذكر في ترجمة الثَّوري: "باب ما ذكر من معرفة سفيان الثوري بالحساب"[4]، وهذا الأمر لم يذكر في بقية التَّراجم، وقال في ترجمة شعبة: "باب ما ذكر من شدَّة قول شعبة في التَّدليس وكراهيته له"[5]، وقال في ترجمة الأوزاعي: "باب ما ذكر من سرعة رجوع الأوزاعي إلى الحق إذا سمعه"[6]، وقال في ترجمته كذلك: "باب ما ذكر من فصاحة الأوزاعي وحسن عبارته"[7]، وقال في ترجمة أحمد: "باب ما ذكر من احتساب أحمد بن حنبل بنفسه للهﷻ عند المحنة وصبره على الضرَّاء في محنته"[8].

كما يلاحظ أنَّه في بعض التَّراجم يُكثر من التَّبويب على صفةٍ واحدةٍ فقط اشتهر بها ذلك الإمام، كما فعل في ترجمة الثَّوري واشتغاله بالقرآن[9]، وما ذكره في ترجمة الأوزاعي من إكثاره من ذكر رسائله إلى الأمراء والسَّلاطين والعلماء[10].

والسَّبب في عدم ذكر بعض تلك الأمور في ترجمة بعض الجهابذة ووجودها في ترجمة آخرين، تغاير أحوال الأئمَّة في مسائل العلم والعمل، وما خصَّ اللهﷻ كلَّ واحدٍ منهم ببعض المزايا التي لا تكون عند غيره، وذلك فضلُ الله يُؤتيه من يشاء.

المقدِّمة الثَّانية: المقدِّمة المتَّصلة بكتاب "الجرح والتَّعديل"، ما سبق ذكره من المحاور يَخُصُّ كتاب "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتَّعديل"، وهي المقدِّمة المنفصلة للكتاب، وأمَّا المقدِّمة المتَّصلة لكتاب "الجرح والتَّعديل" والتي افتتح بها ابنُ أبي حاتم كتابَه قبل أن يبدأ بسرد التَّراجم،

---

[1] – تقدمة المعرفة(ص 31).

[2] – لا نجده ذكره صراحة بأن يفرد له باباً خاصًّا، لكنه أشار إليه في تراجم بعض الأئمَّة.

[3] – تقدمة المعرفة(ص 53).

[4] – المصدر نفسه(ص 125).

[5] – المصدر نفسه(ص 173).

[6] – المصدر نفسه(ص 203).

[7] – المصدر نفسه(ص 216).

[8] – المصدر نفسه(ص 309).

[9] – المصدر نفسه(ص 116 و119).

[10] – المصدر نفسه(ص 188-200).

فبالنَّظر إلى ما احتوت عليه من مسائل الجرح والتَّعديل يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسين، وكل محور تندرج تحته عددا من العناصر:

المحور الأوَّل: أدلَّة إثبات السُّنن عن النَّبيِّ ﷺ، وأنَّها ستنقل من الرُّواة العدول.

ذكر ابن أبي حاتم تحت هذا المحور الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة على أنَّ السنَّة وأحاديث النبيﷺ ستنقل من الرُّواة العدول جيلا بعد جيل، وهذا من حفظ اللهﷻ للسنَّة لأنَّها من قِسمي الوحي، وقد ترجم ابن أبي حاتم ببابين تحت هذا المحور:

الباب الأوَّل: باب في تَثْبِيت السُّنن بنقل الرُّواة لها من كتاب اللهﷻ، حيث نقل ابن أبي حاتم في هذا الباب بعض الآيات التي تدل على أنَّ أمَّة النَّبيِّﷺ هي الأمَّة العدل وأنَّ أتباعها هم العدول ومعنى ذلك أنَّهم أهل لنقل السُّنن عن النَّبيِّﷺ.

فأورد قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣][1]، ثم ذكر عن النَّبيِّﷺ والحسن أنَّ معنى: ﴿ وَسَطٗا ﴾ العدل، وأنَّ معنى ﴿ لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ أي عدلا على النَّاس، ثمَّ قال ابن أبي حاتم:" لما أخبر اللهﷻ أنَّه جعل هذه الأمَّة عدلا على الأمم في شهادتهم بتبليغ رُسلهم رسالاتِ ربِّهم بانَ أنَّ السُّنن تصحُّ بالأخبار المرويَّة، إذ كانت هذه الأمَّة إنَّما علمت تبليغ الأنبياء رسالات ربِّهم بإخبار نبيِّهمﷺ لهم"[2].

وأورد ابن أبي حاتم كذلك قولهﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ ١٢٢ ﴾ [التوبة: ١٢٢] [3]، ثم ذكر تفسيرها عن ابن عباس رضي الله عنهما وعبد الله بن عبيد بن عمير رحمه الله، وأنَّ المراد منها أنَّ الصَّحابة منهم من كان يذهب للغزو ومنهم من كان يجلس مع النَّبيِّﷺ يتفقَّه في الدِّين، فإذا رجع مَنْ في الغزو علَّمتهم الطائفة التي مكثت مع النَّبيِّﷺ ما تَفَقَّهوه، وأنذروهم ما تعلَّموه، ثمَّ قال ابن أبي حاتم بعد ذكر التفسيرين:" قد أمر اللهﷻ المتخلِّفين مع نَبِيِّهﷺ عمَّن خرج غازيًا أن يُخبروا إخوانهم الغازين إذا رجعوا إليهم بما سمعوا من رسول اللهﷺ

---

[1] – الجرح والتعديل(3/1).

[2] – المصدر نفسه(3/1).

[3] – المصدر نفسه(3/1).

من سُنَّتِه، فدلَّ ذلك على أنَّ السُّنن تصحُّ بالأخبار"[1].

وأورد ابن أبي حاتم آية ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾ [الحجرات: ٦][2]، ثمَّ ذكر سبب نزول الآية عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحَّاك وهو بعث النَّبيِّﷺ للوليد بن عقبة بن أبي مُعيط على صدقات بني المصطلق وما حدث ممَّا هو معروف، ثمَّ قال ابن أبي حاتم في آخر ذلك: " لما أخبر الوليد بن عقبة بن أبي معيط النَّبيَّﷺ بامتناع من بعث إليهم مصدقا، فقبِل خبرَه لصدق الوليد وستره عنده، وتغيَّظ عليهم بذلك وهمَّ بغزوهم حتى نزل عليه القرآن ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ ﴾ فكفَّ عند ذلك عنهم، دلَّ على أنَّ السُّنن تصحُّ عن رسول اللهﷺ بنقل الرُّواة الصَّادقين لها"[3].

الباب الثَّاني: باب في تَثْبِيت السُّنن بنقل الرُّواة لها من قول رسول اللهﷺ.

ذكر ابن أبي حاتم تحت هذا الباب الأدلَّة من السُّنَّة على أنَّ السُّنن ستنقل من الرُّواة العدول، وقد دلَّل على ذلك بأربعة أمور بوَّب على كلِّ أمرٍ منها ببابٍ خاص؛ أمر النبيﷺ بنقل الأخبار عنه، وإخباره ﷺ أنَّ السنن ستنقل عنه، وحضهﷺ على ذلك، وترغيبه فيه.

الأمر الأوَّل: أمر النَّبيِّﷺ بنقل الأخبار عنه[4]، أورد تحت هذا الأمر بعضَ الأحاديث التي فيها أَمْرُ النَّبيِّﷺ بالتَّحديث عنه والتَّبليغ عنه، منها قولهﷺ: "بلغوا عني ولو آية"، ومنها قولهﷺ: "حدثوا عني ولا حرج"، ومنها قولهﷺ لبعض الصحابة لما مر عليهم وهم يحدثوا عنه: "حدثوا، وليتبوأ من كذب عليَّ مقعده من جهنَّم"، ومنه قولهﷺ: "لِيُبَلِّغْ الشَّاهدُ الغائبَ".

الأمر الثَّاني: إخبار النَّبيِّﷺ أنَّ السُّنن سَتُنْقَل عنه[5]، أورد تحت هذا الأمر حديث النَّبيِّﷺ: "تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع ممَّن يَسمع منكم"، بعدة أسانيد وطرق، وهذا الحديث فيه إخبار النَّبيِّﷺ أنَّ أحاديثَه ستُنْقل ويحدِّث بها الرُّواة طبقةً بعد طبقة.

---

[1] – الجرح والتعديل(4/1).

[2] – المصدر نفسه(4/1).

[3] – المصدر نفسه(6/1).

[4] – المصدر نفسه(7/1-8).

[5] – المصدر نفسه(8/1-9).

الأمر الثَّالث: حضُّ النَّبيِّﷺ على نقل السُّنن عنه[1]، أورد تحت هذا الأمر حديث النَّبيِّﷺ: "نضَّر اللهُ امرءا سمع منَّا حديثًا فبلَّغه كما سمعه"، بعدَّة أسانيد وبعدة ألفاظ، فرواه من حديث ابن مسعودﷺ بلفظ: "نضَّر الله امرءا سمع مِنَّا حديثا فبلَّغه كما سمعه فربَّ مبلغ أوعى من سامع"، ورواه عنه كذلك بلفظ: "نضَّر اللهُ عبدًا سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلَّغها، فرُبَّ حاملِ فقهٍ غيرُ فقيه، ورُبَّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه"، ورواه من حديث جبير بن مطعمﷺ ومن حديث أنس بن مالكﷺ بنحو حديث ابن مسعود باللَّفظ الثَّاني، وهذا الحديث بهذه الألفاظ فيه الدَّلالة الظَّاهرة على حثِّ النَّبيِّﷺ على نقل حديثه.

الأمر الرَّابع: ترغيب النَّبيِّﷺ في طلب الحديث ووصيَّتِه بالمرتحلين فيه[2]، أورد تحت هذا الأمر عددا من الأحاديث عن النَّبيِّﷺ في التَّرغيب في طلب الحديث والرِّحلة في ذلك، فأورد فيه حديث أبي هريرةﷺ عن رسول اللهﷺ:"من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهَّل اللهُ له طريقًا إلى الجنَّة"، وحديث أبي الدرداءﷺ عن النَّبيِّﷺ: "من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك اللهﷻ به طريقا من طرق الجنَّة وإنَّ الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم"، ونحوه حديث صفوان بن عِسَّالﷺ، وحديث أبي سعيد الخدريﷺ أنَّه قال: "مرحبا بوصية رسول اللهﷺ، كان رسولُ اللهﷺ يُوصينا بكم".

المحور الثَّاني: جِمَاع أبواب الجرح والتَّعديل

بعدما ذكر ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في المحور الأوَّل الأَدِلَّة من الكتاب والسُّنَّة على إثبات السُّنن عن النَّبيِّﷺ، وأنَّها ستنقل من الرُّواة العدول، وأورد تحته الأمور المتقدِّمة، قال في ختام هذا المحور بعد باب ترغيب النَّبيِّﷺ في طلب الحديث ووصيَّتِه بالمرتحلين فيه:" ولما أوصى النَّبيُّﷺ بطالبي الآثار والمرتحلين فيها ونبَّه عن فضيلتهم، عُلِمَ أنَّ في ذلك ثبوت الآثار بنقل الطالبين النَّاقلين لها، ولو لم تثبت الأخبار بنقل الرُّواة لها لما كان في ترغيب النَّبيِّﷺ فيها معنى بدأنا في ذكر الثُّبوت بنقل الرُّواة لها بما حضرنا من الدلائل الواضحة من كتاب الله عزَّ ذكره وأخبار رسول اللهﷺ، إذْ كان قومٌ من أهل الزَّيْغِ والبِدَع زعموا أنَّ الأخبار لا تصحُّ بنقل الرُّواة لها وأنَّ طريق صحَّتها إجماع العامَّة عليها، فأتينا في ذلك وفي إبطال دعواهم ودحض حجتهم بما

---

[1] - الجرح والتعديل(1/9-11).

[2] - المصدر نفسه(1/11-13).

رأيناه كافيا وبالله التوفيق"[1].

وهذا الكلام من ابن أبي حاتم كالتَّوطئة لما سيأتي ذكره من مسائل الجرح والتَّعديل، وهو يدلُّ على أنَّ الكلام في الرُّواة جرحًا وتعديلا ليس بِدْعًا من القول أو أكلا لِلُحومِ الرُّواة والعلماء بالغِيبة المحرَّمة أو ضربًا من التَّرف العلمي، بل هو منهجٌ قائمٌ عند السَّلف وأئمَّة النَّقد في إثبات السُّنن وردِّها، لأنَّه لما عُلِمَ أنَّ الأحاديث عن النَّبيِّﷺ إنَّما نَقَلَها الرُّواة كان لا بدَّ أن يُنظر في حال هؤلاء جرحا وتعديلا لكي لا يُدخلَ في الشَّرع ما ليس منه ولا يُخرج منه ما هو منه، فبان بذلك أنَّ هذا الأمر علمٌ قائمٌ بنفسه له قواعدُه وضوابطه.

ويمكن تقسيم هذا المحور إلى خمسة أمور:

الأوَّل: عدالة الصَّحابة، لما كان الصَّحابةرضي الله عنهم من رواة الأحاديث وهم أوَّل طبقات الرُّواة، بل هم رأس رواة الأحاديث وأفضلهم، وأنَّه قد يَعْتَقِدُ بعضُ الجهَّال أنَّهم تنطبق عليهم أحكام الجرح والتَّعديل التي تكون على بقيَّة الرُّواة ذكر ابن أبي حاتم بابا بعنوان: "باب نفي تُهمة الكذب عن الصَّحابة في الرِّواية عن رسول اللهﷺ"[2]، خرَّج تحت هذا الباب حديث أبي هريرةرضي الله عنه: "يكون في آخر الزَّمان دجَّالون كذَّابون يأتوكم من الأحاديث ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم، لا يضلوكم ولا يفتنوكم".

وقد بيَّن بالباب السَّابق أنَّ للصَّحابة حكما خاصًّا في العدالة وأنَّهم لا يشملهم النَّظر في حالهم من جهة العدالة وأنَّ الكذب في حقِّهم مُنْتَفٍ، بل إنَّهم عدولٌ كلُّهم، وذلك لتعديل اللهعزوجل ورسولهﷺ لهم وإجماع الأمَّة على ذلك.

ولذلك قال ابن أبي حاتم عقب ذلك التَّبْويب: "لما أخبر رسولُ اللهﷺ بكذَّابين يكونون في آخر الزَّمان يكذبون عليه، عُلم أنَّ الأوَّل وهم أصحابُه خارجون من هذه الجملة وزائلٌ عنهم التُّهمة"[3].

الثَّاني: أنَّ الأخبار والأحاديث عن النَّبيِّﷺ من الدِّين، وقد بوَّب على هذا الأمر ببابين، فقد بوَّب بباب هو الثَّاني في هذا المحور عنون له بـ: "باب في الأخبار أنَّها من الدِّين، والتَّحرز

---

[1] – الجرح والتعديل(1/13-14).

[2] – المصدر نفسه(1/14).

[3]– المصدر نفسه(1/14).

والتَّوقي فيها"[1]، أورد تحت هذا الباب بعض الآثار عن التَّابعين ومن بعدهم التي تدلُّ على أنَّ الأحاديث من الدِّين وكذلك الإسناد الذي تنقل به تلك الأحاديث، فبدأ بذكر أثر محمَّد بن سيرين المشهور: "إنَّ هذا العلم دينٌ، فلينظر الرَّجلُ عمَّن يأخذ دينَه"، ورواه عنه بلفظ: "إنَّما هذه الأحاديث دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذونها"، وكذا بلفظ: "إنَّ هذا الحديث دين، فانظروا عمَّن تأخذوه"، وخرَّج مثله عن الضحَّاك بن مزاحم: "إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عمَّن تأخذوه"، وأخرج كذلك أثر أنس بن سيرين أخي محمَّد بن سيرين: "اتقوا الله يا معشر الشَّباب، انظروا ممَّن تأخذون هذه الأحاديث، فإنَّها من دينكم"، وخَّرج أثر إبراهيم النَّخعي: "كانوا إذا أرادوا أنْ يأخذوا عن الرَّجل نظروا إلى صلاته وإلى هيئته وإلى سمته"، ثمَّ أخرج ما يدلُّ على أنَّ الإسناد من الدِّين لأنَّه أداة نقل الأخبار، فأخرج أثر عبد الله بن المبارك المشهور: "الإسناد من الدِّين، لولا الإسناد إذًا لقال من شاء ما شاء"، وقبله أورد قول يعقوب بن محمَّد بن عيسى عن الإمام الزهري: " كان ابنُ شهاب إذا حدَّث أتى بالإسناد ويقول: لا يصلح أن يُرقى السَّطح إلا بدرجة".

وبوَّب ببابٍ آخر هو الخامس من هذا المحور بعنوان: "بابٌ في عدول حاملي العلم أنَّهم ينفون عنه التَّحريف والانتحال"[2]، أخرج تحت هذا الباب حديث: "يَحْمِلُ هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"، وأخرجه بلفظ الأمر: "لِيحمِلْ"، وكأن هذا التَّبويب شرحٌ وتفصيلٌ للباب الذي قبله، فلمَّا كانت الأحاديث من الدين أخبر النبيُّ ﷺ أنَّ الذي يحملوه هم العدول الذين ينفون عنه الكذب والوهم، بل وأمر كما في اللفظ الثَّاني العدول من أهل العلم أن يفعلوا ذلك لأنَّ المسألة مسألة دين.

الثَّالث: تسخير الله ﷻ للجهابذة النُّقَّاد للدِّفاع عن السنَّة، وقد بوَّب على هذا الأمر بثلاثة أبواب، هي الثَّالث والرَّابع والخامس من هذا المحور.

فقد بوَّب بباب هو الثَّالث بعنوان: "باب في الأخبار أنَّ لها جهابذةً ونُقَّادا"[3]، ذكر تحت هذا الباب أمرين؛ الأوَّل: نقولا كثيرة عن بعض الأئمَّة في ثنائهم على أئمَّة آخرين معرفتهم

---

[1] – الجرح والتعديل(1/15-16).

[2] – المصدر نفسه(1/17).

[3] – المصدر نفسه(1/17).

بالحديث وبصحيحه وسقيمه وعلله، فقد ذكر الثناء على إبراهيم النخعي وقتادة والزهري وأيوب السختياني ووكيع والثوري ومالك وشعبة وحماد بن زيد والقطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبي زرعة، وهذا يشبه إلى حد كبير بعض ما ذكره في تقدمة المعرفة عن معرفة الجهابذة النُّقَّاد للحديث، والأمر الثاني: أقوالا لبعض الأئمَّة تدلُّ على أنَّ اللهﷻ قد سخَّر لحفظ السُّنَّة والذبِّ عنها وتبيين الكذب فيها جهابذةً نقَّادًا، من ذلك قول عبدة بن سليمان: "قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة، وقول يحيى بن يمان: "إنَّ لهذا الحديث رجالا خلقهم اللهﷻ منذ يوم خلق السَّمواتِ والأرض، وإنَّ وكيعًا منهم"، وقول نعيم بن حمَّاد: "قلت لعبد الرَّحمن بن مهدى: كيف يُعرف الكذَّاب؟ قال: كما يَعرف الطبيبُ المجنونَ".

وعنون لباب هو الرَّابع بعنوان: "باب وصف الرُّواة بالضَّعف أنَّ ذلك ليس بغيبة"[1]، ذكر تحته أثرا واحد عن عفَّان بن مسلم قال: "كنت عند إسماعيل بن عُلَيَّة فحدَّث رجلٌ عن رجلٍ بحديث، فقلت: لا تحدِّث عن هذا فإنَّه ليس بثبت، فقال: اغْتَبْتَه، فقال إسماعيل: ما اغتابَهُ ولكنَّه حكم عليه أنَّه ليس بثبت".

وعنون بآخر هو الخامس بعنوان: "بابٌ في الواهي الحديث أنَّ الواجبَ على المسئول تَبْيين أمْرِه"[2]، أورد تحته بعض الآثار عن الأئمة في وجوب بيان حال الرواة ذبا عن السنة لأن ذلك من الدين وهو من النصيحة، من ذلك أثر يحيى بن سعيد القطان المشهور: "سألتُ شعبة وسفيان بن سعيد وسفيان بن عيينة ومالك بن أنس عن الرَّجل لا يحفظ أو يُتَّهم في الحديث، قال: قالوا جميعا: بيِّن أمْرَه"، وأخرجه بلفظ: "سألت سفيان الثوري وشعبة ومالك بن انس وسفيان بن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتا في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه، قالوا أخبر عنه وبين امره"، وأورد كذلك أثر عن أبي الوليد الطيالسي قال: "قلتُ أنا وعبَّاد - يعني ابنَ عبَّاد – لشعبة: نرى أنْ لا تَذْكُر أبَان - يعني ابنَ أبي عيَّاش – فسكت، ثمَّ لَقِيَنَا من الغد فقال: لا يسعُني أن أسكت، أو لا يسعني إلَّا أن أُبَيِّن أَمرَه - الشَّكُّ مِنِّي".

الرَّابع: التَّثبُّت في الرِّواية ونقلها، وقد بوَّب على هذا الأمر بِعِدَّة تبويبات.

---

[1] - الجرح والتعديل(23/1).

[2] - المصدر نفسه(23/1).

فبوَّب ببابٍ عنون له بـ: "بابٌ في اختيار الأسانيد"[1]، بيَّن في هذا الباب أنَّ العبرة في الإسناد بالصحة وأنَّ الإسناد الصَّحيح وإن كان نازلا أفضل من الإسناد العالي الضَّعيف، وذكر تحته عددا من الأقوال عن الأئمة في هذا الأمر[2].

وبوَّب بباب عنون له بـ: "باب بيانُ صِفَةِ من يُحتمل الرِّواية في الأحكام والسُّنن عنه"[3]، ذكر تحت هذا الباب من الآثار عن الأئمة ما يدل على أن الحديث إنما يؤخذ عن الثقات وخصوصا في الأحكام من الحلال والحرام.

وبوَّب بباب عنون له بـ: "بابٌ في الآداب والمواعظ أنَّها تُحتمل الرِّواية عن الضِّعاف"[4]، وهذا الباب كأنَّه تابعٌ لما قبله، وفيه الإشارة إلى التَّفريق بين الأحكام من الحلال والحرام وبين الزُّهد والرقائق، وذكر تحت هذا الباب أثرا واحدا عن عبدة بن سليمان قال: "قيل لابن المبارك وروى عن رجلٍ حديثًا، فقيل: هذا رجلٌ ضعيف، فقال يُحتمل أنْ يُروى عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء، قلت لِعَبْدة: مثل أي شيء كان، قال: في أَدَبٍ، في موعظة، في زُهْدٍ، أو نحو هذا".

وبوَّب ببابٍ عنون له بـ: "باب بيان صفة من لا يحتمل الرِّواية في الأحكام والسنن"[5]، وهذا الباب كأنَّه عكس ما قبله بباب، ذكر هنا من لا يقبل في الأحكام من الحلال والحرام، ومع ذلك ففيه نوع من التَّكرار فقد كرر بعض الأقوال ذكرها في الذي قبله، وقد ذكر تحت هذا الباب آثارا عن الأئمَّة في بيان من لا يؤخذ عنه العلم، ومن يترك حديثه من الكذابين والمتهمين وأهل البدع والأهواء، ومن الغالب على حديث الخطأ والوهم[6].

وبوَّب ببابٍ عنون له بـ: "بابُ التَّيقُّظِ في أخْذِ العلم والتَّثَبُّتِ فيه"[7]، بيَّن في هذا الباب ما ينبغي لطالب الحديث أن يكون عليه من التيقظ والحرص والفطنة والذكاء والتثبت وسؤال الشيخ في أخذ العلم وكتابته وضبطه، وذكر تحت هذا الباب آثارا كثيرة عن الأئمَّة[8].

---

[1] – الجرح والتعديل(24/1).

[2] – المصدر نفسه(25/1-27).

[3] – المصدر نفسه(27/1).

[4] – المصدر نفسه(30/1).

[5] – المصدر نفسه(31/1).

[6] – المصدر نفسه(31/1-34).

[7] – المصدر نفسه(34/1).

[8] – المصدر نفسه(34/1-36).

وبوَّب بباب عنون له بـ: "بابٌ في رواية الثِّقة عن غير المطعون عليه أنَّها تُقوِّيه، وعن المطعون عليه أنَّها لا تقويه"[1]، بيَّن في هذا الباب أنَّ رواية الإمام أو الثقة عن الرَّجل المجهول أنَّها تنفعه، وأمَّا الرِّواية عن الضَّعيف المعروف بالضعف عند الأئمَّة فلا ينفعه ذلك ولا تقويه، وأورد في ذكر سؤالين عن أبيه وأبي زرعة، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن رواية الثِّقات عن رجلٍ غير ثقة ممَّا يقويه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضَّعف لم تُقَوِّه روايته عنه، وإذا كان مجهولا نفعه رواية الثقة عنه"[2]، وقال: "سألت أبا زُرعة عن رواية الثِّقات عن رجلٍ ممَّا يُقَوِّي حديثَه؟ قال: أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثَّوري، قال: إنَّما ذلك إذا لم يَتَكلَّم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتَكلَّم فيه، قال أبو زرعة: حدثنا أبو نعيم، نا سفيان، نا محمَّد بن السَّائب الكلبي وتبسَّم الثَّوري، قال أبو محمَّد: قلت لأبي: ما معنى رواية الثَّوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ فقال: كان الثوري يذكر الرِّواية عن الكلبي على الإنكار والتَّعجُّب، فتعلَّقوا عنه روايته عنه وإن لم تكن روايتُه عن الكلبي قبولَه له"[3].

الخامس: بيان درجات الرُّواة ومراتب ألفاظ الجرح والتَّعديل[4].

قد سبق أنَّ ابن أبي حاتم ذكر مراتب الرُّواة في المقدِّمة المنفصلة، وأمَّا هنا فقد ذكر مراتب ألفاظ الجرح والتَّعديل مرتبة مرتبة وما يقابل ذلك من الحكم على حديث كلِّ مرتبة، وهذا وإن كان يُشبه ما ذكره في المقدِّمة المنفصلة إلا أنَّ فيه زيادة تفصيل في ألفاظ الجرح والتَّعديل وما يقابل ذلك من الحكم على الحديث، ولذلك فيمكن القول بأنَّه بإضافةِ وجمعِ ما ذكره من مراتب الرُّواة في المقدِّمة المنفصلة وما ذكره هنا من مراتب ألفاظ الجرح والتَّعديل والحكم على حديث كلِّ أهل مرتبةٍ يمكن الحصول على مرتبة الرَّاوي وما يقابلها من اللَّفظ الدَّال عليها والحكم على حديث أهل تلك المرتبة.

وقد ذكر ابن أبي حاتم هنا أربع مراتب لألفاظ التَّعديل، وأربعًا لألفاظ الجرح، وما يقابل ذلك من الحكم على حديث أهل كلِّ مرتبة، وتفصيل ذلك كالآتي:

1- مراتب التَّعديل وحكم حديث كل مرتبة

---

[1] - الجرح والتعديل(36/1).

[2] - المصدر نفسه(36/1).

[3] - المصدر نفسه(36/1).

[4] - المصدر نفسه(37/1-38).

المرتبة الأولى: ثقة، متقن، ثبت، فهذا ممن يحتج بحديثه.

المرتبة الثَّانية: صدوق أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهذا يكتب حديثه وينظر فيه.

المرتبة الثَّالثة: شيخ، فهذا يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنَّه دون المرتبة الثانية.

المرتبة الرَّابعة: صالح الحديث، فهذا يُكتب حديثُه للاعتبار.

2- مراتب الجرح وحكم حديث كل مرتبة

المرتبة الأولى: ليِّنُ الحديث، فهذا ممن يُكتب حديثُه وينظر فيه اعتبارا، وهذه المرتبة كأنها متداخلة مع المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل.

المرتبة الثَّانية: ليس بقوي، فهذا بمنزلة الأولى في كَتْبِة حديثه إلا أنَّه دونه.

المرتبة الثَّالثة: ضعيف الحديث، فهذا دون الثاني لا يُطرح حديثُه بل يعتبر به.

المرتبة الرَّابعة: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهذا ساقطُ الحديث لا يُكتب حديثُه[1].

[1] – يلاحظ أنَّ هذه المراتب التي ذكرها ابنُ أبي حاتم غير دقيقة، فقد أسقط بعض المراتب، وبعض ما ذكره متداخل، ولذلك تعقَّبه غيرُ واحد من العلماء وذكروا مراتبًا للرُّواة هي أدقُّ ممَّا هنا، منهم العراقي والسَّخاوي، ينظر: شرح التَّبصرة والتَّذكرة للعراقي(1/369-379)، وفتح المغيث للسَّخاوي(2/211-133)، وينظر لزيادة التَّفصيل: كتاب: "ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث" لرفعت فوزي عبد المطَّلب(ص 219-243).

المبحث السَّادس: مقدِّمة ابن حبان لكتابه "المجروحين"(ت 354هـ).

صنَّف ابنُ حبَّان كتابين كبيرين في الجرح والتَّعديل؛ كتاب "الثِّقات" خصَّصه لذكر الرُّواة الثِّقات الذين يُحتج بحديثهم، وكتاب "لمجروحين" أفرده لذكر الرُّواة الضُّعفاء الذين لا يُحتج بحديثهم إمَّا مطلقا أو في أحيان مخصوصة، ويعتبر هذا الأخير من أُمَّهات كتب الجرح والتَّعديل، وهو كتابٌ نفيسٌ في الضُّعفاء قد استفاد ونقل منه كلُّ من جاء بعده وصنَّف في هذ العلم، والكتاب مرتبٌ على حروف المعجم.

قدَّم ابن حبان لكتابه "المجروحين" بمقدِّمة نفيسة للغاية، تكلَّم فيها على مسائل كثيرة في علوم الحديث من حيث العموم وعلى مسائل في الجرح والتَّعديل على وجه الخصوص.

وما يُميِّز هذه المقدِّمة كثرة النُّقول عن الأئمَّة في مباحث الجرح والتَّعديل والتي كانت وعاءً لمن جاء بعد ابن حبان في نقل كلام الأئمَّة في كثيرٍ من جزئيات الجرح والتَّعديل، فقد أكثر جدًّا ذكر كلام أئمَّة النَّقد وعلماء الجرح والتَّعديل، إمَّا في مشروعية الكلام في الرُّواة أو استحباب معرفة الضُّعفاء والكذَّابين وبيان حالهم أو ما يتعلَّق بالتَّفتيش عن حال الرُّواة ومعرفة صحيح الحديث من سقيمه وكذا أجناس الثِّقات الذين لا يُقبل حديثُهم في بعض الأحيان، وغيرها من المسائل التي سيأتي ذكرها بالتَّفصيل بإذن اللهﷻ فيما يأتي.

ويمكن تقسيم مقدمة "المجروحين" إلى سبعة محاور:

المحور الأوَّل: الحثُّ على حفظ السُّنن ونشرها، بعدما بدأ ابنُ حبان بخطبةٍ وجيزةٍ ذكر فيها بعد حمد الله والثَّناء عليه فضلَ الاشتغال بمعرفة الصَّحيح من السَّقيم من الحديث وأنَّ ذلك لا يكون إلا بمعرفة حال الرُّواة من الثِّقات والضُّعفاء والمجاهيل وأنَّه ذكر في كتابه هذا جملة الضعفاء والمتروكين وسبب ضعفهم وتركهم، ابتدأ هذه المقدِّمة بذكر الحثِّ على حفظ السُّنن ونشرها، أورد تحت هذا الأمر حديثَ محمَّد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمَّد بن جبير بن مطعم، عن أبيهرضي الله عنه قال: قام رسول اللهﷺ بالخيف من منى، فقال: "نضَّر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها، ثمَّ أدَّاها إلى من لم يسمعها، فرُبَّ حاملِ فقهٍ لا فقه له، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يُغَلُّ عليهنَّ قلبُ المؤمن: إخلاص العمل، والنَّصيحة لأولى الأمر، ولزوم الجماعة، فإنَّ دعوتَهم تكون من ورائهم"[1].

---

[1] – المجروحين(14/1)، والحديث بهذا الإسناد لا يصح، قال الإمام الدَّارقطني كما في تعليقاته على المجروحين لابن حبان(ص

ثم بيَّن ابنُ حبَّان معنى هذا الحديث وأنَّ فيه الحثَّ على حفظ حديث النَّبيِّﷺ، فقال:" الواجب على كلِّ من ركَّب اللهﷻ فيه آلةَ العلم أن يَرْعَى أوقاتِه على حفظ السُّنن رجاء اللحوق بمن دعا لهم النَّبيُّﷺ، إذ اللهﷻ أمر عبادَه باتِّباع سنَّته، وعند التَّنازع الرَّجوعَ إلى مِلَّتِه حيث قال: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ [النساء: ٥٩]، ثمَّ نفى الإيمان عمَّن لم يُحَكِّمْه فيما شجر بينهم فقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥ ﴾ [النساء: 65]، ولم يقل: حتى يُحَكِّموا فلانًا وفلانًا فيما شجر بينهم، ولا قال: حرجًا ممَّا قضى فلان وفلان، فالحَكَمُ بين اللهﷻ وبين خلقه رسولهﷺ فقط، فلا يجبُ لمن أشعر الايمان قلبه أن يُقَصِّر في حفظ السُّنن بما قدر عليه، حتى يكون رجوعه عند التَّنازع إلى قول من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحىﷺ"[1].

المحور الثَّاني: التَّغليظ في الكذب عن النَّبيِّﷺ، أورد تحت هذا المحور حديث النَّبيِّﷺ: "من كذب عليَّ متعمِّدا فليتبوأ مقعدَه من النَّار"، فأخرجه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول اللهﷺ: "بَلِّغُوا عنِّي ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذَب عليَّ متعمِّدًا فليتبوأ مقعده من النَّار"[2].

وهذا الحديث فيه الوعيد الشَّديد على الكذب عن النَّبيِّﷺ، وجزاء من تعمَّد ذلك، ليحْذَر نقلةُ الأحاديث عن النَّبيِّﷺ والمخبرين عنه عن تعمُّد الكذب عليه عليه الصَّلاة والسَّلام، لكن ابن حبان رحمه الله تخوَّف هذا الوعيد حتى على من لم يتعمَّد الكذب، بل كذلك على من لم يتحرَّ في نقل الحديث فنقل السَّقيم مع الصَّحيح، فقال: "وإنِّي خائفٌ على من روى ما سمع من الصَّحيح والسَّقيم أن يَدْخُل في جملةِ الكذَبَة على رسول اللهﷺ إذا كان عالما بما يروي، وتمييز العدول من المحدثين والضعفاء والمتروكين بحكم المبين عن الله تبارك وتعالى"[3]، ثمَّ دلَّل ابن حبان

---

40): "لم يسمع هذا الحديث محمَّد بن إسحاق من الزهري، إنَّما سمعه من عبد السَّلام بن أبي الجنوب، عن الزهري، كذلك قال ابن نمير، عن محمَّد بن إسحاق، وقد رُوي هذا الحديث عن مالك بن أنس، عن الزهري كذلك، تفرَّد به عبد الله بن محمَّد بن ربيعة القُدَامي، عن مالك"، لكن لمتن هذا الحديث شواهد كثيرة صحيحة.

[1] – المجروحين(15/1).

[2] – المصدر نفسه(15/1).

[3] – المصدر نفسه(16/1).

على ما ذهب إليه، فقال: "ذكر الخبر الدَّال على صحَّةِ ما ذهبنا إليه"[1]، ثمَّ ذكر حديث سمرة بن جندب عن رسول اللهﷺ بلفظ: "من حدَّث عنِّي حديثًا وهو يُرَى أنَّه كذِبٌ فهو أحد الكاذِبَيْن"[2]، ثم دعَّم رأيه بدليل ثان في ذلك، فقال: "ذكرُ خبر ثانٍ يُصَرِّح بِصِحَّة ما ذكرناه"[3]، ثمَّ أخرج حديث المغيرة بن شعبة عن رسول اللهﷺ بلفظ: "من روى عنِّي حديثًا وهو يُرى أنَّه كذبٌ، فهو أحدُ الكاذبين"[4]، وقال عَقِبَهُ: "في هذا الخبر دليلٌ على صِحَّةِ ما ذكرنا أنَّ المحدِّث إذا روى ما لم يَصِّح عن النَّبيِّ ﷺ ممَّا تُقُوِّلَ عليه، وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين، على أنَّ ظاهر الخبر ما هو أشدُّ من هذا، وذاك أنَّه قال: "من روى عنِّي حديثًا وهو يُرى أنَّه كذِب" ولم يقل: إنَّه يَتَيَقَّن أنَّه كَذِب، فكلُّ شاكٍّ فيما يروي أنَّه صحيحٌ أو غيرُ صحيح داخلٌ في ظاهر خطاب هذا الخبر، ولو لم يتعلم التَّاريخ وأسماء الثِّقات والضعفاء، ومن يجوز الاحتجاج بأخبارهم ممن لا يجوز إلا لهذا الخبر الواحد لكان الواجب على كلِّ من ينتحل السُّنن أن لا يُقَصِّر في حفظ التاريخ، حتىَّ لا يدخل في جملة الكذَبَة على رسول اللهﷺ"[5]، ثمَّ ذكر دليلا ثالثًا على ذلك، فقال: "ذكر خبر ثالث يدلُّ على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه"[6]، وأخرج حديث أبي هريرةرضي الله عنه عن النَّبيِّﷺ بلفظ: "كفى بالمرء إثمًا أن يُحدِّث بكلِّ ما سمع"[7]، وقال في آخره: "في هذا الخبر زجْرٌ للمرء أن يُحَدِّث بكلِّ ما يَسْمَع حتَّى يعلم على اليَقين صحَّتَه، ثمَّ يُحَدِّث به، دون ما لا يَصِحُّ على حسب ما ذكرناه قبلُ"[8].

المحور الثَّالث: مشروعية الكلام في الرُّواة، بل واستحباب ذلك والأمر به، هذا المحور من أهمِّ محاور المقدِّمة بل قد يكون أهمُّها على الإطلاق، إذ يعتبر صلب هذه المقدِّمة، ولأجل ذلك كان أطول المحاور فيها، وقد تكلَّم في هذا المحور على مشروعية الكلام في الرُّواة من السنَّة وأقوال الصَّحابة والتَّابعين وأتباعهم من أئمَّة الدين والهدى، فسرد ابن حبان عددًا من التَّبويبات

---

[1] – المجروحين(16/1).

[2] – المصدر نفسه(16/1).

[3] – المصدر نفسه(16/1).

[4] – المصدر نفسه(16/1).

[5] – المصدر نفسه(16/1-17).

[6] – المصدر نفسه(17/1).

[7] – المصدر نفسه(17/1).

[8] – المصدر نفسه(17/1).

ترجمها بقوله كعادته: "ذكر الخبر على كذا"، "ذكر خبر فيه كذا"، "ذكر خبر يوهم كذا" في التَّدليل على مشروعية الكلام في الرواة من السنَّة ومن أقوال الأئمة من التابعين وأتباع التابعين وأئمة الهدى والدين.

ويمكن تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة محاور فرعية أو إلى ثلاثة أقسام كبيرة.

الأوَّل: الأدلة من السنَّة على مشروعية الكلام في الرُّواة، يبدأ ابن حبان كعادته في إيراد هذه الأدلة بعنوان: ذكر الخبر على كذا ونحوه، فيخرج بسنده الدَّليل من السُّنَّة على ما ذهب إليه، ثمَّ يُعَقِّب بذكرِ وجهِ الاستدلال من هذا الدَّليل، وقد ذكر عددًا من الأدلَّة سنوردها وما عنون به وما عقَّب به من وجه الدلالة باختصار.

أوَّلا: ذِكْرُ الخبر الدَّال على استحباب معرفة الضُّعفاء، أخرج تحت هذا الباب حديث العرباض بن ساريةﷺ عن النَّبيِّﷺ: "وَعَظَنا رسولُ اللهﷺ موعظةً بليغةً ذَرِفَت منها العيون، ووجْلت منها القلوب فقال قائل: يا رسول الله، كأنَّ هذه موعظةُ مُوَدِّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بتقوى اللهﷻ، والسَّمع والطَّاعة وإنْ عبدًا حبشيًّا مُجَدَّعًا، فإنَّه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بِسُنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديين فتَمَسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّوجذا، وإيَّاكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالة"[1]، ثمَّ قال عقبه: "في قولهﷺ: "فإنَّه من يعش منكم فسيرى اختلافا فعليكم بِسُنَّتِي" دليلٌ صحيحٌ على أنَّهﷺ أمر أمَّتَه بمعرفة الضُّعفاء منهم من الثِّقات، لأنَّه لا يتهيَّأ لزوم السُّنَّة مع ما خالطها من الكذب والأباطيل إلا بمعرفةِ الضُّعفاء من الثِّقات، وقد عَلِمَ النَّبيُّﷺ بما يكون من ذلك في أمَّتِه إذ قال: "من كذب عليَّ متعمِّدا فليتبوأ مقعده من النَّار"[2].

ثانيا: ذِكْرُ خبرٍ فيه كالأمر بالجرح للضُّعفاء، أخرج ابن حبان هنا أثر سعيد بن المسيب قال: مرَّ عمر بن الخطاب بحسَّان بن ثابت وهو يُنشد الشِّعر في المسجد، فلحظ إليه، فقال حسَّان: قد كنت أنشد فيه مع من هو خيرٌ منك، ثمَّ التفت إلى أبي هريرة فقال: أُنشدك الله، هل سمعت رسول اللهﷺ يقول: "يا حسَّان أَجِبَ عَنِّي، اللَّهمَّ أيِّدهُ بروح القدس؟ قال: نعم" [3]،

---

[1] – المجروحين(18/1).

[2] – المصدر نفسه(18/1-19).

[3] – المصدر نفسه(19/1).

ثمَّ عقَّب ابنُ حبان بقوله: "في هذا الخبر كالدَّليل على الأمرِ بجرح الضُّعفاء، لأنَّ النَّبيَّﷺ قال لحسان بن ثابت: "أَجِبْ عَنِّي"، وإنَّما أَمَرَ أن يذبَّ عنه ما كان يَتَقَوَّلُ عليه المشركون، فإذا كان في تَقَوُّلِ المشركين على رسول اللهﷺ يأمر أن يذبَّ عنه وإنْ لم يضر كذبُهم المسلمين، ولا أحلُّوا به الحرام، ولا حرَّموا به الحلال، كان من كذَبَ على رسول اللهﷺ من المسلمين الذي يُحِلُّ الحرام ويُحَرِّم الحلال بروايتهم أحرى أن يُؤمر بِذَبِّ ذلك الكذب عنه ﷺ"، ثمَّ استطرد ابنُ حبان ببيان وجوب تَعَلُّمِ صناعة الحديث ومسائله، فقال: "ولم يكن هذا العلم في زمانِ قطُّ تَعَلُّمُه أوجبُ منه في زماننا هذا، لذهابِ من كان يُحسنُ هذا الشَّأن، وقلَّةِ اشتغال طلبة العلم به، لأنَّهم اشتغلوا في العلم في زماننا هذا وصاروا حيِّزين؛ فمنهم طلبةُ الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار، وأكثر هِمَّتِهم الكتابة والجمع دون الحفظ والعمل به، وتمييز الصَّحيح من السقيم، حتى سمَّاهم العوام "الحشوية"، والحيِّز الآخر المتفَقِّهة الذين جعلوا جلَّ اشتغالهم بحفظ الآراء والجدل، وأَغضوا عن حفظ السُّنن ومعانيها وكيفية قبولها وتمييز الصَّحيح من السقيم منها مع نبذهم السنن قاطبة وراء ظهورهم"[1]، ثم نبَّه أنَّ علم السُّنَّة ما يزال في نقصان واحتج لما ذهب إليه بحديث أبي هريرةﷺ عن النَّبيِّﷺ: "يتقارب الزَّمان، وينقص العلم، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج، قيل يا رسول الله: أيم هو؟ قال: "القتل القتل""، ثمَّ قال ابن حبان عقبه: "في هذا الخبر كالدَّليل على أنَّ ما لم ينقص من العلم ليس بعلم الدِّين في الحقيقة، إذ أخبر المصطفىﷺ أنَّ العلمَ يَنْقُص عند تقارب الزَّمان، وفيه دليلٌ على أنَّ ضدَّ العلم يزيد، وكلُّ شيءٍ زاد ممَّا لم يكن مرجعه إلى الكتاب والسنة فهو ضدُّ العلم، ولستُ أعلمُ العلوم كلها إلا في الزيادة إلا هذا الجنس الواحد من العلم، وهو الذى لا يكون للإسلام قِوامٌ إلا به"[2]، ثمَّ بيَّن أنَّ العلمَ لا يموت وينقص بنفسه بل بموت حملته، فقال: "وقد أخبر المصطفىﷺ كيفية نقص العلم الذى ذكره في خبر أبي هريرة وأنَّ ذلك ليس برفع العلم نفسه، بل هو موتُ العلماء الذى يُحسنون ذلك"[3]، ثمَّ دلَّل على ذلك فأخرج حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النَّبيِّﷺ: "إنَّ الله لا يَقبضُ العلمَ انتزاعًا ينتزعه من النَّاس، ولكن يَقبضُ العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذَّ النَّاسُ رؤساءَ جُهَّالا فسئلوا فأَفْتَوا بغير علمٍ فَضَلُّوا

---

[1] – المجروحين(1/19-20).

[2] – المصدر نفسه(1/20).

[3] – المصدر نفسه(1/21).

وأَضَلُّوا"[1]، ثمَّ قال عَقِبَه: "في هذا الخبر دليلٌ على أنَّ رفعَ العلمِ الذي ذكرنا قبلُ ونقصَه عند تقاربِ الزَّمان لا يكون بِرَفْعٍ يُرْفَعُ من الأرض، ولكنَّه بموتِ العلماء الذين يُحسنون علمَ السُّنن على حسب ما ذكر فصولها، حتَّى لا يبقى منهم إلا الواحد بعد الواحد، ثمَّ يَتَّخِذَ عند ذلك النَّاسُ رؤساء لا يُحسنون ذلك، فيَفْتُون بغير علمٍ فيَضِلُّون ويُضِلُّون"[2].

ثالثا: ذكر خبر ثان يدلُّ على استحباب معرفة الضُّعفاء من المحدِّثين، أخرج بسنده حديث أبي بكرة الثَّقَفيﷺ عن النَّبيِّﷺ: "إنَّ الزَّمان قد استدار كهيئتهِ يوم خلق الله السَّمواتِ والأرضَ، منها أربعةٌ حُرُم؛ ثلاثةٌ متواليات؛ ذو القعدة، وذو الحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان، ثمَّ قال: أيُّ شهرٍ هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظَنَنَّا أنَّه سيسمِّيه بغير اسمه، قال: أليس ذا الحجة؟ قلنا: بلى، قال: أيُّ بلدٍ هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: فسكت حتى ظَنَنَّا أنَّه سيسمِّيه بغير اسمه، ثمَّ قال: أليس البلدة الحرام؟ قلنا: نعم، قال: فإنَّ دماءَكم وأموالَكم وأعراضَكم عليكم حرامٌ كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، وستلقون ربَّكمﷻ فيسألكم عن أعمالكم، فلا تَرْجِعُوا بعدي ضُلالا يَضْرِبُ بعضُكم رقابَ بعض، ألا ليبلغ الشَّاهد منكم الغائب، فلعلَّ بعضَ من يبلغه يكون أوعى له من بعض من سمعه، ألا هل بلَّغت، ألا هل بلَّغت"[3].

ثمَّ قال ابنُ حبَّان عقبه: "في قوله عليه السَّلام:" ألا لِيُبَلِّغ الشَّاهدُ منكم الغائبَ" دليلٌ على استحباب معرفة الضُّعفاء من المحدِّثين، إذ لا يتهيَّأ للشَّاهدِ أن يُبَلِّغَ الغائبَ ما شهد إلا بعد المعرفة بِصِحَّةِ ما يُؤَدِّي إلى ما بعده، وأنَّه متى ما أدَّى إلى من بعده ما لم يصح عن رسول اللهﷺ فكأنَّه لم يُؤدِّ عنه شيئًا، وأن من لم يُمَيِّز الثِّقات من الضُّعفاء، ولم يحط علمه بأنسابهم لا يتهيأ له تلخيص الصَّحيح من بين السقيم، فإذا وقف على أسمائهم وأنسابهم، والأسباب التي أدَّت إلى نفي الاحتجاج بهم، تَنَكَّب حديثَهم ولزم السُّننَ الصَّحيحة، فيرويها حينئذ، حتى يكون داخلا في جملة من أمر النَّبيُّﷺ بأن يُبَلِّغ الشَّاهدُ منهم الغائبَ"[4].

رابعًا: ذكر الخبر الدَّال على صحة ما ذهبنا إليه

---

[1] – المصدر نفسه(21/1).

[2] – المجروحين(22/1).

[3] – المصدر نفسه(22/1).

[4] – المصدر نفسه(22/1-23).

خامسًا: ذكر خبر يدل على صحته، وهذا العنوان والذي قبله تَأَخَّرا عن اللَّذيْن قبْلَهما وتخلَّل ذلك المحور الرَّابع الذي سيأتي ذكره، فبعد ذِكْر الأدلَّة من السُّنَّة ومن أقوال السَّلف على مشروعية الكلام في الرُّواة، ثمَّ بعد ذِكْر طبقات المتكلمين في الرُّواة من لدن الصَّحابة إلى عصره تقريبا رجَعَ ابنُ حبَّان وذكر دليلين آخرين من السُّنَّة على مشروعية جرح الرُّواة، عنون للأوَّل بـ: **"ذكر الخبر الدال على صحة ما ذهبنا إليه"**، أخرج تحته حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أنَّ أبا عمرو بن حفص طلَّقها البتَّة وهو عائب بالشَّام، فأرسل إليها وكيلَه بشعير فسخطته فقال: والله مالَكِ علينا من شيء، فجاءت رسول اللهﷺ فذكرت ذلك له، فقال لها: "ليس لك عليه نفقة"، وأمرها أن تَعْتَدَّ في بيت أمِّ شريك، ثم قال: "تلك امرأة يغشاها أصحابي، فاعتدِّي عند ابنِ أمِّ مكتوم، فإنَّه رجلٌ أعمى تضعين ثيابك عنده، فإذا حللت فائْذَنِيني"، قالت: فلمَّا حلَلْتُ ذكرتُ له أنَّ معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم بن هشام خطباني، فقال: رسول اللهﷺ: "أمَّا أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأمَّا معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد"، قالت: فكرهتُه، ثمَّ قال: "انكحي أسامة بن زيد"، فنكحته فجعل الله فيه خيرًا واغْتَبِطْتُ به"[1].

ثمَّ قال عقبه: "في هذ الخبر دليلٌ على إجازة القدح في الضُّعفاء على سبيل الدِّيَانة لأنَّ تنَكُّب عن الاحتجاج بأخبارهم لا على سبيل القدح فيهم من جنس الغيبة، ولما ذَكَرَ النَّبيُّﷺ في أبي جهم أنَّه لا يضع عصاه عن عاتقه، وفي معاوية أنَّه صعلوكٌ لا مال له عند مشورةٍ استُشِير فيها، كان ذِكْرُ مثلِه ممَّا كان في الإنسان مكنونا ما لو لم يبين ذلك أحلَّ حراما أو حرَّم حلالا أجود، وإظهارُ مثلِه أولى، لا أنَّه يكون غيبة كما زعم من اقتنع بالرَّأي المعكوس والقياس المنحوس"[2].

وعنون للثَّاني بـ:" **ذكر خبر يدلُّ على صحته"**، خرَّج تحته حديث عائشة رضي الله عنها في قصَّةِ الإفك، وفيه: فدعا رسول اللهﷺ عليَّ بنَ أبي طالب وأسامةَ بن زيد حين استلبثَ الوحيُ يستشيرهما في فِراق أهله، فأمَّا أسامةُ فأشار على رسول اللهﷺ بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم في نفسه لهم من الوُدِّ فقال: يا رسول الله هم أهلُك، ولا نعلم إلا خيرًا، وأمَّا عليُّ بن أبي

---

[1] – المجروحين(57/1).

[2] – المصدر نفسه(57/1).

طالب فقال: لم يُضَيِّق اللهﷻ عليك، والنِّساء سواها كثير، وسَلِ الجارية تُصْدِقُك، فدعا رسول اللهﷺ بَرِيرَة، فقال: "يا بريرة هل رأيتِ شيئًا يُرِيبُكِ من عائشة؟ فقالت بريرة: والذي بعثَكَ بالحقِّ إن رأيتُ عليها أمرًا قط أغمصه عليها أكثر من أنَّها جارية حديثَة السِّنِّ تنامُ عن عجينِ أهلِهَا فتأتى الدَّاجن فتأكلَه، ثمَّ ذكر باقي الخبر[1].

ثمَّ قال عَقِبَه: "في سؤال النَّبيِّﷺ عليًّا وأسامة وبريرة عمَّا يعلمون من أهله بيانٌ واضحٌ أنَّه عليه السَّلام لم يسألهم إلا وعليهم إخباره بما يعلمون منها، وكذلك كلُّ مَنْ عَلِمَ من راوي خبر لا يبلغ مقداره في الدِّين قدر عائشة ولا محلَّه من النَّبيِّﷺ محلها شيء يهي الخبر به أو يُبطل الخبر بذكره، واجبٌ عليه أن يُخبر من لا يعلم ذلك، فلا يكتُمه لئلا يَتَقوَّل على رسول اللهﷺ ما لم يقل"[2].

الثَّاني: الجواب على الأدلَّة التِّي تُوهم أنَّ الكلام في الرُّواة من الغيبة المحرَّمة، بعدما ذكر الأدلَّة الثَّلاثة الأولى من السُّنَّة على مشروعيَّة الكلام في الرُّواة، ذكر بعدها بعضَ الأحاديث التي قد تدلُّ بظاهرها على أنَّ الكلام في الرُّواة من الغِيبة المحرَّمة، ثمَّ أجاب على ذلك وأنَّه ليس كذلك، فقال: "**ذكر خبر توهم الرعاع من النَّاس ضد ما ذهبنا إليه**"، أي من مشروعية جرح الرُّواة من السُّنة، ثمَّ أخرج حديث أبي هريرةرضي الله عنه أنَّه قيل لرسول اللهﷺ: ما الغِيبة؟ قال: "ذكرك أخاك بما يكره"، قيل: أفرأيت إن كان فيه ما نقول؟ قال: "إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته"[3].

ثمَّ قال ابن حبان عَقِبه: "احتجَّ بهذا الخبر جماعةٌ ممَّن ليس الحديث صناعتهم، وزعموا أنَّ قولَ أئمَّتِنا: فلانٌ ليس بشيء، وفلان ضعيف، وما يشبه هذا من المقال غِيبةٌ إن كان فيهم ما قيل، وإلا فهو بُهتانٌ عظيم، ولو تملَّقَ قائل هذا إلى باريه في الخلوة، وسأله التَّوفيق لإصابةِ الحقِّ لكان أولى به من الخوض فيما ليس من صناعته، لأنَّ هذا ليس بالغيبة المنهي عنها، وذلك أنَّ المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أنَّ الخبر لا يجبُّ أن يُسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العاقل، فكان في إجماعهم هذا دليلٌ على إباحة جرحِ من لم يكن بصدوق في الرِّواية، على أنَّ

---

[1] – المجروحين(57/1).

[2] – المصدر نفسه(58/1).

[3] – المصدر نفسه(23/1).

السُّنَّة تُصرِّح عن المصطفىﷺ بضدِّ ما انتحل مخالفونا فيه"[1].

ثمَّ ذكر ابن حبان أنَّ السُّنَّة خلاف ما استدل به هذا، فأخرج حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "أقبل رجلٌ فلمَّا رآه النَّبيُّﷺ فقال: "بئس أخو العشيرة، أو قال: ابن العشيرة، فلمَّا جاء النَّبيَّﷺ كلَّمه وانبسطَ إليه"، فلمَّا ولَّى، قالت عائشة: يا رسول الله لما رأيتَه قلتَ ما قلت، فلمَّا جاء كلَّمْتَه وانبسطتَ إليه، فقال: "يا عائشة إنَّ شرَّ أُمَّتِي عند الله منزلةً يوم القيامة من تركه النَّاسُ اتِّقاء فُحْشِه"[2].

ثمَّ قال ابنُ حبَّان: "وفي هذا الخبر دليلٌ على أنَّ إخبار الرَّجل بما في الرَّجل على جنس الإبانة ليس بغيبة، إذ النَّبيُّﷺ قال:" بئس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة"، ولو كان هذا غيبة لم يُطلقها رسولُ اللهﷺ، وإنَّما أراد بقوله هذا أن تعتَد ترك الفُحش، لا أنَّه أراد ثَلْبَه، وإنَّما الغِيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه، وأئِمَّتُنا – رحمة الله عليهم – فإنَّهم إنَّما بَيَّنُوا هذه الأشياء وأطلقوا الجرح في غير العدول لئلا يُحتج بأخبارهم، لا أنَّهم أرادوا ثَلْبَهم والوقيعةَ فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غِيبةً إذا أراد القائل به غير الثَّلب"[3].

الثَّالث: الأدلَّةُ من أقوال الأئمَّة وعلماء الجرح والتَّعديل على مشروعيَّة الكلام في الرُّواة، بعدما قال ابن حبان آنفا: "وأئِمَّتُنا – رحمة الله عليهم – فإنَّهم إنَّما بَيَّنُوا هذه الأشياء وأطلقوا الجرح في غير العدول لئلا يُحتج بأخبارهم، لا أنَّهم أرادوا ثَلْبَهم والوقيعةَ فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غِيبةً إذا أراد القائل به غير الثَّلب"، نقلَ في هذا الباب كلامَ الأئمَّة في مشروعية جرح الرُّواة وبيان عيوبهم وأحوالهم، وقد أكثر في هذا الباب من النَّقل عن الأئمَّة في أنَّ الكلام في الرُّواة مشروعٌ، بل هو من الواجبات الشَّرعية وليس من الغيبة المحرَّمة، فذكر بعض كلام الأئمَّة في الرُّواة وذكر أيضا بعض الأقوال العامة هي كالقواعد في الجرح والتَّعديل، فذكر كلام وأقوال ابن عباس وأبي هريرة ومحمَّد وأنس ابني سيرين والحسن البصري والضحاك بن مزاحم وإبراهيم النخعي وعبد الله بن إدريس والثوري ومالك وشعبة وابن عيينة وأبي مسهر وحمَّاد بن أسامة وغيرهم من الأئمة[4].

---

[1] – المجروحين(1/23-24).

[2] – المصدر نفسه(1/24).

[3] – المصدر نفسه(1/24).

[4] – المصدر نفسه(1/25-30).

ثمَّ ذكر ابن حبان أهميَّة الإسناد وأنَّه من الدين لأنَّ به حُفظت سنَّة النَّبيِّﷺ، فذكر قول ابن المبارك والزُّهري والثَّوري وشعبة والأعمش[1].

وبعد ذلك تطرَّق ابن حبَّان إلى نماذج من معاناة ومقاساة الأئمَّة في طلب الحديث وحفظ السُّنَّة، فذكر خبرًا طويلا عن شعبة لا بأس بذكره هنا لأخذ العبرة منه ولطرافته أيضًا، فقد أخرج بسنده عن أحمد بن زكريا الواسطي قال: سمعت أبا الحارث الورَّاق يقول: جلسنا على باب شعبة نتذاكر السُّنَّة، فقلت: حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء، عن عقبة بن عامرﷺ عن النَّبيِّﷺ قال: "من توضَّأ فأحسن الوضوء دخل من أيِّ أبواب الجنَّة شاء"، فخرج شعبة بن الحجَّاج وأنا أحدِّثُ بهذا الحديث فَصَفَعَنِي، ثمَّ قال: يا مجنون، سمعت أبا إسحاق يحدِّث عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامرﷺ، فقلت: يا أبا إسحاق: سمعتَ عبد الله بن عطاء يحدِّث عن عقبة بن عامرﷺ؟ قال: سمعتُ عبد الله بن عطاء، قلتُ: عبد الله سمع عقبة بن عامر؟ فقال: اسكت، فقلت: لا أسكت، فالتفتَ إليَّ مسعر بن كدام فقال: يا شعبة عبد الله بن عطاء حيٌّ بمكة، فخرجتُ إلى مكة، فلقيت عبد الله بن عطاء، فقلت: حديث الوضوء، فقال: عقبة بن عامر؟ فقلت: يرحمك الله سمعتَ منه؟ قال: لا، حدثَّني سعدُ بن إبراهيم، فمضيتُ فلقيت سعد بن إبراهيم، فقلت: حديث الوضوء، فقال: من عندكم خرج، حدَّثني زيادُ بن مخراق، فانحدرت إلى البصرة، فلقيتُ زياد بن مخراق وأنا شَحِبُ اللَّونِ وسخُ الثِّياب كثيرُ الشَّعر، فقال: من أين؟ فحدثته الحديث، فقال: ليس هو من حاجتك، قلت: فمَّا بد، قال: لا حتى تذهبَ تدخل الحمَّام، وتغسل ثيابك ثمَّ تجيء فأحدِّثك به، قال: فدخلتُ الحمَّام، وغسلتُ ثيابي، ثم أتيتُه، فقال: حدَّثني شهر بن حوشب، قلت: شهر بن حوشب عمَّن؟ قال: عن أبي ريحانة، قال: قلت هذا حديثٌ صعد ثمَّ نزل، دمِّروا عليه، ليس له أصل"[2]، وذكر ابن حبان هذه القصة بسياق آخر، فقد أخرج بسنده عن نصر بن حمَّاد قال: كنَّا ببابِ شعبة ومعي جماعة، وأنَّا أقول لهم: حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامرﷺ في الوضوء عن النَّبيِّﷺ قال: فلطمني شعبة لطمةً ودخل الدَّار، ومعه عبد الله بن إدريس قال: ثمَّ خرج بعد ذلك وأنا قاعدٌ أبكي، فقال لعبد الله بن إدريس: هو بعدُ يبكي، فقال عبد الله: إنَّك لطمتَ الرَّجل،

---

[1] - المجروحين(1/30-31).

[2] - المصدر نفسه(1/32).

فقال: إنَّه لا يدري ما يحدِّث، إنِّي سمعت أبا إسحاق يحدِّث بهذا الحديث عن عبد الله بن عطاء، فقال لأبي إسحاق: من عبد الله بن عطاء هذا، فغضب، فقال مِسعر: إنَّ عبد الله بنَ عطاء حيٌّ بمكة، قال: فخرجتُ من سنَتِي إلى الحجِّ ما أريد إلا الحديث، فأتيتُ مكة فسألتُ عن عبد الله بن عطاء، فدخلت عليه، فإذا فتى شاب، فقلت: أيُّ شيءٍ حدثني عنك أبو إسحاق ؟ فقال لي: نعم، قلت: لقيتَ عقبة بن عامر؟ قال: لا، ولكن سعد بن إبراهيم حدَّثنيه، قال: فأتيت مالك بن أنس – وهو حاجٌّ – فسألته عن سعد بن إبراهيم، فقال لي: ما حجَّ العام، فلمَّا قضيتُ نسكي مضيتُ إلى المدينة، فأتيت سعد بن إبراهيم، فسألته عن الحديث، فقال لي: هذا الحديث من عندكم خرج، فقلت له: كيف؟ قال حدثني زياد بن مخراق، قلت: دمِّر على هذا الحديث، مرَّة كوفي، ومرَّة مكي، ومرَّة مدني، قال: فقدمت البصرة، فأتيت زياد بن مخراق فسألته عن الحديث فقال: لا ترده، فقلت: ولم ؟ قال لا ترده، فقلت: ليس منه بدٌّ، قال: حدَّثني شهرُ بن حوشب، قلت: دمِّر على هذا الحديث، والله لو صحَّ هذا الحديث كان أحبَّ إليَّ من أهلي ومالي"[1].

وبعد ما ذكر الخبر في شأن شعبة مع حديث واحد جرَّه الكلام إلى ذكر بعض الأقوال في إمامة شعبة في هذا الشأن[2]، ثمَّ استطرد فذكر كذلك إمامة بعض الأئمَّة الآخرين، كابن معين وابن مهدي[3]، وممَّا ذكره عن يحي بن معين قوله: سمعت محمَّد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: "جاء يحي بن معين إلى عفَّان ليسمع منه كتب حمَّاد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدَّثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة، فقال، والله لا حدَّثُتك، فقال: إنَّما هو دِرْهمٌ وانحدرُ إلى البصرة وأسمع من التَّبوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا وأنت الثامن عشر، فقال: وما ذا تصنع بهذا؟ فقال: إنَّ حمَّاد بن سلمة كان يخطئ، فأردتُ أن أُمَيِّز خطأَه من خطأِ غيره، فإذا رأيت أصحابَه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أنَّ الخطأ من حمَّاد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم

---

[1] – المجروحين(1/32-33).

[2] – المصدر نفسه(1/32-34).

[3] – المصدر نفسه(1/33-35).

علمت أنَّ الخطأ منه لا من حمَّاد، فأُمَيِّزُ بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه"[1].

وقال في ختام هذا الأمر قال ابن حبان: "فهذه عنايةُ هذه الطَّائفة بحفظ السُّنن على المسلمين، وذبِّ الكذب عن رسول ربِّ العالمين، ولولاهم لتغيَّرت الأحكام عن سُنَنِها حتى لم يكن يعرفُ أحدٌ صحيحها من سقيمها، والملزق بالنَّبيِّﷺ والموضوع عليه ممَّا روى عنه الثِّقات والأئمَّة في الدِّين"[2].

ثمَّ أورد على نفسه في آخر هذا سؤالا في عدم دخول الصَّحابة فيما تقدَّم ذكره في مشروعية القدح في الرُّواة وأجاب عنه، فقال: "فإنْ قال قائل: فكيف جرَّحتَ من بعد الصَّحابة؟ وأبيتَ ذلك في الصَّحابة والسَّهوُ والخطأُ موجودٌ في أصحاب رسول اللهﷺ كما وُجد فيمن بعدهم من المحدِّثين؟ يقال له: إنَّ اللهﷻ نزَّه أقدار أصحابِ رسولهﷺ عن ثَلْبِ قادحٍ، وصانَ أقدارَهم عن وقيعةِ متنقص، وجعلهم كالنُّجوم يقتدى بهم..."، ثمَّ ذكر فضل الصَّحابة وأنَّهم لا يدخلون مع بقيَّة الرُّواة في مسألة القدح[3].

المحور الرَّابع: طبقات المتكلِّمين في الرِّجال(أئمة الجرح والتعديل في كلِّ العصور)، بعدما نقل ابنُ حبان في المحور السَّابق كثيرًا من أقوال الأئمَّة من الصَّحابة والتَّابعين ومَنْ بعدَهم في مشروعيَّة الكلام في الرُّواة ديانة، تطرَّق في هذا المحور إلى ذكر طبقات أولئك الأئمَّة المتكلِّمين في الرُّواة على وجه التَّفصيل من لدن الصَّحابةﷺ إلى بعض الأئمَّة في عصره، ويمكن تقسيم المتكلمين في الرِّجال إلى سبعِ طبقات:

الأولى: طبقة الصَّحابة، ذكر ابن حبان أوَّل من وقى الكذب عن النَّبيِّﷺ، فقال: "ذِكْر أوَّل من وَقَى الكذبَ على رسول اللهﷺ"[4]، ثمَّ أخرج بسنده عن إبراهيم بن سعد قال: "بعث عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري فقال: ما هذا

---

[1] – المجروحين(34/1).

[2] – المصدر نفسه(35/1).

[3] – المصدر نفسه(35/1-36).

[4] – المصدر نفسه(36/1).

الحديث الذي تُكثرون عن رسول اللهﷺ، فَحَبَسَهم بالمدينة[1] حتى استشهد"[2]، وهذا يدلُّ على أنَّ أوَّل من فتَّش عن الرُّواة هم الصَّحابةرضي الله عنهم، ومن أبرز وأشهر الصَّحابة الذي فعلوا ذلك عمر بن الخطَّابرضي الله عنه وعليرضي الله عنه، ثمَّ ذكر ابن حبان السَّبب الذي لأجله منع عمررضي الله عنه الصَّحابة من الإكثار من التَّحديث، فقال: "ذِكر بعضَ السَّبب الذي من أجله منع عمر بن الخطاب الصَّحابةَ من إكثار الحديث"[3]، ثم بيَّن ابن حبان أنَّ عمررضي الله عنه وتبعه على ذلك عليٌّرضي الله عنه لم يكونا يتَّهمان الصَّحابةرضي الله عنهم فيما بلَّغوه ولكن أرادا بذلك أن تكون عبرةً لمن جاء بعدهم في الاحتياط للرِّواية وعدم الاجتراء عليها، فقال ابن حبان:" لم يكن عمر بن الخطاب وقد فعل يتَّهم الصَّحابة بالتقوُّل على النَّبيِّﷺ ولا ردَّهم عن تبليغ ما سمعوا من رسول اللهﷺ وقد علم أنَّهﷺ قال: " لِيُبَلِّغ الشَّاهدُ منكم الغائبَ" وأنَّه لا يحلُّ لهم كتمان ما سمعوا من رسول اللهﷺ، ولكنَّه عَلِمَ ما يكون بعده من التَّقوُّل على رسول اللهﷺ، لأنَّه عليه السَّلام قال:" إنَّ الله- تبارك وتعالى- نزَّل الحقَّ على لسان عمر وقلبه" وقال: " إنْ يكون في هذه الأمَّة محدَّثون فعمر منهم" فعمد عمر من الثقات المتقنين الذين شهدوا الوحيَ والتَّنْزِيل فأنكر عليهم كثرة الرِّواية عن النَّبيِّﷺ لئلا يجترئ من بعدهم ممَّن ليس في الإسلام محله كمحلهم فيُكثِر الرِّواية فيَزِلَّ فيها أو يقول مُتَعَمِّدا عليهﷺ لنوال الدنيا، وتَبِعَ عمرَ عليه عليُّ بن أبي طالب رضوان الله عليهما باستحلاف من يُحدِّثه عن رسول اللهﷺ وإنْ كانوا ثقاتا مأمونين، ليعلم بهم توقي الكذبَ على رسول اللهﷺ وآله، فيرتدعَ من لا دينَ له عن الدُّخول في سخط الله جلَّ وعلا فيه"[4]، ثمَّ نصَّ أنَّ عمر وعليًّا رضي الله عنهما هما أوَّل من فتَّش عن الرُّواة، فقال: "وهذان أوَّل من فتَّشا عن الرِّجال في الرِّواية، وبحثا عن النَّقل في الأخبار، ثمَّ تبعهم النَّاس على ذلك"[5]، فذكر الدَّليل على ذلك، ثمَّ في الأخير بعد ما ذكر التَّفسير السَّابق وهو سببُ منعِ عمررضي الله عنه الصَّحابة من الإكثار ذكرَ صحة ما ذهب إليه من فعل جماعة

---

[1] – ليس المقصود أنه حبسهم في سجن كما افترته الروافض وأذنابهم عن الفاروقرضي الله عنه، وإنَّما المقصود أنَّه أقامهم بالمدينة ومنعهم من الخروج منها، قال أبو عبد الله ابن بَرِّي شيخ الرَّامهرمزي كما في المحدث الفاصل (553 رقم 745): "يعني منعهم من الحديث، ولم يكن لعمر حبس".

[2] – المجروحين(37/1).

[3] – المصدر نفسه(37/1).

[4] – المصدر نفسه(37/1-38).

[5] – المصدر نفسه(39/1).

من الصَّحابة كزيد بن أرقم وابن عباسﷺ[1].

الثَّانية: الطبقة الأولى من التَّابعين، ذكر ابن حبان في هذه الطبقة جماعة من التَّابعين ممَّن استن بالصَّحابة وتَبِعَهم في الكلام على الرُّواة وحِفْظ السُّنن عن النَّبيِّﷺ، والذين مثَّل بهم ابن حبان في هذه الطبقة أكثرهم إن لم يكن كلُّهم من كبار التَّابعين منهم الفقهاء السَّبعة من أهل المدينة.

قال ابن حبَّان: "ثمَّ أخذ مسلكهم واستنَّ بسنَّتهم واهتدى بهديهم فيما استَنُّوا من التيقُّظ في الرِّوايات جماعةٌ من أهل المدينة من سادات التَّابعين منهم؛ سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمَّد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعلي بن الحسين بن علي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعروة بن الزبير بن العوَّام، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسليمان بن يسار، فجدُّوا في حفظ السُّنن والرِّحلة فيها والتَّفتيش عنها والتَّفقُّه فيها ولَزِموا الدِّين وَوَعوه على المسلمين"[2].

الثَّالثة: طبقة تلي التي قبلها من التَّابعين، بعد طبقة كبار التَّابعين ذكر ابن حبان في هذه الطبقة جماعة من التَّابعين يُعَدُّون من صغارهم ممَّن رحل في جمع السُّنن وتكلَّم في الرُّواة وفتَّش عن حالهم، منهم الإمام الزهري ويحي بن سعيد الأنصاري وغيرهما.

قال ابن حبان: "ثمَّ أخذَ عنهم العِلم وتَتَبُّع الطُّرق وانتقاء الرِّجال ورحل في جمع السُّنن جماعةٌ بعدهم منهم؛ الزهري، ويحي بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وسعد بن إبراهيم في جماعة معهم من أهل المدينة، إلا أنَّ أكثرَهم تَيَقُّظا وأوسعهم حفظا وأدومهم رحلة وأعلاهم هِمَّةً الزهري رحمة الله عليه"[3]، ثم ذكر طرفا من مناقب الزهري وعلمه وحفظه للحديث وإمامته في هذا الشأن[4].

الرَّابعة: الطبقة الأولى من أتباع التَّابعين، أخذ عن الطبقة المتقدِّمة جماعةٌ من أهل العلم من الأئمَّة كانوا أكثر تخصُّصًا بالنَّقد واهتماما بالتَّفتيش عن الرُّواة على رأسهم شعبة ومالك والثَّوري.

قال ابن حبَّان: "ثمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرِّجال، وحفظ السُّنن والقدح

---

[1] – المجروحين(1/39).

[2] – المصدر نفسه(1/39-40).

[3] – المصدر نفسه(1/40).

[4] – المصدر نفسه(1/40-41).

في الضُّعفاء جماعةٌ من أئمَّة المسلمين والفقهاء في الدين منهم؛ سفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وحماد بن سلمة، والليث بن سعد، وحمَّاد بن زيد، وسفيان بن عيينة، في جماعة معهم، إلا أنَّ من أشدِّهم انتقاءً للسُّنن وأكثرِهم مواظبةً عليها، حتى جعلوا ذلك صناعةً لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة أنفس؛ مالك، والثوري، وشعبة"[1]، ثمَّ أورد أقوالا كثيرة عن الأئمَّة في الثَّناء على علم وحفظ مالك والثوري وشعبة وإمامتهم في هذا الشَّأن[2].

الخامسة: طبقة تلي التي قبلها من أتباع التَّابعين، بعد الطبقة المتقدِّمة من أتباع التَّابعين، ذكر ابن حبان طبقة تليها من صغار أتباع التَّابعين ممن أدرك الواحد منهم الرَّجل والرجلين والثلاثة من التَّابعين من أمثال الشَّافعي ووكيع بن الجراح وابن مهدي والقطَّان، والذين كانوا ألزم لصناعة الحديث والاهتمام بالنَّقد والكلام في الرواة من غيرهم.

قال ابن حبَّان: "ثمَّ أخذ عن هؤلاء بعدهم الرَّسم في الحديث والتَّنقير عن الرِّجال والتَّفتيش عن الضُّعفاء والبحث عن أسباب النَّقل جماعة منهم، عبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطَّان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدى، ومحمَّد بن إدريس المطَّلبي الشَّافعي في جماعةٍ معهم، إلا أنَّ مِنْ أكثرهم تنقيرًا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشَّأن صناعةً لهم لم يتعدُّوها إلى غيرها مع لزوم الدِّين والورع الشَّديد والنَّفقة في السُّنن رجلان؛ يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدى"[3]، ثم ذكر ابن حبان جملة من الأقوال في معرفة عبد الرحمن بن مهدي ويحي القطان للحديث وإمامتهم في هذا الشأن[4].

السَّادسة: الطبقة الأولى من تبع الأتباع، أخذ عن الطبقة المتقدِّمة جماعة من الأئمَّة الكبار ممَّن كان كل اهتمامهم وجل شأنهم هذا الأمر، فرحلوا في جمعه وحفظه وفتشوا عن خفيه وبلغوا درجة علية من النَّقد ومعرفة الرُّواة والرِّوايات من أمثال أئمَّة الدنيا والذين لم يعرف لهم التاريخ مثيل في معرفة الحديث والعلل والنَّقد؛ علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحي بن معين.

قال ابن حبَّان: "ثمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار، وانتقاء الرِّجال في الأثر،

---

[1] – المجروحين(41/1).

[2] – المصدر نفسه(41/1-49).

[3] – المصدر نفسه(49/1).

[4] – المصدر نفسه(49/1-51).

حتى رحلوا في جمع السُّنن إلى الأمصار وفتَّشوا المدن والأقطار وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضُّعفاء القدح، وسنُّوا[1]كيفية أحوال الثِّقات والمدلِّسين والأئمَّة والمتروكين حتى صاروا أعلاما يُقتدى بهم في الآثار وأئمَّة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم، أحمد بن حنبل رضى الله عنه، ويحيى معين، وعلي بن عبد الله المديني، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة، في جماعة من أقرانهم، إلا أنَّ من أورعهم في الدِّين وأكثرِهم تفتيشًا على المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين"، ثمَّ ذكر أخبارا في معرفة وحفظ أحمد وابن المديني وابن معين للحديث وعلله، وإمامتهم في الشأن[2].

السَّابعة: طبقة تلي التي قبلها من تبع الأتباع، في آخر هذه الطبقات ذكر ابن حبان طبقة من الأئمة ممن أخذوا عن الطبقة التي قبلها من أمثال البخاري ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم، وهذه الطبقة تعتبر طبقة شيوخ شيوخ ابن حبان، وقد بلغت الرحلة في طلب الحديث والتفتيش عن الروايات وعيوبها ذروتها وفيها صنِّف في الصَّحيح.

قال ابن حبان: "ثمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرِّجال في الآثار جماعة منهم، محمَّد بن يحيى الذُّهلي النَّيسابوري، وعبد الله بن عبد الرَّحمن الدَّارمي وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرَّازي، ومحمَّد بن إسماعيل الجعفي البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني في جماعةٍ من أقرانهم أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرِّحلة، وواظبوا على السُّنن والمذاكرة والتَّصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتى إنَّ أحدَهم لو سُئِل عن عددِ الأحرف في السنن لكلِّ سُنَّةٍ منها عدَّها عدًّا، ولو زيدَ فيها ألفٌ أو واوٌ لأخرجها طوعًا ولأظهرها ديانةً"[3].

المحور الخامس: أنواع جرح الضُّعفاء، بعدما ذكر ابن حبَّان مشروعية الكلام والقدحِ

---

[1] – هكذا في مخطوط "المجروحين" أيا صوفيا رقم 296 (ق/17/ب) بكتابة واضحة للغاية، وفي المطبوع من طبعة: بيَّنوا"، وهي تصحيف ظاهر، وأما في المطبوع من طبعة الصميعي، فجملة:" وسنُّوا كيفية أموال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين" ساقطة أصلا.

[2] – المجروحين(1/52-54).

[3] – المصدر نفسه(1/54-55).

في الرُّواة من السُّنَّة ثمَّ من أقوال الأئمَّة، وبعد ذكر طبقات المتكلِّمين في الرُّواة من لدن الصَّحابةﷺ إلى زمن شيوخ شيوخه، ذكر ابن حبان في هذا المحور أنواع جرح الضعفاء الذي يجب على طالب الحديث معرفتها حيث قال ابن حبان: " فأمَّا الجرح في الضُّعفاء فهو على عشرين نوعًا، يجبُّ على كلِّ منتحلٍ للسُّنن طالبٍ لها باحثٍ عنها أن يعرفها، لئلا يطلق على كلِّ إنسان إلا ما فيه، ولا يقول عليه فوق ما يعلم منه"[1]، ثمَّ قسَّم هذه الأنواع كما ذكر إلى عشرين نوعًا، يمكن سردها باختصار كالآتي:

النوع الأوَّل: الزَّنادقة الذِّين كانوا يعتقدون الزَّندقة والكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يَدخُلون المدن ويتشبَّهون بأهل العلم، ويضعون الحديث على العلماء[2].

النوع الثاني: الوضَّاعون المتأوِّلون الذي يضعون الأحاديث في الفضائل والحث على الخير والزجر عن المعاصي والعقوبات عليها ويعتقدون أنهم محسنون ويؤجرون على فعلهم[3].

النوع الثَّالث: الوضَّاعون المتعمِّدون الذين يضعون الأحاديث استحلالا[4].

النوع الرَّابع: الوضَّاعون الذي يضعون للملوك والسلاطين يتقربون بذلك إليهم[5].

النوع الخامس: العبَّاد الزهَّاد الغالب عليهم الصلاح والعبادة، ممن غفل عن حفظ الحديث حتى فحش ذلك منه فترك[6].

النوع السَّادس: الثقات المختلطون الذين اختلطوا في آخر حياتهم[7].

النوع السَّابع: الذين يقبلون التَّلقين من الرُّواة[8].

النوع الثَّامن: الذين يقعون في الكذب جهلا وغفلة لأنه ليس من أهل العلم[9].

---

[1] – المجروحين(58/1).

[2] – المصدر نفسه(58/1).

[3] – المصدر نفسه(65/1).

[4] – المصدر نفسه(65/1-66).

[5] – المصدر نفسه(66/1-67).

[6] – المصدر نفسه(67/1-68).

[7] – المصدر نفسه(68/1).

[8] – المصدر نفسه(68/1-69).

[9] – المصدر نفسه(69/1-70).

النوع التَّاسع: الذين يحدِّثون عن شيوخ لم يدركوهم بكتبٍ لهم[1].

النوع العاشر: الذين يقلبون الأخبار ويسوُّون الأسانيد[2].

النوع الحادي عشر: المدلِّسون الذين يروون أحاديث كتب مشايخهم الذي سمعوا منهم تلك الكتب فيدخلون أحاديث لم يسمعوها منهم في حياتهم فيروونها من جملة الكتاب[3].

النوع الثَّاني عشر: أصحاب الكتب الذين كانوا يحدثون من كتبهم فضاعت منهم تلك الكتب فأصبحوا يحدثون من كتب غيرهم فيهمون[4].

النوع الثَّالث عشر: الذين كَثُر خطؤُهم وفحش، فاستحقَّ التَّرك[5].

النوع الرَّابع عشر: من كان لهم أبناء أو ورَّاقين سوء أدخلوا في أحاديثهم ما ليس منه، فأصبحوا يحدثون بها[6].

النَّوع الخامس عشر: من أدخل عليه من الحديث ما ليس من حديثه فيبيَّن له ولا يرجع[7].

النوع السَّادس عشر: الغلَّاط الذي يُصِرُّ على الخطأ ولا يرجع[8].

النوع السَّابع عشر: الفاسق والسَّفيه المعلن بفسقه[9].

النوع الثَّامن عشر: المدلسون، وليس هو النَّوع الحادي عشر[10].

النوع التَّاسع عشر: المبتدع الدَّاعي لبدعته[11].

النوع العشرون: القصَّاص الذي يضعون ويخطئون في الأحاديث[12].

---

[1] – المجروحين(1/70-72).

[2] – المصدر نفسه(1/72).

[3] – المصدر نفسه(1/72-73).

[4] – المصدر نفسه(1/73-74).

[5] – المصدر نفسه(1/74).

[6] – المصدر نفسه(1/75).

[7] – المصدر نفسه(1/75-76).

[8] – المصدر نفسه(1/76).

[9] – المصدر نفسه(1/76-77).

[10] – المصدر نفسه(1/77-78).

[11] – المصدر نفسه(1/78-80).

[12] – المصدر نفسه(1/80-83).

المحور السَّادس: فضل أصحاب الحديث وأنَّهم هم الطائفة المنصورة، لما انتهى من الكلام على أنواع جرح الضعفاء وكان قد ذكر طبقات المتكلمين في الرُّواة من الأئمَّة وأورد في أثناء ذلك كثيرًا من الأقوال في علم وحفظ أولئك وإمامتهم في هذا الشَّأن وتسخير اللهﷻ لهم لحفظ سنَّة النَّبيِّﷺ ذكرَ في هذا المحور فضل أصحاب الحديث وأنَّهم هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، فقال ابن حبان: "وأرجو أن تكون هذه الطَّائفة الذَّابة الكذب عن رسول اللهﷺ في أوَّل زمرة يدخلون الجنان مع النَّبيِّ المصطفىﷺ إذ أوَّل من يدخل الجنَّة نبيُّناﷺ وأمتُّه إذ الجنَّةُ حرامٌ على الأنبياء أن يدخلوها قبل نبيِّناﷺ وعلى الأمم قبل هذه الأمة، فالأوْلى أن يكون أقرب هذه الأمَّة من رسول اللهﷺ منْ كان يَذُبُّ الكذبَ عنه في دار الدنيا، فنسأل اللهﷻ الحلول في تلك المرتبة إنَّه الفعال لما يريد"[1]، ثمَّ ذكر الدَّليل على نُصرة هذه الطائفة، فقال: "ذِكْر إثبات النُّصرة لهذه الطَّائفة إلى قيام الساعة"[2]، وأخرج حديث النَّبيِّﷺ:"لا يزال ناسٌ من أمَّتِي منصورين لا يضرُّهم من خذلهم حتى تقوم السَّاعة"[3]، ثمَّ قال عَقِبَه: "ومَنْ أحقُّ بهذا التَّأويل من قومٍ فارقوا الأهل والأوطان، وقنعوا بالكِسْر والأطمار في طلب السُّنن والآثار، وطلب الحديث والأخبار، يجولون في البراري والقِفَار، ولا يُبالون بالبُؤس والإقتار، المتَّبعون لآثار السَّلف من الماضين، والسَّالكون ثبج محجة الصَّالحين، وردِّ الكذبِ عن رسول ربِّ العالمين، وذبِّ الزُّور عنه حتى وضح للمسلمين المنار، وتبيَّن لهم الصَّحيح من بين الموضوع والزُّور من الآثار، وأرجو ألا يكون من هذه الأمة في الجنَّة أقرب إلى النَّبيِّﷺ من هذه الطائفة، لأنَّ النَّبيَّﷺ قال: "أولى النَّاس بي يوم القيامة أكثُرهم عليَّ صلاة"، وليس في هذه الأمَّة طائفةٌ أكثر صلاةٍ على رسولﷺ من هذه الطائفة، فهم على وجوههم في هذه الدنيا يهيمون، وبتَعَلُّم السُّنن فيها ينعمون، وعلى حسن الاستقامة يدورون، وأهل الزيغ والآراء يقمعون، وعلى السَّداد في السنة يموتون، وعلى الخيرات في العقبى يقدمون، أولئك حزب الله، ألا إنَّ حزب الله هم المفلحون"[4].

المحور السَّابع: أجناس أحاديث الثِّقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، لما كانت المحاور المتقدِّمة كلُّها في الأمور التي تتعلَّق بالقدح في الرُّواة، وكان ابن حبَّان قد ذكر أنواع جرح الضُّعفاء

---

[1] – المجروحين(83/1).

[2] – المصدر نفسه(83/1).

[3] – المصدر نفسه(84/1).

[4] – المصدر نفسه(84/1).

الذين يُردُّ حديثهم، وكان قد يُتَوهَّم أنَّ هؤلاء فقط من يرد حديثهم، الأمر الذي قد يفهم منه قبول حديث الثِّقات بإطلاق، ذكر في هذا المحور أجناس من أحاديث الثِّقات لا تُقبل، بل يردُّ حديثُهم لأجلها، فقال:" ذِكرُ أجناسٍ من أحاديث الثِّقات التي لا يجوز الاحتجاج بها"، ثم قال ابن حبان: "ومن أحاديث الثِّقات أجناس لا يحتجُّ بها، وقد سبرتُ رواياتِهم، وخَبَرْتُ أسبابَها فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج بها على ستِّة أجناس"[1].

وهذه الأجناس التي ذكرها ابن حبان هي باختصار كالآتي:

الجنس الأوَّل: الذين لا يقبل حديثُهم إذا انفردوا ويقبل من رواياتهم ما وافقوا فيه الثِّقات[2].

الجنس الثَّاني: الثِّقات المدلِّسون الذين يدلسون في أسماء وكنى الشيوخ كالثَّوري والوليد بن مسلم[3].

الجنس الثَّالث: الثِّقات المدلِّسون الذين يدلِّسون في الرِّوايات والأخبار، مثل قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش وأبو إسحاق، وابن جريج، وابن إسحاق، والثَّوري، وهشيم[4].

الجنس الرَّابع: الثِّقات الحفَّاظ الذين يُحدِّثون من حفظهم وهم ليسوا فقهاء، لأنَّهم يهتمُّون بحفظ الأسانيد ولا يحفظون المتون[5].

الجنس الخامس: الفقهاء الذين يحدِّثون من حفظهم لأنَّهم يهتمُّون بحفظ المتون ولا يحفظون الأسانيد[6].

الجنس السَّادس: المدلِّسون تدليس التَّسوية، كبقيَّة بن الوليد[7].

قال ابن حبان في آخر هذا المحور وهو آخر المقدِّمة:" وإنَّما ذكرنا هذه الأجناس الستّ من الثِّقات في نفيِ الاحتجاج بأخبارهم في هذه المواضع، وإنْ كان غير هذا الكتاب به أشبه، وإنْ لم نطل الكلام فيه، لئلا يغترَّ بعضُ من لم يُنْعِم النَّظر في صناعة الأخبار، ولا تَفَقَّه في صحيح

---

[1] – المجروحين(84/1).

[2] – المصدر نفسه(85/1).

[3] – المصدر نفسه(85/1-86).

[4] – المصدر نفسه(86/1).

[5] – المصدر نفسه(86/1-87).

[6] – المصدر نفسه(87/1).

[7] – المصدر نفسه(87/1-88).

الآثار، فيحتج على من لم يكن العلم صناعته بخبر من هذه الضروب الست، ولئلا يُخْرجه في الصِّحاح إلا بعد أن يَصِحَّ له على الشَّرائط التي وصفناها"[1].

[1] – المجروحين(88/1).

المبحث السَّابع: مقدِّمة ابن عدي لكتابه "الكامل"(ت 365هـ).

صنَّف ابنُ عدي الجرجاني كتابا جامعا في الضعفاء سمَّاه بـ: "الكامل في ضعفاء الرجال"، وهو بحقٍّ موسوعةٌ في الرُّواة الضُّعفاء، وقد جاء عن الأئمَّة الثَّناء عليه من حيث الاستعاب، فهذا الإمام الدَّارقطني يسأله السَّهمي أن يصنف له كتابًا في الضعفاء فيحيله على كتاب ابن عدي، فقد قال السَّهمي: "سألت الدارقطني أن يصنِّف كتابا في ضعفاء المحدِّثين، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه"[1]، وقال الذهبي: "ولأبي أحمد بن عدي كتاب "الكامل"، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك"[2].

وشرط ابن عدي في كتابه ذِكْرُ كلِّ من تُكُلِّم فيه بالضَّعف سواء بحقٍّ أم بباطل، فيذكر أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في الرَّاوي الضَّعيف ثمَّ يتبعها بذكر بعض الأحاديث والرِّوايات التي بسببها ضُعِّفَ ذلك الرَّاوي، لكن قد يَتَتَبَّع ابنُ عدي أحاديث بعض الرُّواة الذين وصفهم بعضُ الأئمَّة بالضَّعف، فيجد هذه الأحاديث صالحة أو مستقيمة، فيحكم على وفقها على الرَّاوي بالاستقامة والوثاقة، ويَرُدُّ أحيانا قولَ بعضَ الأئمَّة الذين حكموا على راو معين بالضَّعف لكونه لما اطلَّع على أحاديثه وسبرها لم ير به بأسا، وكذلك يورد تراجم بعض الرُّواة ممن غمزه آحاد الأئمَّة لِيدافع عنه كما فعل في ترجمة أحمد بن صالح المصري، ولذلك فليس كلُّ راوي في "الكامل" ضعيفًا، بل هناك كثيرٌ من الرُّواة ممنَّ ذكرهم ابن عدي ابتداءً للدِّفاع عنهم أو وثَّقهم بِتَتَبُّع أحاديثه ومروياتهم التي وجدها مستقيمة، بل وتكلَّم على بعض الرُّواة الذين لم يجد لأحدٍ من المتقدِّمين كلامًا فيهم، ووقف على بعض أحاديثهم فيحكم عليهم من خلال تلك الأحاديث وثاقة أو ضعفا، وهذا من الأسباب التي جعلت كتاب "الكامل" شاملا لكلِّ من تُكُلِّم فيه من الرُّواة.

قدَّم ابن عدي لكتابه بمقدِّمة ضخمة جدًّا قارب عدد صحائفها المائتين صحيفة(200 صحيفة) بالخطِّ الدَّقيق، وهي من أطول وأنفس المقدِّمات، وتُشبه مقدمة ابن عدي إلى حدٍّ بعيد كتاب "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتَّعديل" لابن أبي حاتم، وكذلك لها وجه شبه بمقدِّمة ابن حبان لكتاب "المجروحين".

فقد تقدَّم أنَّ ابنَ أبي حاتم تكلَّم على بعض مسائل الجرح والتَّعديل وكذا تراجم لمشاهير

---

[1] – تاريخ السَّهمي(ص 267 ترجمة 443).

[2] – ميزان الاعتدال(2/1).

أئمَّة النَّقد وهم مالك وابن عيينة والثوري وشعبة والقطان وابن مهدي وابن المبارك والأوزاعي وأبي إسحاق الفزاري وعلي بن المديني وأحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم، وكذلك ابن عدي تكلَّم على كثير من مباحث الجرح والتعديل وترجم للأئمَّة الجهابذة النُّقَّاد، إلا أنَّ ابن أبي حاتم ذكر مسائل الجرح والتعديل باختصار وأطال في تراجم الأئمَّة، وابن عدي رحمه الله أطال في الأمرين جميعًا، مع ما في مقدِّمته من زيادة كثيرٍ من المباحث على ما عند ابن أبي حاتم، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى توسَّع ابنُ عدي في تراجم الأئمَّة الجهابذة النُّقاد المتكلمين في الجرح والتعديل من حيث العدد وذكر كثيرًا من التَّراجم إلى عصره حتى ذكر مشايخه الذي يُعتمد قولهُم في الجرح والتَّعديل.

أمَّا وجه الشَّبه بين مقدِّمة "الكامل" ومقدِّمة "المجروحين" لابن حبان، فكلاهما ذكر أئمَّة النَّقد والجرح والتَّعديل المتكلِّمين في الرُّواة من لدن الصَّحابة إلى عصر المؤلفيْن وذكرا شيئًا من معرفتهم بأحوال الرِّجال وإمامتهم في هذا الشَّأن إلا أنَّ ما ذكره ابن عدي أكثر تفصيلا ممَّا هو عند ابن حبان، وكذلك اشتركا في ذكر بعض المباحث كعقوبة الكذب عن النَّبيِّ ﷺ، ومشروعية الكلام في الرُّواة، ووجوب بيان حالهم دفاعا عن الدِّين وذبًّا على سنة النبي ﷺ.

وبالنَّظر إلى محتوى مقدِّمة "الكامل" يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور كبيرة مع خطبة الكتاب:

أمَّا خطبة الكتاب فذكر ابن عدي بعد حمد الله ﷻ والصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ تسخيرَ الله ﷻ للأئمَّة الجهابذة لحفظ السُّنَّة ببيان أحوال الرُّواة ومعرفة الصَّحيح من السَّقيم، ثمَّ بيَّن منهجَه في كتابه باختصار، وأمَّا المحاور الثَّلاثة فتفصيلها كالآتي:

المحور الأوَّل: التوثُّق والاحتياط في أخذ الأحاديث والتَّحديث بها، والتَّحذير من التَّساهل في الرِّواية وذكر الفَرَق والخوف من ذلك، وإثم وعقوبة الكذب في حديث النَّبيِّ ﷺ وفي كلام النَّاس، تكلَّم ابن عدي في هذا المحور على أمورٍ مهمَّة جدًّا فيما يتعلَّق برواية الحديث ترجع إلى ما تقدَّم ذكره في العنوان، وهي الاحتياط في رواية الحديث وتبليغه والإقلال من الرِّواية خوفا وفَرَقًا من الزَّلل والخطأ بالزِّيادة أو النُّقصان، وخطورة وعقوبة الكذب من حيث العموم وفي حديث النَّبيِّ ﷺ، وأورد في ذلك ثلاثين بابًا، وهذه الأبواب وإن كان بعضها ليس مرتَّبًا على ما دلَّ عليه عنوان المحور، حيث وقع فيه تقديم وتأخير، إلا أنَّ محتواها يرجع إلى الأمور المتقدِّمة.

فعنون للباب الأوَّل بـ: " مَنْ أُقَلِّلُ الرِّوَايَةَ عنه مخافة الزلَّة"[1]، ذكر تحته أنَّ إقلال بعض الصَّحابة التَّحديث عن النَّبيِّﷺ سببه خوفهم الوَّعيد الذي جاء عن النَّبيِّﷺ في قوله: " من كذب عليَّ متعمِّدا، فليتبوأ مقعده من النَّار".

فأخرج بسنده عن كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، قال: قلت لأبي قتادة: حدِّثني بشيءٍ سمعتَه من رسول اللهﷺ، قال: إنِّي أخشى أن يَزِلَّ لساني بشيءٍ لم يقُلْه رسول اللهﷺ، إنِّي سمعته يقول: "من كذبَ عليَّ متعمِّدا، فليتبوأ مقعده من النَّار"[2].

وأخرج عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنسرضي الله عنه قال: ما يمنعُني أنْ أحدِّثكم حديثًا كثيرًا إلا أنِّي سمعت رسول اللهﷺ يقول: "من يَتعمَّد عليَّ الكذب، فليتبوأ مقعدَه من النَّار"[3].

وأخرج عن شعبة، عن عتَّاب قال: جاء أنسرضي الله عنه إلى الحجَّاج قال: فسمعته يقول: لولا أنِّي أخشى أن أُخْطِئ لحدَّثتُكم بأشياء قالها رسول اللهﷺ، وعن رسول اللهﷺ، أو سمعتها من رسول اللهﷺ، وذاك أنِّي سمعت رسول اللهﷺ يقول: "من كذب عليَّ متعمِّدا، فليتبوأ مقعده من النَّار"[4].

وأخرج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: سمعت عثمان بن عفَّانرضي الله عنه يقول: ما يمنعني أن أحدِّث عن رسول اللهﷺ أَلَّا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكن أشهد سمعته يقول: "من قال عليَّ ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النَّار"[5].

وأخرج عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزُّبير، عن بعض ولد صهيب، قال: قال له بنوه، يعني لصهيب: يا أبانا، مالك لا تحدِّثنا كما يتحدَّثُ أصحابُ رسول اللهﷺ؟ قال: قال رسولُ اللهﷺ: "من كذب عليَّ، كُلِّف يوم القيامة أن يعقد بين شعيرتين"، فذاك الذي يمنعني من الحديث[6].

والذي ذكره ابنُ عدي في هذا الباب ذَكَرَ نحوَه في الباب الحادي عشر والثَّاني عشر والثَّالث عشر والرَّابع عشر، فقد عنون للباب الحادي عشر بـ: " من شدَّد من الصَّحابة الرِّواية عنه فَرَقًا

---

[1] – الكامل(80/1).

[2] – المصدر نفسه(80/1).

[3] – المصدر نفسه(80/1).

[4] – المصدر نفسه(80/1-81).

[5] – المصدر نفسه(81/1).

[6] – المصدر نفسه(81/1).

من الكذب فيه، وقال: كبرنا ونسينا"[1]، وعنون للباب الثَّاني عشر بـ: " من كان منهم يقول لأَن يَخِرَّ من السَّماء أحبُّ إليه من أن يكذب عليه"[2]، وعنون للباب الثَّالث عشر بـ: " من كان منهم إذا حدَّث عنه فَزِعَ، وقال: أو كما قال، تحرُّجًا من الزِّيادة"[3]، وعنون للباب الرَّابع عشر بـ: " إنكار من أنكر منهم على من أكثر منهم الرِّواية عنه لئلا يكذب عليه"[4]، وذكر تحت الأبواب المتقدِّمة نحو ما ذكره تحت الباب الأوَّل من إقلال الصَّحابة من الحديث خوفا من الوعيد الشَّديد، ونحو هذه الأبواب ما ذكره تحت الباب السَّابع عشر الذي ترجم له بـ: " من اختار قِلَّة الحديث وذمَّ طلَبه وكثرتِه طلبَ السَّلامة من الكذب"[5]، لكن ذكر تحته آثارًا عن التَّابعين ومن بعدهم وليس عن الصَّحابة.

وبعد ذكر ما تقدَّم من إقلال أولئك الصَّحابة عن الحديث عن النَّبيِّ ﷺ بسبب ذلك الوعيد الموجود في الحديث، أخرج في البَّاب الثَّاني والثَّالث والرَّابع والخامس والسَّادس والسَّابع والثَّامن والتَّاسع والعاشر[6] هذا الحديث بألفاظٍ مختلفة على حسب عنوان التَّرجمة التي بوَّب بها.

ثمَّ ذكر ابن عدي في الباب الخامس عشر النَّهي عن كتابة الحديث ومن كان لا يرى ذلك وأنَّه لا بدَّ من الحفظ، ذكر تحته أثرين عن أبي سعيد الخدريﷺ في ذلك[7]، وقد علَّل ذلك ابنُ عدي بقصر الإسناد وسهولة الحفظ، ولذلك ذكر في الباب الذي بعده مباشرة وهو السَّادس عشر جواز كتابة الحديث وعلَّل ذلك بالحاجة إلى كتابته لوجود أسباب ذلك ومنه طول الإسناد[8]، وهذين البابين لا علاقة لهما ظاهرة بالأبواب قبلهما وبعدهما، وأحسب أنَّ ابنَ عدي ذكرهما لإبراز مسألة الاحتياط الذي كان عليه السَّلف في رواية الحديث وضبطه لكي يحدِّث به كما سمعه لا يزيد فيه ولا ينقص سواء كان من الحفظ أو من الكتاب.

بعد الأبواب المتقدِّمة ذكر ابن عدي حُرمة الكذب عموما وأنَّه مجانبٌ للإيمان سواء في الجِدِّ

---

[1] – الكامل(92/1).

[2] – المصدر نفسه(93/1).

[3] – المصدر نفسه(93/1).

[4] – المصدر نفسه(94/1).

[5] – المصدر نفسه(100/1).

[6] – المصدر نفسه(83/1-92).

[7] – المصدر نفسه(96/1).

[8] – المصدر نفسه(97/1).

أو الهزل، وما يجبُ أن يكون عليه المسلم عموما وطالب الحديث خصوصا من مجانة الكذب وما يقاربه ويشبهه ويؤدي إليه كالتدليس وقبول التَّلقين وتتبع الغريب، وقد ذكر ذلك في الأبواب العشرة التي الأبواب المتقدمة؛ من الباب الثَّامن عشر إلى الباب الثَّامن والعشرين[1].

وفي آخر هذا المحور ذكر ابن عدي في الباب التَّاسع والعشرين والثَّلاثين ظهور الكذَّابين من الإنس والجن آخر الزَّمان، فذكر في الباب التَّاسع والعشرين ظهور الكذَّابين الثلاثين الذين يدَّعون النبوة من الإنس في آخر الزَّمان[2]، وفي الباب الثلاثين ذكر ما يُتَوَّقع من ظهور الشياطين للنَّاس يحدثونهم بالأحاديث[3].

المحور الثَّاني: طبقات المتكلِّمين في الرُّواة من الصَّحابة فمن بعدهم، وذِكْرُ شيءٍ من تراجمهم وعلمهم ومعرفتهم بهذا الشَّأن واشتغالهم به، يمثِّلُ هذا المحور أكثر من نصف المقدِّمة حيث تجاوز عدد صحائفه المائة والعشرين صحيفة(120)، ذكر ابن عدي في هذا المحور طبقات الأئمَّة والعلماء الذي تكلَّموا في الرُّواة من لدن الصَّحابةﷺ إلى زمن شيوخه الذين أخذ عنهم العلم.

وقد ابتدأ تراجم هؤلاء الأئمَّة بجماعة من الصَّحابةﷺ وهم عمر بن الخطاب وعلي وابن عباس وعبد الله بن سلام وعبادة بن الصَّامت وأنس بن مالك وعائشة أمُّ المؤمنين، ثمَّ ثنَّى بجماعةٍ من التَّابعين كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والحسن وابن سيرين والشَّعبي والربيع بن خثيم والزهري وأيوب السختياني والأعمش، ثمَّ ثلَّثَ بجماعةٍ من أتباع التَّابعين كشعبة والثوري ومالك والأوزاعي وابن عيينة ويحي القطان وابن المبارك، ثمَّ طبقة تلي التي قبلها كوكيع وابن مهدي والشَّافعي، ثمَّ الذين أخذوا عن الطبقة التي قبلها وهي طبقة أئمَّة الدنيا في النَّقد والعلل والجرح والتَّعديل كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحي بن معين وإسحاق بن راهوية ومحمَّد بن عبد الله بن نمير وابن أبي شيبة والفلاس، ثمَّ طبقة تلي التي قبلها وهي قريبةٌ منها كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وابن واره، ثمَّ الطَّبقة التي بعدها والتي أدرك ابنُ عدي أيَّامها كصالح جزرة وعبد الله بن أحمد وموسى بن هارون الحمَّال، ثمَّ في الأخير طبقة أدركها ابن عدي وأخذ عنهم كالنَّسائي

---

[1] - الكامل(1/101-112).

[2] - المصدر نفسه(1/114-115).

[3] - المصدر نفسه(1/115-117).

وعبدان الأهوازي وأبي عروبة الحرَّاني وعليِّك الرازي.

وكانت المادة العلمية في ترجمة كلِّ واحدٍ من هؤلاء الأئمَّة تختلف بين إمام وآخر، فنجدها لا تتجاوز النَّصف صحيفة في ترجمة بعضهم بل لا تتجاوز بعض الأسطر، بينما نجدها في ترجمة آخرين تجاوزت الخمس عشر صحيفة طبعًا بالخطِّ الدَّقيق الذي قد تصل إلى أكثر من أربعين صحيفة بالخط العادي.

واختلافُ المادة العلمية في ترجمة هؤلاء أمرٌ طبيعي وذلك حسب ما توفَّر لابن عدي من معلومات عن كلِّ ترجمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ المشاهير من أئمَّة النَّقد من أمثال شعبة ومالك والثَّوري والقطَّان وابن مهدي وأحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وغيرهم لا شك أنَّ بسبب معرفتهم وكثرة كلامهم في الرُّواة والرِّوايات وشهرتهم بذلك وحرص من بعدهم على نقل كلامهم جعلت المادة العلمية في حقِّهم موجودة ومتوافرة وغزيرة.

ولذلك يمكن تقسيم الكلام على هذه الطبقات إلى قسمين؛ الأوَّل: من كانت ترجمتهم قصيرة والمادة المعروضة في حقِّهم قليلة، والقسم الثَّاني: التَّراجم الطويلة والمتوسطة والتي كانت المادة العلمية طويلة نوعا ما.

القسم الأوَّل: التَّراجم القصيرة، ومعظم التَّراجم من هذا القسم، كتراجم الصَّحابة وكبار التابعين؛ ابن المسيب وابن جبير والحسن وابن سيرين والشَّعبي، وكذا من بعد هؤلاء كأبي مسهر وسعيد بن منصور والنَّسائي وعبد الله بن أحمد وأبي عروبة الحرَّاني وغيرهم، وذكر ابنُ عدي في تراجم هذا القسم قول أو قولين أو ربما ثلاثة وأربعة أقوال للمترجم له في الكلام في الرُّواة أو ثناء العلماء على المترجم له إمامته في هذا الشَّأن.

القسم الثَّاني: التَّراجم الطَّويلة أو المتوسِّطة، وهي تراجم المشاهير من أئمَّة النَّقد من أمثال شعبة ومالك والثَّوري والقطَّان وابن مهدي وأحمد وابن معين وابن المديني والبخاري، فقد أكثر ابن عدي في هذا القسم من ذكر ما يدلُّ على معرفة هؤلاء بالحديث والنَّقد وما يدلُّ على إمامتهم في هذا الشَّأن، وكانت أطول التَّراجم على الإطلاق هي ترجمة شعبة بن الحجاج في حوالي أربعة عشر صحيفة، ثمَّ تليها ترجمة الثَّوري في ثمان صفحات، وبعدهما ترجمة كل من مالك وابن المبارك وابن مهدي والشَّافعي لكلِّ واحدٍ منهم خمس صفحات، وقريب منهم ترجمة يحيى بن معين، ومادة هذا القسم تُشبه إلى حدٍّ بعيد ما ذكره ابن أبي حاتم عن الأئمَّة الجهابذة النقَّاد

في "تقدمة المعرفة"، ولذلك كان ابنُ عدي كما فعل ابنُ أبي حاتم في عرض ترجمة كلِّ إمامٍ من هؤلاء الأئمَّة يركز فيه على عناصر مُهِمَّةٍ ومشتركة تقريبا، فيذكر:

1 – أقوالا خاصَّة للإمام في الرُّواة عامَّة أو في مسائل علوم الحديث، كما أورد في ترجمة شعبة قولَه: "لا يجيء الحديث الشَّاذ إلا من الرَّجل الشَّاذ"[1]، وأورد في ترجمة مالك قوله: "لا يؤخذ العلم من أربعة، وخذوا ممن سوى ذلك؛ لا يؤخذ من سفيه معلن بالسَّفه وإن كان أروى النَّاس، ولا من صاحب هوى يدعو النَّاس إلى هواه، ولا من كذَّاب يكذب في أحاديث النَّاس وإن كنت لا تتَّهمه أن يكذب على رسول اللهﷺ، ولا من شيخ له عبادة وفضل إذا كان لا يعرف ما يحدِّث"[2]، وأورد في ترجمة الثَّوري قوله: "لما استعمل الرُّواة الكذب استعملنا لهم التأريخ"[3]، وأورد في ترجمة ابن المبارك قول عبدة بن سليمان المروزي، قال: "قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة، قال: تعيش لها الجهابذة"[4]، وأورد في ترجمة قوله يحي القطَّان: " لا تكتب عن كلِّ أحد ممَّن لا يعرف، فإنَّه لا يبالي عمَّن حدَّث"[5]، وأورد في ترجمة أحمد بن حنبل قوله: " ثلاثُ كتب ليس لها أصول؛ المغازي والملاحم والتَّفسير"[6]، وأورد في ترجمة يحي بن معين قوله: " صاحبُ الانتخاب يندم، وصاحب النَّسخِ لا يندم"[7].

2 – ثناء العلماء على الإمام في علمه وإمامته ومعرفته بالنَّقد والعلل والجرح والتَّعديل، كما أورد في ترجمة شعبة قول أحمد: "كان شعبة أمَّةً وحده في هذا الشَّأن، يعني في الرِّجال"[8]، وذكر في ترجمته كذلك عن جماعة من الأئمَّة قولهم: "شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث"[9]، وأورد في ترجمة الثَّوري عن جماعة قولهم: "سفيان الثَّوري أميرُ المؤمنين في الحديث"[10]، وأورد في ترجمته

---

[1] – الكامل(151/1).
[2] – المصدر نفسه(178/1).
[3] – المصدر نفسه(169/1-170).
[4] – المصدر نفسه(192/1).
[5] – المصدر نفسه(186/1).
[6] – المصدر نفسه(212/1).
[7] – المصدر نفسه(218/1).
[8] – المصدر نفسه(155/1).
[9] – المصدر نفسه(155/1).
[10] – المصدر نفسه(165/1).

كذلك قول سفيان بن عيينة لرجل: "ويحك، قد أتيتُ الحجاز واليمن والشَّام وجالستُ النَّاس، لا والله ما رأيتُ أحدًا قط أبصر ولا أعلم بالحديث من سفيان بن سعيد الثَّوري"[1]، وأورد في ترجمة مالك قول يحي القطَّان: "كان مالك بن أنس إمامًا في الحديث"[2]، وذكر في ترجمته كذلك قول يحي بن معين: "مالك أميرُ المؤمنين في الحديث"[3]، وأورد في ترجمة يحي القطَّان قولَ أحمد بن حنبل: "ما رأيتُ مثلَ يحي بن سعيد القطان"[4]، وأورد في ترجمة ابن المبارك قول عبد الرحمن بن مهدي: "ما رأيتُ مثل ابن المبارك"[5]، وأورد في ترجمة وكيع بن الجرَّاح قول عبد الرزاق الصنعاني: "رأيتُ الثَّوري وابنَ عيينة ومعمرًا ومالكا ورأيتُ ورأيتُ، فما رأت عيناي قط مثل وكيع"[6]، وأورد في ترجمة عبد الرَّحمن بن مهدي قول عليِّ بن المديني: "أعلم النَّاس بالحديث عبد الرحمن بن مهدي"[7]، وقولَه: "لو حَلَفْتُ بين الرُّكن والمقام لحلفتُ أَنِّي لم أر أحدًا أعلمُ من عبد الرَّحمن بن مهدي"[8]، وأورد في ترجمة أحمد قول عبد الله بن محمَّد بن عبد العزيز: "حدَّثنا أحمد بن حنبل إمام الدنيا"[9]، وأورد في ترجمة أبي زرعة قول أبي بكر بن أبي شيبة وقيل له: من أحفظ من رأيتَ؟ فقال: "ما رأيت أحدا أحفظ من أبي زرعة الرَّازي"[10].

3 – بعض الأمور الأخرى تخص الإمام كتعبه ومقاساته في طلب العلم وحرصه عليه، وتعظيمه حديث النَّبيِّ ﷺ، كما أورد في ترجمة شعبة قول الحجَّاج بن أرطاة وقيل له: من رأيت أتعب النَّاس في الحديث؟ فقال: "ذاك البائس شعبة"[11]، وأورد في ترجمة الثَّوري قول يحي القطان:

---

[1] – الكامل(170/1).
[2] – المصدر نفسه(168/1).
[3] – المصدر نفسه(168/1).
[4] – المصدر نفسه(185/1).
[5] – المصدر نفسه(189/1).
[6] – المصدر نفسه(197/1).
[7] – المصدر نفسه(199/1).
[8] – المصدر نفسه(199/1).
[9] – المصدر نفسه(211/1).
[10] – المصدر نفسه(228/1).
[11] – المصدر نفسه(158/1).

"كنتُ إذا حدَّثت سفيان بشيء ليس عنده اغتمَّ"[1]، وأورد في ترجمة مالك قول إبراهيم بن عبد الله بن قريم الأنصاري قاضي المدينة: "مرَّ مالكُ بن أنس على أبي حازم وهو جالس فجازه، فقيل له: فقال: إنِّي لم أجد موضعًا لأجلس فيه، وكرهتُ أن آخذ حديث رسول اللهﷺ وأنا قائم"[2]، وأورد في ترجمة سفيان بن عيينة قولَ وكيع: "سمع سفيان من الزُّهري وهو ابن ست عشرة سنة، قال: وكان الزُّهري يُجْلِسُه على فخذه ويُحدِّثُه استظرافا له"[3]، وأورد في ترجمة الشَّافعي قول ابن هشام النَّحوي: "طالت مُجَالستُنَا مع محمَّد بن إدريس الشَّافعي، فما سمعتُ منه لحنةً قط، ولا كلمةً غيرُها أحسن منها"[4]، وأورد في ترجمة أحمد قول الشَّافعي: "خرجتُ من العراق، فما خلَّفتُ بالعراق رجلا أفضل ولا أعلم ولا أتقى من أحمد بن حنبل"[5]، وأورد في ترجمة ابن معين قول أحمد بن عُقبة: "وسألتُ يحيى بن معين: كم كتبتَ من الحديث يا أبا زكريا؟ قال: كتبتُ بيدي هذه ستمائة ألف حديث، قال أحمد: وإنِّي لأظنُّ أنَّ المحدِّثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف"[6]، وأورد في ترجمة أبي زرعة قول أبي يعلى الموصلي: "ما سمعنا بذكر أحدٍ بالحفظ إلا كان اسمُه أكثر من رؤيته إلا أبو زرعة الرَّازي، فإنَّ مشاهدتُه كانت أعظم من اسمه، وكان لا يرى أحدًا من هو دونه في الحفظ أنَّه أعرف منه، وكان قد جمع حفظ الأبواب والشُّيوخ والتَّفسير وغير ذلك، وكتبنا بانتخابه بواسط ستَّة آلاف"[7].

المحور الثَّالث: صفة من يؤخذ عنه ومن لا يؤخذ عنه، والتَّحذير من التَّحديث عن غير الثِّقات، وفضل علماء الحديث المبيِّنين لحال الرُّواة، أورد ابنُ عدي في هذا المحور عددًا من الأبواب، ابتدأها بأبوابٍ في التَّحذير من الرِّواية عن الضُّعفاء، ثم ذكرَ بابًا واحدًا في فضل العلماء الذين يميِّزون حال الرُّواة وبيان ضعفهم، ثمَّ ذكر في الأخير أبواب في صفة من يؤخذ عنه

---

[1] – الكامل(168/1).
[2] – المصدر نفسه(177/1).
[3] – المصدر نفسه(184/1).
[4] – المصدر نفسه(206/1).
[5] – المصدر نفسه(210/1).
[6] – المصدر نفسه(217/1).
[7] – المصدر نفسه(228/1).

العلم ومن لا يؤخذ[1].

فذكر باب بعنوان: "مَن مَدَحَ العراق وذمَّهم البصرة والكوفة وبغداد، ومدح الحجاز ورواتهم وذمَّهم"[2]، وآخر بعنوان: "ما يُخاف على هذه الأمَّة من الهَلَكَة إذا رووْا عن غير الثِّقات"[3]، وعنون لباب بـ: "ما يُذكر عن الصَّالحين من الكذب ووضع الحديث"[4]، ولآخر بـ: "من رَغِبَ في الكذب واستحلاه وقال: الحديث فتنة"[5]، وهذه الأبواب كلُّها فيها التَّحذير عن الرِّواية عن غير الثِّقات، سواءٌ من حيث العموم، أو ضعفاء بعض الأمصار كالكوفة، أو ما يقع فيه الصَّالحين من الوضع غير المقصود.

وذكر بابًا بعنوان: "ذكرُ القوم الذِّين يُميِّزون الرِّجال وضعفهم وصفتهم"[6]، أخرج فيه حديث: "لِيَحْمِل هذا العلم من كلِّ خَلَفٍ عدولُه، يَنْفُون عنه تحريف الغَّالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين" بلفظ الأمر، وبلفظ الإخبار: " يَحْمِلُ هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدولُه،..."، فأخرجه بعدة أسانيد عن عددٍ من الصَّحابة[7]، وهذا فيه الإخبار أنَّ هذا العلم يَحملُه العدول من كلِّ عصر، ومقتضى ذلك أنَّ علماء الجرح والتَّعديل الذين يُبَيِّنُون حالَ الرُّواة من أعدل النَّاس في كلِّ عصر.

---

[1] – الملاحظ على هذه الأبواب وكذلك في بعض ما تقدَّم أنَّ الأحاديث التي يُخرجها ابنُ عدي تحتها أكثرها ضعيف بل ومنكر بل وفيها حتى الموضوع، كالحديث الذي أخرجه تحت باب: " ما يخاف على هذه الأمة من الهلكة إذا رووا عن غير الثقات"، وهو ما روي عن النبيﷺ: " هلاك أُمَّتِي في العصبيَّة والقدرية والرِّواية عن غير ثبت"، والحديث الذي أخرجه تحت باب: " نهي الرجل أن يأخذ العلم إلا عمن يرضاه لأن العلم دين"، وهو ما روي عن النبيﷺ: "إنَّ هذا العلم دين، فلينظر أحدكم ممن يأخذ دينه"، والحديث الذي أخرجه تحت باب: " نهي الرجل أن يأخذ العلم إلا ممن تقبل شهادته ويكون مشهورا بالطلب"، وهو ما روي عن النبيﷺ: "لا تأخذوا العلم إلا ممن تجيزون شهادته"، وهذه الأحاديث كلُّها ضعيفة وبعضها منكر والآخر منها موضوع، وهكذا بقية الأبواب، ومناقشة ذكر هذه الأحاديث في هذه الأبواب ليس هذا محله.

[2] – الكامل(242/1).

[3] – المصدر نفسه(243/1).

[4] – المصدر نفسه(246/1).

[5] – المصدر نفسه(247/1).

[6] – المصدر نفسه(247/1).

[7] – المصدر نفسه(247/1-250).

وذكر بابا بعنوان: " نهيُ الرَّجل أن يأخذ العلم إلا عمَّن يرضاه، لأنَّ العلم دين"[1]، وآخر بعنوان: " نهيُ الرَّجل أن يأخذ العلم إلا ممَّن تُقبل شهادُته، ويكون مشهورًا بالطَّلب"[2]، ثمَّ في الأخير ذكر باب: " صفة من لا يُؤخذ عنه العلم"[3]، وآخر بعنوان: " صفة من يؤخذ عنه العلم"[4]، وهذه الأبواب كلُّها في صفة من يؤخذ عنه العلم ومن لا يؤخذ.

وبالكلام على مُقدِّمة "الكامل" لابن عدي نكون قد انتهينا من الكلام على مقدِّمات مصادر السُّنَّة ومقدِّمات كُتُب الجرح والتَّعديل وهي المقدِّمات المقرَّرة في هذا المقياس، وقد سبقت الإشارة في مدخل هذا البحث إلى وجود إخلال في مُقَرَّر هذا المقياس ولسدِّ هذا الإخلال وإكمالا للمقرر في هذا المقياس أضفنا الكلام على مقدَّمتين مهمَّتين من مُقَدِّمات مصادر السُّنَّة هما: رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف كتابه "السنن"، ومقدِّمة صحيح ابن حبان المعروف بـ: "التَّقاسيم والأنواع"، ولذلك جعلت لهما مبحثين إضافيين، كمل بهما تمام التِّسعة.

---

[1] – الكامل(251/1).

[2] – المصدر نفسه(255/1).

[3] – المصدر نفسه(257/1).

[4] – المصدر نفسه(260/1).

المبحث الثَّامن: رسالة الإمام أبي داود(ت: 275هـ) إلى أهل مكة

قد تقدَّم أنَّ مقدِّمات كتب السُنَّة تنقسم باعتبارٍ من الاعتبارات إلى مقدِّمةٍ مُتَّصِلَة بالكتاب ومقدِّمة منفصلة عن الكتاب، وتُعتبر رسالة أبي داود إلى أهل مكة بالتَّعريف بكتابه "السنن" كالمقدِّمة لكتابه "السنن" إلا أنَّها منفصلة ومتأخِّرة في التَّأليف عن كتابه، حيث ألَّف الإمام كتابه "السُّنن" وانتشر في أقطار الدولة الإسلامية في ذلك الوقت، وكان من تلك الأقطار بطبيعة الحال مكة المكرمة، ولما وصل لأهل العلم في مكَّة ونظروا فيه أشكل عليهم بعض المسائل فيه ممَّا جعلهم يستفصلون عنها من مؤلِّفها الذي مازال حيًّا وقتئذ، فكتب لهم الإمام أبوداود في ورقات الإجابة عن تلك الإشكالات وأرسلها لأهل مكة ومن ثَمَّ سُمِّيت تلك الأجوبة بـ: "رسالة أبي داود لأهل مكة"، وهذه الرِّسالة وإن كانت صغيرة في حجمها لكنَّها كبيرةٌ في مضمونها، إذ حوت على مسائل مُهِمَّةٌ للغاية في علوم الحديث.

ويمكن تقسيم المسائل التي ذكرها الإمام أبو داود في هذه الرِّسالة إلى أربعةِ محاور أصول، ويندرج تحت كلِّ محورٍ عددٌ من المسائل:

المحور الأوَّل: وصف أحاديث كتاب "السنن".

تكلَّم الإمام أبو داود على أحاديث كتابه "السنن" في هذه الرِّسالة، وكان الكلام عليها من حيث:

1 – الموضوع: قد نصَّ الإمام أبو داود في هذه الرِّسالة أنَّ كتابه مصنَّفٌ في جمع أحاديث الأحكام، وهي أحاديث الفقه من الحلال والحرام في العبادات والمعاملات، وأنَّه اقتصر على هذا النوع من الأحاديث فقال: " ولم أصنف في كتاب "السنن" إلا الأحكام ولم أصنف كتب الزُّهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثَّمانمائة كلُّها في الأحكام، فأمَّا أحاديث كثيرة في الزُّهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجه"[1].

---

[1] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 54)، ومع أنَّ الإمام أبا داود قد صرَّح هنا أنَّه اقتصر على إخراج أحاديث الأحكام التي هي أحاديث الفقه من الحلال والحرام إلا أنَّ النَّاظر في كتابه "السنن" يلحظ وجود عدة أبواب لا علاقة لها مباشرة بالأحكام، ككتاب السنة، وقد أخرج تحته أحاديث العقيدة وفيها الرد على الجهميَّة، وكذا كتاب القراءات وكتاب الفتن والملاحم، فإذا كانت هذه الأحاديث وخصوصا أحاديث العقيدة لا علاقة لها مباشرة بالأحكام، فلماذا أخرجها أبو داود إذا في كتابه الذي نصَّ أنَّه في الأحكام؟ والجواب على ذلك والعلم عند الله تعالى من وجهين؛ أحدهما: أنَّ الفقه بغير عقيدة سليمة لا ينفع صاحبه إذ العقيدة الصحيحة هي أساس الأعمال، والثَّاني: أنَّ دراسة مسائل الفقه

2 – الدَّرجة وحكم أبي داود على الأحاديث: يعني درجة أحاديث "السُّنن" من جهة الصِّحة والضَّعف والشُّهرة والغرابة، وكلام أبي داود عليها، فقد تكلَّم الإمام أبو داود على درجات أحاديث السنن" وأنَّ أكثرها صحيح فقال: "فإنَّكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن"، أهي أصحُّ ما عرفت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم، فاعلموا أنَّه كذلك كله إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسنادا والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فربما كتبت ذلك"[1]، ومراد أبي داود بهذا الكلام أنه يذكر في الباب أصح ما عنده، وهذه العبارة وإن كانت لا تدلُّ على الصِّحة المطلقة لأنَّ قوله: "أصح" يعني أمثل ما في الباب فقد يكون الحديثان صحيحين فيقدم أقواهما وقد يكونا ضعيفين فيقدم أمثلهما ضعفا إلا أنَّ واقع سنن أبي داود يدلُّ على أنَّ أكثر أحاديثه صحيحة فعلا، ومع ذلك أخرج الإمام أبو داود الضَّعيف وما يقاربه فقال: "ذكرت الصَّحيح وما يشبهه ويقاربه"[2]، وأنَّه أعرض عن المتروك وشديد الضعف في الغالب فقال: "وليس في كتاب "السنن" الذي صنَّفتُه عن رجلٍ متروك الحديث شيء"[3]، ومع ذلك نصَّ على أنَّه قد يُخرج المنقطع كالمرسل والمدلس إذا لم يجد في الباب الحديث الصَّحيح، فقال: "وإن من الأحاديث في كتابي "السنن" ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس وهو إذا لم توجد الصِّحاح"[4]، بل قد صرَّح أنَّه يُخرج المنكر والشديد الضعف أحيانا لكنه يبينه فقال: "وإذا كان فيه حديث منكرٌ بيَّنتُ أنَّه منكر وليس على نحوه في الباب غيره"[5]، وقال كذلك: "وما

مجردة والمداومة على ذلك تقسي القلب وتكسبه شعثا، فذكر أبواب العقيدة والفتن والملاحم لترقيق وتليين القلب، وهذا يشبه صنيع الإمام مالك تماما في موطئه، وينظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري لعبد المجيد محمود(ص 423).

[1] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 30-31).

[2] – هذه العبارة ساقطة فيما وقفت عليه من المطبوع من رسالة أبي داود إلى أهل مكة، وقد ذكرها غير واحد من العلماء، بل ذَكَرْتُهَا أغلبُ كتبِ المصطلح؛ كالتقريب للنَّووي، وشرح التَّبصرة للعراقي، والنكت لابن حجر والزركشي والأبناسي، واختصار علوم الحديث لابن كثير، وفتح المغيث للسخاوي، وتدرب الرَّاوي للسيوطي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغيرها، بل وذكرتها حتى غير كتب المصطلح، وذكرها الحازمي في شروط الأئمة الخمسة(ص 169) من رواية ابن داسة عن أبي داود في رسالته لأهل مكة، كلُّ من تقدَّم ذكر هذه العبارة على أنها من رسالته، فَلْتُضَاف هذه العبارة في الرِّسالة.

[3] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 33).

[4] – المصدر نفسه(ص 48).

[5] – المصدر نفسه(ص 33).

كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته"[1]، وأفاد أنه ما سكت عنه فهو صالح فقال: "ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض"[2]، وقد صرَّح الإمام أبو داود أنه ربما لم يظهر له درجة الحديث فيترك إخراجه أحيانا ويتوقف فيه أخرى وقد يخرجه في أحيانا أخر فقال: "وربُّما كان في الحديث ما تثبت صحة الحديث منه إذا كان يخفى ذلك عليَّ، فربُّما تركتُ الحديث إذا لم أفقهه[3]، وربما كتبته وبينته، وربما لم أقف عليه، وربما أتوقف عن مثل هذا"[4].

3 – الأهمية: أثنى الإمام أبو داود على أحاديث كتابه وافتخر بها، حتى وصل في بعض الأحيان إلى المبالغة في ذلك، فقال في بيان شهرتها: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب "السنن" أكثرها مشاهير، وهي عند كلِّ من كَتَبَ شيئًا من الحديث، إلا أنَّ تمييزَها لا يقدر عليه كلُّ النَّاس، والفَخْرُ بها أنَّها مشاهير"[5]، وقال مقدِّما إياها على ما في كتب الأئمَّة قبله كمالك وابن المبارك ووكيع وعبد الرزاق: "وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك ولا كتاب وكيع إلا الشيء اليسير وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل، وفي كتاب "السنن" من موطأ مالك بن أنس شيءٌ صالح، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق، وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم أعني مصنفات مالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق"[6]، وقال مُبْرِزًا جانب الاستقصاء فيها ومفتخرا بذلك: "ولا أعرف أحدًا جمع على الاستقصاء غيري، وكان الحسن بن علي الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث"[7]، وقال كذلك: "وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النَّبيِّ ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه إلا أن يكون كلام استخرج من الحديث

---

[1] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 37).

[2] – المصدر نفسه(ص 38-41)، واختلف العلماء في قوله: "ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح"، هل صالح للاحتجاج أو للاعتبار، لكن الظاهر أنَّ مراده الصَّلاحية للاحتجاج، لأنَّ سياق كلام أبي داود في هذه الرسالة يدلُّ على ذلك، وعلى كلِّ حال فواقع كتاب أبي داود يخالف ما ذكره مِنْ أنَّ ما سكت عنه فهو صالح، وينظر تفصيل ذلك: النُّكت على ابن الصلاح لابن حجر(1/435-445).

[3] – الظاهر جدًّا أنَّه يريد فقه درجته وإسناده وليس المقصود أنه لم يفقه معناه من جهة المتن كما ذهب إليه بعضهم، لأنَّ سياق كلام الإمام كله في الكلام على درجة أحاديث "السنن" وليس في فقهها.

[4] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 50).

[5] – المصدر نفسه(ص 47).

[6] – المصدر نفسه(ص 33-43).

[7] – المصدر نفسه(ص 35).

ولا يكاد يكون هذا"[1]، وقال في بيان اشتمال كتابه على أصول مسائل الفقه: "وأمَّا هذه المسائل مسائل الثَّوري ومالك والشَّافعي فهذه الأحاديث أصولها"[2]، وقد تكررت عبارات أبي داود في مدح كتابه "السنن" وأحاديثه حتى وصل حدَّ المبالغة في ذلك، فقال: "ولا أعلمُ شيئًا بعد القرآن ألزم للنَّاس أن يتعلَّموه من هذا الكتاب، ولا يَضُرُّ رجلا أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب شيئا، وإذا نظر فيه وتدبَّره وتفَهَّمه حينئذٍ يعلم مقداره"[3]، ومع الافتخار الواضح بكتابه كما سبق في العبارات الآنفة إلا أنَّه قد تخللت تلك العبارات كلمات التَّواضع وإبعاد التزكية عن النَّفس، فقال: "وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر"[4].

4 – التَّكرار، نصَّ الإمام أبو داود في هذه الرسالة أنَّه لا يكرر الأحاديث إلا لفائدة، فقال: "وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث"[5]، ولأنَّ الإمام أبو داود رام الاختصار في كتابه لأجل أن يقف القارئ على الفائدة الفقهية المرجوة منه ولأجل أن ينتفع النَّاس به، فإنَّه إضافة إلى ما سبق فإنَّه يختصر الحديث الطَّويل ويقتصر على وجه الشَّاهد منه لأجل ما تقدَّم فقال: "وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرت لذلك"[6]، وكذلك يذكر حديثا أو حديثين فقط في الباب للسبب نفسه، فقال: "ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته"[7].

5 – العدد، ذكر الإمام أبو داود عدد أجزاء وأحاديث "السنن"، فقال على عدد الأجزاء: "وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءا مع المراسيل منها جزء واحد مراسيل"[8]، وقال على

---

[1] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 45).

[2] – المصدر نفسه(ص 46).

[3] – المصدر نفسه.

[4] – المصدر نفسه(ص 45).

[5] – المصدر نفسه(ص 31-32).

[6] – المصدر نفسه(ص 32).

[7] – المصدر نفسه(ص 31).

[8] – المصدر نفسه(ص 51).

الأحاديث المسندة والمرسلة: "ولعلَّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ونحو ستمائة حديث من المراسيل"[1]، وقال كذلك: "فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام"[2]، وقد ذكر الإمام في أول الرسالة أنه اقتصر على حديث أو حديثين في الباب لأجل الاختصار وأنم ينتفع الناس به، فقال: "ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته"[3].

المحور الثَّاني: الكلام على مسائل علوم الحديث، تكلَّم الإمام أبو داود في هذه الرسالة على اختصارها على مسائل مهمَّة في علوم الحديث بعضها من أعيان مسائل علوم الحديث، ويمكن حصر تلك المسائل فيما يأتي:

_ الحديث المرسل وحجيته، وقد ذكر الإمام أبو داود أنَّ المرسل كان حُجَّة عند بعض أئمَّة الحديث، ونصَّ على أنَّ أوَّلَ من ردَّ المراسيل الإمام الشافعي ثمَّ تابعه على ذلك أحمد وغيره من أئمة الحديث، فقال: "وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم"[4]، وهذا الكلام يشعر أنَّ المرسل كان قبل الإمام الشَّافعي حجَّة مطلقا وأنَّ أوَّل من شهَّر القولَ بعدم حُجِّيته هو الإمام الشَّافعي ثمَّ تتابع القول بذلك بعده، وقول أبي داود جاء معناه الإمام ابن جرير رحمه الله حيث قال: "إنكار المرسل بدعةٌ حدثت بعد المائتين"[5]، لكن الظاهر أنَّ المراسيل التي يقصدها الإمام أبو داود هي المراسيل القوية وليست كلَّ المراسيل، بمعنى أنَّ قبول أو ردَّ المرسل فيه تفصيلٌ، فلا يقبل مطلقا ولا يرد مطلقا، وهذا الذي كان عليه

---

[1] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 52)، وقول أبي داود: "ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث" قد يخالفه واقع بعض النسخ من "السنن" والتي تجاوز عددُها الأربعة آلاف وثمانمائة، والجواب على ذلك راجع إلى الاختلاف في العدِّ الذي اعتمده المحققون، كما يرجع كذلك إلى الاختلاف في روايات كتاب "السنن"، فإنَّه من المعلوم أنَّ كتاب "السنن" له رواياتٌ كثيرة؛ من أشهرها: رواية اللؤلؤي ورواية ابن داسه، وبينها اختلافٌ في عدد الأحاديث.

[2] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 54).

[3] – المصدر نفسه(ص 31).

[4] – المصدر نفسه(ص 32).

[5] – النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(492/1).

الأئمَّة حتى مالك وأحمد[1]، لكن الشَّافعي هو من فصَّل وبيَّن وشهَّر هذه المسألة، ولذلك جاء قول ابن جرير الطبري المتقدِّم بلفظ آخر، فقد قال ابن رجب: " وقد ذكر ابنُ جرير وغيره أنَّ إطلاق القول بأنَّ المرسل ليس بحجة من غير تفصيل بدعةٌ حدثت بعد المائتين"[2]، ثم أفادنا الإمام أبو داود أنَّه إذا لم يوجد في الباب إلا المرسل فإنَّه يحتج به لكنَّه ليس هو في القوة مثل المتصل، فقال: "فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة"[3]، والظاهر أنَّ لأجل هذا المذهب ألَّف كتابه "المراسيل"، وهي الأحاديث المرسلة في الأحكام وهذا الكتاب كالتَّتِمة لكتابه "السنن"، فلمَّا كان المرسل من المرفوع كالمسند أراد أبو داود أن يذكر الأحاديث المرفوعة في الأحكام، فذكر المسندات والمراسيل، ولما كانت تختلف في القوَّة وأنَّ المسند أقوى من المرسل فصلهما وجعل السنن المسندة كتابا مستقلا والسنن المرسلة كتابا مستقلا.

_ **حكم الحديث الغريب**، تكلَّم الإمامُ أبو داود على حكم الحديث الغريب، فبعد أن ذكر أنَّه خرَّج في كتابه "السنن" الأحاديث المشهورة وافتخر بذلك، بيَّن أنَّ الحديث الغريب لا يحتج به، فقال: "فإنَّه لا يُحتج بحديثٍ غريبٍ ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم"، ولا يقصد الإمام أبو داود هنا الحديث الفرد، أو رد الغريب مطلقا، وإنَّما يقصد نوعًا من الأحاديث الغريبة وهي المردودة، بدليل أنَّه ذكره في مقابل المشهور، فإنَّ الأحاديث المشهورة التي عرفها النَّاس إذا رُوي ما يخالفها فإنَّ الأئمة يُضَعِّفُونها، وقد كانوا يعللون الحديث الغريب بالحديث المشهور[4]، والذي يدلُّ على أنَّ أبا داود ما أراد رد كلِّ الأحاديث الغريبة قوله بعد العبارة السَّابقة: "ولو احتج رجلٌ بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يُحتجُّ بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديثُ غريبًا شاذًّا"[5]، وهذ تفسيرٌ منه بالمقصود من الحديث الغريب المردود، وهو ما كان شاذًّا مخالفا للأحاديث المشهورة، وقد ختم عبارته السابقة بقوله: "فأما الحديث

---

[1] – ينظر: النُّكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح للزركشي(1/491-496)، وشرح علل الترمذي(1/542-557).

[2] – شرح علل الترمذي(1/544).

[3] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 33).

[4] – ينظر كتاب: إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور لسعيد محمَّد حمد المرِّي.

[5] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 47).

المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد"[1]، وهذا يدلُّ على أنَّ الإمام أبا داود أراد الحديث الغريب الذي يقابل المشهور، فأمَّا الحديث الغريب المحفوظ فهذا لم يقصدُه الإمام أبو داود قطعًا.

ـ **اختصار الحديث،** ذكر أبو داود أنَّ الحديث إذا كان طويلا فإنَّه يقتصر على موطن الشَّاهد منه، فقال: "وربما اختصرت الحديث الطويل لأنِّي لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرت لذلك"[2]، وهذا تصريح من الإمام أبي داود على جواز اختصار الحديث، وهي مسألة مشهورة في علوم الحديث وهي حكم اختصار الحديث والتصرف فيه من المحدث.

المحور الثَّالث: درجات الرُّواة في كتاب "السُّنن".

نصَّ الإمام أبو داود في هذه الرِّسالة على أنَّه لم يخرج عن راو متروك، فقال: "وليس في كتاب "السنن" الذي صنَّفتُه عن رجل متروك الحديث شيء"[3]، وهذا يجعل كتاب أبي داود نظيف الأسانيد من حيث العموم، ولذلك أثنى على أحاديثه كثير من العلماء، وأنَّ الأحاديث الضَّعيفة جدًّا في سنن أبي داود قليل بالمقارنة مع جامع الترمذي وسنن ابن ماجه، وبمقارنة بسيطة وسريعة بين الأحاديث الموضوعة والضَّعيفة جِدًّا في هذه الكتب من خلال أحكام الشيخ الألباني نجد أنَّ سنن أبي داود أقلَّها حديثًا ضعيفا جدًّا بعد سنن النَّسائي.

المحور الرَّابع: الإشارة إلى أهمية الموقوفات.

لا تخفى على طالب العلم أهمية الموقوفات في مسائل الفقه، لأنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم أعلم النَّاس بمسائل الدِّين كلِّها من العقائد والحلال والحرام وغيرها، لأنَّهم شاهدوا التنزيل وتعلَّموا من سيِّد المرسلينﷺ، فهم أفهم النَّاس لمراد اللهﷻ ومراد رسولهﷺ، ولذلك تتابع علماء السَّلف

---

[1] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 47).

[2] – المصدر نفسه(ص 32).

[3] – المصدر نفسه(ص 33)، ومع أنَّ الإمام أبا داود قال هذا القول إلا أنَّه قد وجد في كتاب "السنن" بعض الرُّواة المتروكين كعمرو بن واقد، ومحمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَمَاني، وإسحاق بن أبي فروة، فكيف يقول الإمام أبو داود هذا القول ثمَّ يكون في كتابه مثل هؤلاء المتروكين، والجواب على ذلك، إمَّا أن يكون ذلك على حسب الغالب، وإمَّا أن هؤلاء الرُّواة متروكون عند غير أبي داود ويكون هذا من باب الاجتهاد في درجات الرُّواة، والله أعلم، ثم وجدت في كلام ابن رجب ما يؤيد الكلام المتقدم، ينظر: شرح علل الترمذي(612/2).

على بيان أهمية هذا الأمر، وقد أشار الإمام أبو داود في هذه الرِّسالة إلى هذا الأمر فقال: "ويُعجبني أن يكتب الرجلُ مع هذه الكتب من رأي أصحاب النَّبيِّ ﷺ"[1].

[1] – رسالة أبي داود إلى أهل مكة(ص 46).

المبحث التَّاسع: مقدِّمة صحيح ابن حبان المعروف بـ: "المسند الصَّحيح على التَّقاسيم والأنواع، من غير وجود قطعٍ في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها"، أو: "التَّقاسيم والأنواع".

صنَّف الإمامُ ابن حبَّان كتابَه الكبير في الحديث المسمَّى بـ: "المسند الصَّحيح على التَّقاسيم والأنواع، من غير وجود قطعٍ في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها" المعروف بين طلبة العلم اختصارًا بـ: "صحيح ابن حبان"، وهو كتاب "من أجمع المصنَّفات في الأخبار النَّبوية، وأنفع المؤلَّفات في الآثار المحمَّدية، وأشرف الأوضاع، وأطرف الإبداع"[1].

ومن المعلوم أنَّ كتاب "التَّقاسيم والأنواع" لابن حبَّان قد رتَّبه ترتيبًا مبتَكرًا فريدًا، يَصعُب على المتخصِّص فضلا عن غيره الوصول إلى مأربه منه، وأصلُ كتابِ ابنِ حبَّان بذلك التَّرتيب في عداد المفقود، لكن قد حِفَظ لنا علاء الدِّين ابن بلبان أحاديث هذا الكتاب، إذ لما رأى صعوبة الوصول إلى الحديث في كتاب: "التقاسيم والأنواع" قام بترتيبه على الأبواب ليُسهِّل على طالب الحديث الاستفادة منه، وحافظ لنا ابن بلبان على المقدِّمة التي ذكرها ابن حبَّان لكتابه، وبذلك وُفِّق ابنُ بلبان لخدمة هذا الكتاب، فحافظ على مقدِّمته التي تُبَيِّن منهج أصله، ورتَّب أحاديثه لتسهيله وتقريبه لعموم المسلمين.

قدَّم ابن حبان لكتابه بمقدِّمةٍ نفيسةٍ تكلَّم فيها على طريقة ترتيب كتابِه ذلك التَّرتيب المبتكر، وكذا المقصد من هذا التَّرتيب، كما بيَّن فيها شرطه في كتابه.

ابتدأ ابنُ حبان هذه المقدِّمة بخطبةٍ قصيرة ذكر فيها بعد الثَّناء على اللهﷻ بما يستحقه من المحامد، ما خصَّه اللهﷻ لطائفة أهل الحديث من حفظهم سنَّةِ النبيﷺ ومعرفة صحيح الحديث من سقيمه وكذا فقه الحديث ونشره، وحفظ اللهﷻ بهذه الطائفة لدينه، ثمَّ ذكر سببَ تأليفِه للكتاب، فقال: " وإني لما رأيتُ الأخبار طُرُقُها كَثُرَت ومعرفة النَّاسِ بالصَّحيح منها قلَّت لاشتغالهم بكِتْبةِ الموضوعات وحفظ الخطأ والمقلوبات حتى صار الخبرُ الصَّحيح مهجوراً لا يُكتب والمنكر المقلوب عزيزاً [لا] يُستغرب، وأنَّ من جمع السُّنن من الأئمَّة المرضيِّين وتكلَّم عليها من أهل الفقه والدِّين أمعنوا في ذكر الطُّرق للأخبار وأكثروا من تكرار المعاد للآثار قصداً منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحُفَّاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلِّم على ما في

---

[1] – من وصف ابن بلبان لكتاب ابن حبان كما في مقدمته(95/1).

الكتاب وتَرْكِ المقتبس التَّحصيل للخطاب فتدبَّرتُ الصِّحاح لأسهِّل حفظها على المتعلِّمين وأمعنتُ الفكر فيها لئلا يصعُب وَعيُها على المقتبسين"[1]، وقال في ختام ذكر تقسيم الأخبار إلى خمسة أقسام تحت كلِّ قسمٍ عددٌ من الأنواع: " وإنَّما بدأنا بتراجم أنواع السُّنن في أوَّلِ الكتاب قصد التَّسهيل مِنَّا على من رام الوقوف على كلِّ حديثٍ من كلِّ نوع منها ولئلا يصعب حفظ كل فصل من كلِّ قسمٍ عند البُغْيَة، ولأنَّ قصدنا في نظم السُّنن حَذْو تأليف القرآن لأنَّ القرآن أُلِّفَ أجزاءً، فجعلنا السُّنن أقسامًا بإزاء أجزاء القرآن، ولما كانت الأجزاء من القرآن كلُّ جزءٍ منها يشتمل على سُوَرٍ جعلنا كلَّ قسمٍ من أقسام السُّنن يشتمل على أنواعٍ، فأنواعُ السُّنن بإزاء سُوَرِ القرآن، ولما كان كلُّ سورةٍ من القرآن تشتمل على آي جعلنا كلَّ نوعٍ من أنواع السُّنن يشتمل على أحاديث، والأحاديث من السُّنن بإزاء الآي من القرآن، فإذا وقَفَ المرءُ على تفصيلِ ما ذكرنا وقَصَدَ الحفظ لها سَهُلَ عليه ما يُريد من ذلك كما يصعبُ عليه الوقوف على كلِّ حديث منها إذا لم يقصد قصد الحفظ له، ألا ترى أنَّ المرءَ إذا كان عنده مُصْحَف وهو غيرُ حافظٍ لكتاب الله جل وعلا فإذا أحبَّ أن يعلم آيةً من القرآن في أيِّ موضعٍ هي صَعُبَ عليه ذلك فإذا حفظه صارت الآي كلُّها نصبَ عينيه، وإذا كان عنده هذا الكتاب وهو لا يحفظه ولا يتدبَّرُ تقاسيمَه وأنواعه وأحبَّ إخراج حديثٍ منه صَعُبَ عليه ذلك، فإذا رام حفظه أحاط علمه بالكلِّ حتى لا يَنْخَرِم منه حديث أصلا، وهذا هو الحيلة التي احْتَلْنَا ليحفظ النَّاس السُّنن، ولئلا يُعَرِّجُوا على الكتبة والجمع إلا عند الحاجة دون الحفظ له أو العلم به "[2].

ثمَّ بعد ذلك تكلَّم ابنُ حبان على مسألتين مُهِمَّتين في التَّعريف بكتابه هما مضمون هذه المقدِّمة، يمكن بحثهما في قسمين كبيرين:

القسم الأوَّل: منهج ابن حبان في تقسيم وترتيب كتابه، حيث ذكر أنَّه يقسِّم الأخبار إلى خمسة أقسام، تحت كلِّ قسمٍ من هذه الأقسام أنواعٌ كثيرة، يقول ابن حبان: " فتدبَّرتُ الصِّحاح لأسهِّل حفظها على المتعلِّمين وأمعنتُ الفكر فيها لئلا يصعُب وَعيُها على المقتبسين فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية مُتَّفقة التقسيم غير مُتنافيةٍ:

فأوَّلها: الأوامرُ التي أمر الله عبادَه بها.

---

[1] – الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان(1/102-103).

[2] – المصدر نفسه(1/149_151).

والثَّاني: النَّواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثَّالث: إخباره عمَّا احتيج إلى معرفتها.

والرَّابع: الإباحات التي أُبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النَّبيِّﷺ التي انفرد بفعلها.

ثمَّ رأيتُ كلَّ قسمٍ منها يتنوَّع أنواعاً كثيرة ومن كلِّ نوعٍ تتنوَّع علومٌ خطيرة ليس يَعقِلُها إلا العالمون الذين هم في العلم راسخون دون من اشتغل في الأصول بالقياس المنكوس وأمعن في الفروع بالرَّأي المنحوس"[1]، ثمَّ شرع ابنُ حبان بتفصيل تلك الأقسام، فقال:

القسم الأوَّل من أقسام السُّنن وهو الأوامر: قال ابن حبَّان: "تدبَّرتُ خطاب الأوامر عن المصطفىﷺ لاستكشاف ما طواه في جوامع كَلِمهِ فرأيتها تدور على مائة نوع وعشرة أنواع، يجبُّ على كلِّ منتحلٍ للسُّنَنِ أن يعرف فصولها وكلِّ منسوب إلى العلم أن يقف على جوامعها لئلا يضع السُّنن إلا في مواضعها ولا يزيلها عن موضع القصد في سننها"[2]، ثمَّ بدأ يعدد أنواع الأوامر التي جاءت في أحاديث النَّبيِّﷺ، حتى عد عشرة ومائة نوعا[3].

القسم الثَّاني من أقسام السُّنن وهو النَّواهي: قال ابن حبان: "وقد تَتَبَّعتُ النَّواهي عن المصطفىﷺ وتدبَّرتُ جوامع فصولها وأنواع ورودها لأنَّ مجراها في تشعُّب الفصول مجرى الأوامر في الأصول، فرأيتها تدور على مائة نوع وعشرة أنواع"[4]، ثمَّ بدأ يعدد أنواع النَّواهي في الأحاديث كما فعل في الأوامر حتى أتمَّ العشر ومائة[5].

القسم الثَّالث من أقسام السُّنن، وهو إِخْبَارِ الْمُصْطَفَىﷺ عَمَّا احتيج إلى معرفتها: يقول ابن حبان: "وأمَّا إخبار النَّبيِّﷺ عمَّا احتيج إلى معرفتها، فقد تأمَّلتُ جوامع فصولها وأنواع ورودها لأسهِّل إدراكها على من رام حفظها فرأيتها تدور على ثمانين نوعاً"[6]، ثمَّ عدَّد الإخبار عن النَّبيِّﷺ

---

[1] – الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان(103/1).

[2] – المصدر نفسه(105/1).

[3] – المصدر نفسه(105/1-118).

[4] – المصدر نفسه(119/1).

[5] – المصدر نفسه (119/1-130).

[6] – المصدر نفسه(131/1).

حتى أتى على الثَّمانين نوعا[1].

القسم الرَّابع من أقسام السُّنن وهو الإباحات التي أُبيح ارتكابها: قال ابن حبَّان: "وقد تَفَقَّدتُ الإباحات التي أُبيح ارتكابها ليحيط العلم بكيفية أنواعها وجوامع تفصيلها بأحوالها ويسهُلَ وَعْيُها على المتعلِّمين ولا يصعُبُ حفظها على المقتبسين، فرأيتُها تدور على خمسين نوعاً"[2]، ثمَّ ذكر خمسين نوعا من المباحات في الأحاديث النَّبوية[3].

القسم الخامس من أقسام السُّنن وهو أفعال النبيِّﷺ التي انفرد بها: يقول ابن حبان: "وأمَّا أفعال النَّبيِّﷺ فإنِّي تأمَّلتُ تفصيل أنواعها وتدبَّرت تقسيم أحوالها لئلا يتعذَّرُ على الفقهاء حفظها ولا يصعب على الحُفَّاظ وعيها، فرأيتُها على خمسين نوعاً"[4]، ثمَّ عدَّد ابن حبان أفعال النَّبيِّﷺ التي بلغت خمسين نوعًا[5].

وفي آخر هذا القسم بعد ما ذكر ابنُ حبَّان الأقسام الخمسة من الأخبار مع أنواعها قال: " فجميعُ أنواع السُّنن أربع مائة نوع على حسب ما ذكرناها، ولو أردنا أن نزيد على هذه الأنواع التي نوَّعناها للسُّنن أنواعاً كثيرة لفعلنا"[6].

وبعدما ذكر ابن حبان طريقة ترتيبه للكتاب على التَّقسيم المتقدِّم، وهو تنويعُ السُّنن إلى أربعمائة نوع، وذكر أنَّه لو أراد أن يزيد في تنويع السُّنن إلى أكثر من ذلك لفعل، بيَّن أنَّ سببَ اقتصاره على ذلك العدد هو الكشف عن أميرين، قال ابن حبان: "وإنَّما اقتصرنا على هذه الأنواع دون ما وراءها –وإن تهيَّأ ذلك لو تكلَّفنا– لأنَّ قصدنا في تنويع السُّنن الكشف عن شيئين؛ **أحدهما:** خبرٌ تنازع الأئمَّة فيه وفي تأويله، **والآخر:** عموم خطاب صَعُبَ على أكثر النَّاس الوقوف على معناه وأشكل عليهم بُغية القصد منه فقصدنا إلى تقسيم السُّنن وأنواعها لنكشف عن هذه الأخبار –التي وصفناها– على حسب ما يُسهِّلُ الله جلَّ وعلا ويُوفِّقُ القول فيه فيما

---

[1] – الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان(1/131-139).

[2] – المصدر نفسه(1/140).

[3] – المصدر نفسه(1/140-144).

[4] – المصدر نفسه(1/145).

[5] – المصدر نفسه(1/145-149).

[6] – المصدر نفسه(1/149).

بعد -إن شاء الله-"[1].

القسم الثَّاني: شرط ابن حبان في كتابه، قد أفصح ابنُ حبان في هذه المقدِّمة عن شرطه في كتابه، فقال: "وأمَّا شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإنَّا لم نحتج فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كلِّ شيخٍ من رواته خمسةُ أشياء:

الأوَّل: العدالة في الدِّين بالسِّتر الجميل.

والثَّاني: الصِّدق في الحديث بالشُّهرة فيه.

والثَّالث: العقل بما يحدِّث من الحديث.

والرَّابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعرِّي خبرُه عن التَّدليس.

فكلُّ من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبَنَيْنَا الكتاب على روايته، وكلُّ من تعرَّى عن خصلةٍ من هذه الخصال الخمس لم نحتج به"[2].

ثمَّ شرع ابن حبَّان في شرح هذه الشُّروط الخمسة شرحا مفصَّلا محلَّلا، وتكلَّم في ثنايا هذا الشَّرح على كثيرٍ من مسائل علوم الحديث والجرح والتَّعديل، كتعريف العدالة[3]، ورواية الحديث بالمعنى[4]، والتَّدليس ورواية المدلِّسين[5]، والاختلاط ورواية المختلطين[6]، ومتى يُترك حديث الرَّاوي وضرب مثالا بحمَّاد بن سلمة[7]، والاعتبار[8]، وأخبار الآحاد ووجوب الأخذ بها في جميع أبواب

---

[1] - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان(149/1).

[2] - المصدر نفسه (151/1).

[3] - المصدر نفسه(151/1-152).

[4] - المصدر نفسه(152/1).

[5] - المصدر نفسه(152/1 و161).

[6] - المصدر نفسه(161/1).

[7] - المصدر نفسه(153/1-154).

[8] - المصدر نفسه(155/1).

الدِّين[1]، والاختلاف في الوصل والإرسال[2]، وزيادات الثِّقات[3]، ورواية المبتدع[4].

[1] – الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان(156/1)، وذهب ابن حبَّان أنَّ الأحاديث كلُّها آحاد، وليس فيها المتواتر أصلا، وبالتالي فالآحاد حُجَّة في جميع أبواب الدين لأنَّها السُّنَّة كلها، يقول ابن حبان: "فأمَّا الأخبار فإنَّها كلُّها أخبار آحاد، لأنَّه ليس يوجد عن النَّبيِّﷺ خبرٌ من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين وكلُّ واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِﷺ، فلمَّا استحال هذا وبطل ثبت أنَّ الأخبار كلُّها أخبار الآحاد وأنَّ من تَنَكَّب عن قبول أخبار الآحاد فقد عمد إلى ترك السُّنن كلِّها لعدم وجود السُّنن إلا من رواية الآحاد"، وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح(ص 157)، وشروط الأئمَّة الخمسة للحازمي(ص 134).

[2] – المصدر نفسه(157/1).

[3] – المصدر نفسه(159/1).

[4] – المصدر نفسه(160/1).

الخاتمـــــة

من خلال هذه الدِّراسة الموجزة والمختصرة عن مقدِّمات كتب السُّنَّة يتبيَّن أنَّ هذه المقدِّمات مُهِمَّة للغاية لطالب العلم لاحتوائها على كثيرٍ من المسائل والأقوال المهمَّة؛ سواء كان ذلك في علوم الحديث، أو ما يتعلَّق بكلام الأئمَّة على الرواة ومشروعية ذلك، أو ما يتعلَّق بمعرفة الجهابذة النُّقَّاد بالرواية والرُّواة، وما يتعلَّق كذلك بمراتب الرُّواة، وكذا احتواء بعض المقدِّمات كمقدِّمة الدارمي وابن ماجة على تلك الأحاديث والآثار الكثيرة عن النَّبيِّ ﷺ والسَّلف الصَّالح في التمسُّك بالسُّنَّة ووجوب التَّحاكم إليها والتَّحذير من مخالفتها، وكذا التَّحذير من البدع والمحدثات.

وممَّا يزيد في أهميَّة هذه المقدِّمات أنَّ المسائل التي عالجتها تلك المقدِّمات تعتبر أصيلة لأنَّ أصحاب المقدِّمات المذكورة من أئمَّة الحديث المعروفين والمشهورين مما يجعل لهذه المسائل تلك القيمة العلمية المعتبرة لأصالتها وصحتها.

فهرس المصادر والمراجع.

- ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: رفعت فوزي عبد المطَّلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت.
- الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري: عبد المجيد محمود عبد المجيد، مكتبة الخانجي، مصر، عام النَّشر: 1399هـ -1979م.
- إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.
- أسس الحكم على الرَّاوي: عزيز رشيد محمَّد الدايني، درا الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، المطبعة السلفية ومكتبتها وعالم الكتب، بيروت–لبنان، سنة النشر: 1406هـ-1986م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة–جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
- تاريخ أصبهان، ويعرف كذلك بأخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1990م.
- التَّاريخ الكبير: محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد–الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دت.
- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، دط.
- تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف أبو القاسم السَّهمي الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرَّابعة، 1407هـ-1987م.

- تدوين السُّنَّة النَّبوية نشأته وتطوره من القرن الأوَّل إلى نهاية القرن التَّاسع الهجري: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1417هـ-1996م.
- تذكرة الحفَّاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي-القاهرة، الطبعة: الأولى، 1414هـ -1994م.
- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند ودار إحياء التراث العربين بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1271هـ-1952م.
- تقييد العلم: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الناشر: إحياء السنة النبوية — بيروت، دت.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، دط ودت، وطبعة أخرى، بتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ-1969م.
- تهذيب التَّهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة السَّادسة، 1415هـ-1994م.
- جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414هـ -1994م.
- الجامع للترمذي: أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، سنة النشر: 1998م.

- الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن–الهند ودار إحياء التراث العربين بيروت–لبنان، الطبعة الأولى،1271هـ–1952م.
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 1426هـ–2005م.
- سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة معه، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430هـ –2000م.
- السنن الأبينُ والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة المنَّورة، الطبعة الأولى:1417هـ.
- سنن الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام الدارمي السمرقندي، تحقيق: حُسين سليم أسد الدَّاراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السَّعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ –2000م.
- شرح التبصرة والتذكرة: أبو الفضل زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ–2002م.
- شرح علل الترمذي: أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة السادسة، 1434هـ–2013م.
- شرح مسلم المعروف بـ: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة الثَّانية: 1392هـ.
- شروط الأئمة: أبو بكر محمَّد بن موسى الحازمي، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 1426هـ–2005م.
- شروط الأئمَّة الستَّة: أبو الحافظ محمَّد بن طاهر المقدسي، ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت–لبنان، الطبعة الثانية،

1426هـ-2005م.

- صحيح البخاري المعروف بـ: الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: عز الدين ضلي وعماد الطيار وياسر حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.
- صحيح مسلم المعروف بـ: المسند الصَّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللهﷺ: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القُشيري النيسابوري، تحقيق: عز الدين ضلي وعماد الطيار وياسر حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
- صحيفة همَّام بن منبه عن أبي هريرةرضي الله عنه: أبو عقبة همام بن منبه بن كامل بن سيج اليماني الصنعاني الأبناوي، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمَّان، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م، ونسخة أخرى بتحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة 1406هـ.
- العلل ومعرفة الرجال: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1422هـ.
- علوم الحديث: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح، تحقيق: إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1428هـ-2007م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة —مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.
- الكامل في ضعفاء الرِّجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.
- المدرسة الفقهية للمحدثين: عبد المجيد محمود عبد المجيد، مدخل لدراسة الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، مكتبة الشَّباب 1972م، عن طريق كتاب: ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث.

- مسند أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2001م
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق: موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1405هـ-1985م.
- موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن: خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، دت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى، 1382هـ-1963م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.
- النُّكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.
- هدي السَّاري: مقدمة فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دت.

فهرس المواضيع

المقدمة..... 1
مدخل: في نشأة المقدِّمات والتَّصنيف فيها..... 4
المبحث الأوَّل: مُقدِّمة صحيح الإمام مسلم..... 11
المبحث الثَّاني: مقدِّمة سنن الدَّارمي..... 19
المبحث الثَّالث: مقدِّمة سنن ابن ماجه..... 24
المبحث الرَّابع: العلل الصغير للترمذي..... 28
المبحث الخامس: مقدِّمة الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم..... 32
المبحث السَّادس: مقدِّمة ابن حبان لكتابه "المجروحين"..... 53
المبحث السَّابع: مقدِّمة ابن عدي لكتابه "الكامل"..... 74
المبحث الثَّامن: رسالة الإمام أبي داود..... 85
المبحث التَّاسع: مقدِّمة صحيح ابن حبان..... 93
الخاتمـــة..... 99
فهرس المصادر والمراجع..... 100
فهرس المواضيع.....105